





الحكماء في  
العلم والادب  
والانسان  
والفكر







احمد بن محمد بن احمد









كتاب  
إحكام الأحكام في شرح  
أحاديث سيد الأئمة  
للشيخ الإمام العالم  
العلامة بن دقيق  
العبد نفع  
الله  
أمنه



٢٥٧

MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ	
KISIM :	Feyzullah
ESKİ KAYIT No.	257
YENİ KAYIT No.	
TASNİF No.	



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال العبد الفقير الى الله تعالى اسمعيل بن احمد بن محمد بن الامير الشافعي  
عفي الله عنه وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين والناظر فيه امين يا رب العالمين  
الحمد لله منور البصائر بخفايق معارفه ومصور الخواطر خزائن لدقايق  
لطائفه الذي اودع القلوب من حكمه جواهر وجعل بحور الهداية لذكره زواهر  
احسنه ولا يستحق الحمد على الحقيقة سواه واعتقد التقصير في كل ما فعله  
العبد من شكر نعمه ونواه واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة  
تكون للنجاة وسبيلة ورفع الدرجات كفاية وان محمد عبده ورسوله الذي بعثه  
قد عفت آثارها ودجت أنوارها وهت أركانها وجلل مكانها فشد صلى الله عليه وسلم  
من معالمها ما عفى وشفى من العليل في تاييد كلمة التوحيد ما كان على شفا ووضح  
سبل الهداية لمن اراد ان يشدها واظهر لنور السعادة لمن اراد ان يملكها  
وميز شرف الحق بعد ان كان مبهما واقام ميزان الشرع باتباع الامر والنهي بعد ان  
كان الوجود قد خلا منهما صلى الله عليه وعلى اله وصحبه اهل المجد والعلا والذين تجلو  
من المحاسن باحسن الجلا فاصحوا تشهد الله في ارضه وقاموا من اوامره بسنته  
وفرضه وفتحوا من الايمان يا باسريحا وتقرلوا من العباد منزلة النجوم التي منها  
معالم الهدى ومصابيح تجلو الدجافهم وسائر النجاة والمشار اليهم بقوله تعالى  
يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات صلاة دائمة ما علم عالم  
وشيدت للدين معالم **وبعد** فانه لما كان العلم من اشرف ما خلق في الوجود  
واعز ما ينعم الله به على عباده ويجود شرف من اخباره منهم هذا الشعار وملاهم  
به ملايس التقوى لما اعتز غيرهم بالتوب المعار وفضل العلماء ان جعلهم ورتبة  
انبياء واعزهم باختصاصه واصطفاه خصصهم من المزية ان قرن ذكرهم

بذكره



بذكره واكرمهم بالشهادة على وحدانيته فاجدرهم بشكوه واورد وصفهم بوصفه  
 ثانيا وجعل حتى السعادة منهم هذا القرب انما وفضلهم على كثير من خلفه وارشد  
 بهم عبادته الى سبيل الحق وطرفه واراد بهم خيرا ففقههم في الدين وامر الخلق باتباعهم  
 لما تمسكوا بجبل الله الميتين وانعمهم باختصاص كل منهم باطفالا به واكرمهم بان جعلهم  
 ورثة انبيائه وقصل العلم على العباد ما لم تكن به مقتربة وقال صلى الله عليه وسلم بين  
 العالم والعابد مائة درجة بين كل درجة خطو الجواد المضر سبعين سنة وا اريد بذلك  
 الا العلم النافع الذي يبلغ به رضى الله الامل والذي ينفع معه القليل من العمل ولما  
 عرفت هذا الحال وعلمت اني في الاعراض من ذلك على غير من امرى وقلت ان الخسران جود  
 في ليل تمر بلا نفع وتحسب من عمرى فانثرت ان التمسك من احبار الرسول صلى الله عليه وسلم  
 بما ارجوا به النجاة من هذا الخطر وابلغ من اتباع الشريعة المظهرة واحكامها الوطر  
 فاخترت حفظ الكتاب المعروف بالعمدة للإمام الحافظ عبد الغنى رحمة الله عليه الذي  
 رتبته على ابواب الفقه وجعل خمسمائة حديث فوجدت الاحاديث كل لفظة منها  
 تحتاج الى بحث وتدقيق والى كشف وتحقيق لان كلامه صلى الله عليه وسلم لم يحس  
 بفاصل فيه على جواهر المعاني ولا يستخرج حكمه الا الراشحون في العلم الذين اصبحت  
 حواطهم به اهلة المعاني ووقفت من ذلك للقاضي عياض رحمة الله عليه على الكتاب  
 المعروف بالاكال فوجدته قد احتوى في شرحه على التفصيل والاجمال لكنه اقتصر  
 على شرح احاديث الامام مسلم رضي الله تعالى فاخترت ان اعلم معاني الاحاديث  
 التي اوردها صاحب العمدة واسندها الى الامامين الى البخاري ومسلم رضي الله تعالى  
 عنهما فلم اجد من علما الوقت من يعرف هذا الفن الا واحد عصم وفريد دهره واسطة عقد  
 الفضائل والمبرزين على الاواخر والاوائل الشيخ الامام العالم الفاضل الزاهد الورع تقي الدين  
 حجة العلماء قدوة البلغاء شرف الزهاد بقيقة السلف مفتي المسلمين ابو الفتح محمد نفع الله ببقائه



ابن الشيخ الامام محمد الدين ابي الحسن علي بن وهب بن مطيع الفشتيري رحمه الله هـ  
العامل بعلمه المحقق في انما امره وفهمه المتبع ما امره الله تعالى به من حكمه الذي  
فاق النظر والامثال وانصف من المحاسن بما تضرب به الامثال فوجلت  
وجه الامالي اليه وعولت في فهم معاني هذا الكتاب عليه وعرفته الفصد  
بما اريد واضعيت لما يبدى فيه من القول ويعيد فاملى على من معانيه  
كل فن غريب وكل معنى بعيد على غيره ان يحطربا له وهو عليه قريب فعلفت  
مما اورده وجمعت على منهل فضله رجا ان ارد ما ورده فانه لما كان طلب  
العلم على كل مسلم واجبا اخترت ان اكون من طليئته فان لم امت عالما والامت  
طالب العلم ان يكفرا بالاحلاص في ذلك بعض تحلى لا ورا الدنيا واقراني  
ويسامحنى بعقوه عن ذنوب اذا ادعى على بها فليبس الاعترافى وقت  
وثقت امالى بالشيخ على ما وردت به السنة وتاملت معنى قوله صلى الله عليه  
وسلم من سلك طريقا يطلب فيها علما سبب الله طريقا الى الجنة  
وسميت ما جمعته من فوائده والنقطة من فوائده باحكام الاحكام  
في شرح احاديث سيد الامام جعل الله ذكره الى يوم الدين يا قيا ومن مكروه  
الذنوب مجبا وواقيا انه على كل شى قدر كتاب **الطهارة**  
**الحديث الاول** عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول انما الاعمال بالنية وفي رواية بالنيات وانما لكل امرئ دنى فمن كانت  
هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنياه يصيبها او امرأته او ولدها فهجرته الى ما هاجر  
اليه ابو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بكسر الراء المهملة بعدها يا اخر الخوف بن عبد الله  
ابن قزط بن رزاح بفتح الراء المهملة بعدها راي محجة بن عدي بن كعب القرظي العدوي يجمع مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في كعب بن لؤي سلم قدما وشهدا المشاهد كلها ثم الكلام على هذا



الحديث من وجوه **أحدها** ان المصنف بدأ به لتعلقه بالطهارة وامتثال قول  
 من قال من المتقدمين انه ينبغي ان يبدأ به في أول كل تصنيف **الثاني** كلمة إنما  
 للحصر على ما تقدروا في الإلهاد قول فان ابن عباس فهم الحصر من قوله إنما النبي في النسبة  
 وعورض بتدليل آخر يقتضي تحريم ربا الفضل لم يعارض في فهمه للحصر وفي ذلك  
 اتفاق على انها للحصر ومعنى الحصر في الشك الحكم في المذموم ونفيه عما عداه وهل فيه  
 عما عداه يقتضي موضوع اللغة أو هو من بنى المفهوم وفيه تحت **الثالث** إذا  
 ثبت أنها للحصر فتارة تقتضي الحصر المطلق وتارة تقتضي حصرًا محصورًا وبما يفهم  
 ذلك بالقرائن والسياق كقوله تعالى إنما أنت منذر وقطاع هذا ذلك الحصر للرسول في  
 النذارة والرسول لا يحصر في ذلك بل له أوصاف حميدة كثيرة كالإشارة وغيرها  
 ولكن مفهوم الكلام حصر في النذارة لمن لا يؤمن ويؤمن بكونه قادرًا على انزال ما يشاء  
 الكفار من الآيات وذلك قوله صلى الله عليه وسلم إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي  
 حصره في البشرية بالنسبة إلى الإطلاع على بواطن الخصوم لا بالنسبة إلى كل شيء فان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصافًا أخرى كثيرة وذلك قوله تعالى إنما أجيء الدنيا  
 لعب ولا هو يفتني والله أعلم الحصر باعتبار من أثرها وأما بالنسبة إلى ما في نفس الأمر  
 فقد تنوع سبيل إلى الحيرات أو يكون ذلك من باب التعليق لا كقوله في الحكم على الإ  
 فاذا أوردت لفظة إنما فاعتبرها فان دل السياق والقصود من الكلام على الحصر في  
 شيء محصور فقل به وإن لم تبدل على الحصر في شيء مخصوص فاحمل الحصر على الإطلاع  
 ومن هذا قوله عليه السلام إنما الأعمال بالنيات والله أعلم بالمراد **الرابع** ما يتعلق  
 بالجوارح والقلوب قد يطلق عليه عمل ولكن الاستقوى إلى الغنم تخصيص العمل بأفعال  
 الجوارح وإن كان ما يتعلق بالقلوب فعلاً للقلوب أيضًا وإن بعض المتأخرين  
 من أهل الخلاف خصص الأعمال بما لا يكون قولًا وأخرج الأقوال من ذلك وفي

أو وقع موضوع العمل

اللفظ

قل

و



هذا عندي رطب بعد ودينغى ان يكون لفظ العمل بعم جميع افعال الجوارح نعم لو خصص  
بذلك لفظة الفعل كان اقرب فانهم استعملوها متقابلين فقالوا الافعال والاقوال  
ولا ترد عندي في الحديث يتناول الاقوال ايضا والله اعلم **الحامس** قوله عليه السلام  
الاعمال بالنيات لا بد فيه من حذف فاعترف الفقهاء في تقديره فالذين شرطوا النية قدروا  
صحته الاعمال بالنيات لان ما كان الزم للشيء كان اقرب الى خضوعه بالنال عند اطلاق  
اللفظ فكان الحمل عليه اولى والذين لم يشترطوا قدروا كمال الاعمال بالنيات وما يفتاد  
وقد رجح الاول بان الهى اكثر لزوما للحقيقة من الكمال فالحمل عليها اولى وكذلك قد  
يقدر رونه انما اعتبار الاعمال بالنيات وقد قدر ذلك بعضهم بنحو من المثل كقولهم  
انما الملك بالرجال اي قوامه ووجوده وانما الرجال بالمال وانما الرعية بالعدل كل  
ذلك يراد به ارقام هذه الاشياء بهذه الامور **السادس** قوله عليه السلام وانما  
لحل امرى ما نوى يقتضى ان من نوى شيئا حصل له وكلما لم ينو لم يحصل له فدخل  
تحت ذلك ما لا يخص من المسائل ومن هذا عظموا هذا الحديث فقال بعضهم يدخل  
حديث الاعمال بالنيات ثلث العلم فكل مسئلة خلافة حصلت فيها نية قل ان  
تستدل بهذا على حصول المنوى وكل مسئلة لم يحصل فيها نية قل ان تستدل  
بهذا على عدم حصول ما وقع فيه النسخ فان جادل ليل خارج يقتضى ان المنوى لا يحصل  
او ان غير المنوى يحصل وكان احكامه ورجح هذا العموم **السابع** قوله  
فمن كانت هجرته الى الله ورسوله اسلم الهجره يقع على الامور الهجرة الاولى الى الحبشة عند  
ما ادى الكفار الصحابة الهجرة الثانية من مكة الى المدينة لاهم الهجرة الثالثة  
هجرة القبايل الى الرسول صلى الله عليه وسلم لتعلم الشريعة ثم رجوعوا الى مواطن  
ويعلمون قومهم الهجرة الرابعة هجرة من اسلم من اهل مكة ليأتى الى النبي صلى الله عليه  
وسلم ثم يرجع الى مكة الهجرة الخامسة هجرة ما نوى الله عنه ومعنى الحديث وحكمة



يتناول الجميع غير أن السبب يقتضي أن المراد بالحديث الهجرة من مكة إلى المدينة  
 لأنهم نقلوا أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة ولا يريد بذلك فضيلة الهجرة وإنما  
 هاجر ليتزوج امرأة تسمى أم قيس فسمى مهاجراً فليس وهذا يخص الحديث ذكر  
 المراه دون سائر ما ينوي به الهجرة من أفراد الأغراض الدنيوية ثم اتبع بالدنيا **الثاني**  
 أن المتعذر عند أهل العربية أن المشرط والحزأ والمبند أو الحيز لا بد أن يتغايروا هاهنا  
 وقع الاتحاد في قوله من كانت هجرته إلى الله ورسوله هجرته إلى الله ورسوله أن التقدير من  
 كانت هجرته إلى الله ورسوله نبية وقصد هجرته إلى الله ورسوله حكماً وشرعاً **التاسع**  
 شرع بعض المتأخرين من أهل الحديث في تصنيف في أسباب الحديث كما صنف في  
 أسباب النزول للحجاب العزيز فوقف من ذلك على شيء يسير له وهذا الحديث على ما  
 قدمناه من الحكاية عن مهاجرات قيس يدخل في هذا القبيل وينضم إليه نظائر كثيرة  
 لمن أراد تتبعه **العاشرة** في قولنا من نوي شيئاً لم يحصل له غيره ويزن قولنا  
 من لم ينو الشيء لم يحصل له والحديث فحتمل الأمرين أعني قوله عليه السلام الأعمال  
 بالنيات وآخره يشير إلى أن المعنى الأول أعني قوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها  
 أو امرأة يتزوجها هجرته إلى ما هاجر إليه **الحديث الثاني** عن أبي هريرة رضي  
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلوة أحدكم إذا أتى  
 حتى يتوضأ السلام عليه من وجوه **أحدها** القبول وتفسيره معناه قد استندك  
 جماعة من المتقدمين باتتفا القبول على انتفا الصلوة كما فعلوا في قوله عليه السلام علي  
 ما روي لا يقبل الله صلوة طاهر لا يحاراي من بلغت سن الحنظ والمقصود به  
 الحديث الاستئذان على الشتر الطهارة من الحدث في صحة الصلوة ولا يتم ذلك إلا  
 بأن يكون انتفا القبول دليلاً على انتفا الصلوة وقد حرك المتأخرون في هذا احتمالاً  
 انتفا القبول قد ورد في مواضع مع ثبوت الصحة كالعباد إذا بق لا يقبل الله صلوة

حسن

واقع على سبب  
ملح

أبو هريرة رضي الله عنه  
 عبد الرحمن بن عوف  
 من العشرة العشرة  
 وسلموه من حفظهم  
 المدة وول الأهل عليه  
 وغيره في سنة  
 الواقعة سنة



وكما ورد فيمن أتى عمداً وفي شارب الخمر فإداً يريد تقرير الدليل على انتفاء الصحة بانتفاء  
القبول ولا بد من تفسير معنى القول وقد فسّرناه ترتب الغرض المطلوب من الشيء على  
الشيء يقال قبل فلان عذر فلان إذ أريت على عذبه الغرض المطلوب منه وهو محو  
الجنابة والذنب فإذا ثبت ذلك فيقال مثلاً في هذا المكان الغرض من الصلوة وقوعها  
بجزية بمطابقها للأمر فإذا حصل هذا الغرض ثبت القبول على ما ذكر من التفسير  
وإذا ثبت القبول على هذا التفسير ثبت الصحة ورتبنا قبل من جهة بعض المتأخرين  
أن القبول يكون للعبادة بحيث يترتب الثواب والدرجات عليها والأجزاء والامتناع  
للأمر والمعنيان إذا تعابروا وكان أحدهما حصصاً من الآخر لم يلزم من نفي الإحصاء في  
الأعم والقبول على هذا التفسير إحصاء من الصحة فإن كل مقبول صحيح وليس كل صحيح  
مقبولاً وهذا انفع في تلك الأحاديث نفي عنها القبول مع بقا الصحة فإنه يصح في الاستدلال  
بنفي القبول على نفي الصحة كما حكينا عن الأقدمين اللهم إلا أن يقال دل الدليل على كون  
القبول من لوازم الصحة فإذا انتفى انتفت صحة الاستدلال بنفي القبول على نفي  
الصحة ومحتاج في تلك الأحاديث التي نفي فيها القبول مع بقا الصحة إلى تأويل يخرج  
حوادث عما يرد على من فسّر القبول بكون العبادة متباعدة عنها أو مرضية أو ما  
استنبه ذلك إذا كان مقصوده بذلك أن لا يلزم من نفي القبول نفي الصحة أن يقال  
القواعد الشرعية تقتضي أن العبادة إذا اتى بها مطابقة للأمر كانت سبباً للثواب  
والدرجات والأجور والطواهر في ذلك لا يخص **الوجه الثاني** في تفسير معنى  
الحدث وقد يطلق بأزاً معان ثلاثة أحدها الخارج المخصوص الذي تدرسه الفقهاء في  
باب نواقض الوضوء ويقولون الأحداث كذا وكذا الثاني نفس خروج ذلك الخارج الثاني  
المنع المرتب على ذلك الخروج وبهذا المعنى يصح قولنا رفعت الحدث ونويت رفع الحدث  
فإن كل واحد من الخارج والخروج قد وقع وما وقع يستحيل رفعه بمعنى ألا يكون

وإذا سلم القول على  
أن التفسير انتفى الصحة



واقعا واما المرتب على الخروج فان الشارع حكم به ومد غايته الى استعمال المكلف الطهور  
فباستعماله يرتفع المنع فيصح قولنا رفعت الحدث وارتفع الحدث اي ارتفع المنع الذي  
كان ممدودا الى استعمال المطهر وبهذا المحققون يقوي قول من يرى ان التيمم  
يرفع الحدث عليه ما في الباب ان رفعة الحدث مخصوص بوقت ما او بحاله ما وهي عدم الماء  
وليس ذلك ببدعي فان الاحكام قد تختلف باختلاف محالها وقد كان الوضوء في صدر الاملا  
واجبا لطلب الصلاة على ما حكوه ولا شك انه كان رافعا للحدث في وقت مخصوص وهو وقت  
الصلاة ولم يلزم من انتباهه بانتها وقت الصلاة في ذلك الزمان ان لا يكون رافعا للحدث ثم  
نسخت ذلك الحكم عند الترتيب ونقل عن بعضهم انه مستمّر ولا شك انه لا يقول ان الوضوء  
لا يرفع الحدث نعمهاهنا معنى رابع يدعيه كثير من الفقهاء وهو ان الحدث وصف حكمي  
مقدر قيامه بالاعضاء على مقتضى الاوصاف الحسية وينزلون ذلك الحكم منزلة  
الحسّي في قيامه بالاعضاء فاما الذي يقول انه رفع الحدث كالوضوء والغسل يريد  
ذلك الامر المقدر بالحكم وما يقول انه لا يرفع الحدث فذلك المعنى المقدر للقيام  
بالاعضاء كما باق لم يترك والمنع المرتب عليه زائل فيها الاعتبار بقول التيمم  
لا يرفع الحدث بمعنى انه لم يترك ذلك الحكم المقدر وان كان المنع زائلا وحاضرا  
انهم اثبتوا الحدث بمعنى رابع غير ما ذكرنا من الثلاثة معان وجعلوه مقدر اقامتها  
بالاعضاء وانه منفي بالحقيقة والاصل موافقة الشرع وسيعذر ان يتوايد دليل على ذلك  
واقرب ما يدكر فيه ان الماء المستعمل قد انتقل اليه المانع كما يقال المسئلة متنازع  
فيها فقد قال جماعة بطهورة الماء المستعمل ووقيل بعدم طهوره رتبة نجاسته لم يلزم  
منه انتقال مانع اليه فلا يتم الدليل في الله اعلم **الوجه لاثبات** استعمال الفقهاء  
الحدث علما فيما يوجب الطهارة فاذا حمل الحدث عليه اعني قوله اذا حدث جمع انواع  
النواقض على مقتضى هذا الاستعمال لان ابو هريرة راويه وقد فسح الحديث لما سئل عنه

لما سئل عن الحدث  
فماذا قال  
فماذا قال  
فماذا قال

منه ذلك المعنى كما ذكره الامام

لعله  
واما الذي يقول

الوصف

كما لا وضوء  
وم مطالبون  
شرعي على اثبات  
الراجح الذي ادعوه  
فانما بالاعضاء

بالحق



بالحق

بأحق من هذا الأصحاح وهو الرخ إمابه صوت أو غير صوت فقبل له يا أبا هزير  
فقال فسا أو صل أو صلوا لعله قامت له قرآن حالبة اقتضت هذا التخصيص **الوجه**  
**الرابع** استندك بهذا الحديث على أن الوضوء لا يجب لكل صلاة ووجه الاستدلال  
به أنه عليه السلام نفى القول بممتدة إلى غاية الوضوء وما بعد الغاية مخالف لما قبلها  
فقتضى ذلك قول الصلاة بعد الوضوء مطلقا ويدل على صحة الصلاة الثانية **الحديث**

كأنه يقرأ بمائة مرة

لع

**الثالث** عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم قالوا قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للأعقاب من النار الحديث فيه دليل على وجوب  
تعميم الأعقاب بالمظهر وإن ترك البعض منها غير مجزئ ونقصه إنما هو في الأعقاب  
وسبب التخصيص أنه ورد على سبب وهو أنه صلى الله عليه وسلم رأى قوما أعقابهم  
تلوح والالف واللام محتمل أن تكون للعمد والمراد الأعقاب التي رآها كذلك  
لم يحسها الماوي محتمل ألا يخص تلك الأعقاب التي رآها وتكون الأعقاب التي صفتها  
هذه الصفة أن لا تعم بالمظهر ولا يجوز أن تكون واللام للعموم المطابق للأحاديث  
وقد ورد في بعض الروايات وأنا ونحن مسح على أرجلنا فقال ويل للأعقاب من  
النار فاستدل به على أن مسح الأرجل ليس مجزئ وهو عندنا ليس بحجة لأنه قد  
تفسد في الرواية الأخرى أن الأعقاب كانت تلوح لم يحسها الماوي لا شك أن هذا  
موجب للوعيد والدين استندوا على أن المسح غير مجزئ إنما اعتبروا بالفظ هذه  
الرواية وقد رتب فيها الوعيد على مسح المسح وليس فيه ترك بعض العصور والصواب  
إذا جمعت طرق الحديث أن يستدل ببعضها على بعض وجمع ما يمكن جمعة فيه يظهر  
المراد والله أعلم ويستدل به على أن العقوب محل التطهير في كل قول من يحسب بالظهور  
فيما دون ذلك **الحديث الرابع** عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله

التي

بالإعقاب

صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأ أحدكم فليحس إلى أنفه مائة مرة ليس بشيء ومن استجمد

فليوتر



<sup>استيقظ</sup>  
 فليوتر واذا اقم احدكم من نومه فليغتسل يده قبل ان يدخلها في الاناء ثلثا فان احكم  
 لا يدري اين تتيده وفيه لفظ لمسلم فليست تشق بمخرجه من الماء وفي لفظ من نومه ما  
 فليست تشق فيه مسائل **الاولى** في هذه الرواية فليحصل في انفه ولم يقل  
 وهو مبين في غيرها وتركه كذا له السلام عليه **السانية** تمسكه من بري  
 وجوب الاستنشاق وهو مذهب احمد ومذهب الشافعي وما لك عدم الوجوب  
 ويجل الامر على النديب لانه ما جاز في الحديث من قوله عليه السلام للاعرابي توما كما  
 امر الله فاحاله على الاية وليس فيما ذكر الاستنشاق **الثالثة** المعروف ان  
 الاستنشاق جرب الميا الى الانف والاستنشاق دفعه للخروج ومن الناس من جعل  
 الاستنشاق لفظا يدل على الاستنشاق الذي هو الجرب واخذ من النثر وهو طرف  
 الانف والاستفعال منها يدل تحت الجرب والدفع والصحيح هو الاول لانه قد جمع  
 بينهما في حديث واحد يقضي **الرابعة** قوله عليه السلام ومن استنجد  
 فليوتر الظاهر ان المراد به استعمال الاحجار في الاستطابة والاستنار فيها الثلث  
 واحد عند الشافعي رحمه الله فان الواجب عند من الاستنار امران احدهما ازالة  
 العين والثاني استيفاء المسحات وظاهر الامر الوجوب احسن هذا الحديث لا يدل  
 على الايتار بالثلث فيوجد من حديث اخر وقد حمل بعض الناس الاستنار على  
 استعمال الجوز المطيب فانه يقال فيه تجرو واستنجد فيكون الامر للندب على  
 هذا والظاهر هو الاول اعني ان المراد هو استعمال الاحجار **الخامسة**  
 ذهب بعضهم الى وجوب غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء في ابتدا الوضوء عند  
 الاستيقاظ من النوم لظاهر الامر ولا يفرق ها ولا بين نوم الليل ونوم النهار  
 لا خلاف قوله اذا سيقض احدكم من نومه وذهب احمد الى وجوب ذلك في نوم  
 الليل دون نوم النهار لقوله عليه السلام اين تتيده والمبيت يكون بالليل وذهب



بعضهم إلى عدم الوجوب مطلقاً وهو مدعى مالك والشافعي والأمر مجمل على الندر  
واستدل على ذلك بوجهين أحدهما ما ذكرناه من حديث الأعرابي والثاني  
أن الأمر وإن كان ظاهراً الوجوب إلا أنه يصرف عن الظاهر بقدرية ودليل  
وقامت لقدرية هاهنا فإنه صلى الله عليه وسلم علل بأمر يقتضي الشك وهو قوله  
فإنه لا يدري أين كانت يده والقواعد يقتضي أن الشك لا يقتضي وجوباً في الحكم إذا  
كان المستصحب على خلافه موخوذاً كما لا يصل الطهارة في اليد فليست يجب

الأصل

فيه احتراز عن مسئلة الصيد **السادسة** قيل إن ثبت هذا الأمر أنهم  
كانوا يستنجون بالاحجار فرموا وقعت اليد على المحل وهو عرق فتجست فإذا وضعت  
في الماء نجست لأنه لا الماء المذكور في الحديث فهو ما يكون في الأواني التي توضع فيها والغا  
عليها القلعة وقيل إن الإنسان لا يخلو من حكة بشره في جسمه أو مضاد فحيوان  
ذي دم فقتله فيتعلق دمه بيده **الرابعة** الذين ذهبوا إلى أن الأمر  
على الاستحباب استحبوا غسل اليدين قبل دخالهما في الإناء في ابتداء الوضوء ومطلقاً  
سواء قام من النوم أم لا ولم فيه ما خدان أحدهما أن ذلك وارد في صفه وروى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير تغريض سبق نوم والثاني أن المعنى الذي  
علل به في الحديث وهو جواز اليد موخوذاً في حال اليقظة فيع الحكم لعموم عدله  
**الثامنة** فرق أصحاب الشافعي رحمهم الله بين حاله المستيقظ من النوم وغير  
المستيقظ فقالوا في المستيقظ من النوم يمكن أن يغتر يده في الإناء قبل غسلها  
نكلاً وفي غير المستيقظ من النوم استحب له غسلها قبل إدخالها الإناء وليعلم الفرق  
بين قولنا يستحب فعل كذا وقولنا يلزم تركه فلا يلزم بينهما فقد يكون الشئ مستحباً  
الفعل ولا يكون مكروهاً التزك كصلاة الصبح مثلاً وغيره من النوافل فغسلها لغير  
المستيقظ من النوم قبل إدخالها الإناء من المسحبات وتزل غسلها لغير المستيقظ



هذا الطبع المقتضى  
في الإختصاص

من النوم من المكروهات وقد وردت صيغة النهي عن ادخالها في الانا فيل الغسل  
حق المستيف من النوم وذلك يقتضي الكراهة على اقل الدرجات **التاسعة**

استنبط من هذا الحديث الفرق بين ورود الماء على الخاسه وورود الخاسه على الماء  
ووجه ذلك انه قد نهى عن ادخالها في الانا لاحتمال الخاسه وذلك يقتضي ان ورود  
الخاسه على المامور فيه وامر بغسلها بافراغ الماء عليها للتطهير وذلك يقتضي ان قلا  
قائما للماء على هذا الوجه غير مفسد له بحمد الملاقاة والاحصاء المقصود من  
التطهير **العاشر** استنبط منه ان الماء القليل يحسن بوقوع الخاسه فيه  
فانه منع من ادخال اليد فيه لاحتمال الخاسه وذلك ليل على ان ثبوتها مؤثر فيه  
والا لما اقتضى احتمال الخاسه المنع وفيه رطبة عندي لان مقتضى الحديث ان  
ورود الخاسه على المامور فيه ومطلق التأثير اعم من التأثير بالتجسس ولا يلزم  
من ثبوت الاعم ثبوت الاخص المعين فاذا سلم الحكم ان الماء القليل بوقوع الخاسه  
فيه يكون مكروها فقد ثبت مطلق التأثير ولا يلزم ثبوت خصوص التأثير بالتجسس  
وقد ورد عليه ان الكراهة ثابتة عند التوهم فلا يكون اثر اليقين هذه الكراهة  
وحيث عنه بانه ثبت عند اليقين ياداه في ثبوت الكراهة والله اعلم **الحديث**

**الخامس** عن اي هرة رضى الله عنه ان رسولا لله صلى الله عليه وسلم قال  
لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغسل منه وفي رواية لا يغسل  
احدكم في الماء الدائم وهو جنب لستدلب به اصحاب ابي حنيفة في تجسس الماء الدائم  
وان كان ثمة من قلبي فان الصيغة صيغة عموم واصحاب الشافعي رحمهم الله يحججون  
هذا العموم ويحملون الدائم على ما دون العلتين وعدم تجسس العلتين فما زاد فحمل  
هذا الحديث العام في النهي على ما دون العلتين جمع بين الحديثين فان حديث العلتين  
يقتضي عدم تجسس العلتين فما فوقهما وذلك اخص من مقتضى الحديث العام الذي

ولمسلم  
السلام عليه من وجوه  
احد الماء الدائم هو  
الراية وقوله الذي لا يجري  
نحو الذي لا يجري  
الاما الغير ما هو من غير العلم

ذكرناه



ذكرناه والخاص مقدم على العام ولا حرج من جهة الله طريقه أخرى وهو الفرق  
بين بول الأدي ومافي معناه من العذر المابعه وغير ذلك من الخاسات فاما بول  
الأدي ومافي معناه فينجس الماوان كان أكثر من قلين وأما غيره من الخاسات  
فيعتبر فيه القلتان وكأنه رأى أن الحث المدور في حديث القلتين عام بالنسبة  
إلى الخاس وهذا الحديث خاص بالنسبة إلى بول الأدي فيقدم الخاص على العام  
بالنسبة إلى الخاسات الواقعة في الما الكثر وخرج بول الأدي ومافي معناه من  
جملة الخاسات الواقعة في القلتين خصوصاً فينجس المادون غيره من الخاسات  
ولحقنا ببول المنصوص عليه ما تعلم أنه في معناه وأعلم أن هذا الحديث لا بد من إخراج  
عن ظاهره بالتخصيص والقييد لأن الاتفاق واقع على أن الماداً غير النجاسة  
استمع استعماله واقع على الما الكثر المستحرج لا يؤثرونه النجاسة فإما رحمه  
الله إذا حمل النهي على الإحراه لا اعتقاده أن الما لا ينجس إلا بالتغير لا بد من إخراج صوت  
التغير بالنجاسة أعني عن الحم بالحراه فان الحكم بالتحريم فإذا لا بد من الخروج عن ظاهر  
عند الكل ولا صحاب أي خيفه رحمهم الله أن يقولوا خرج عن المستحرج الكبر جداً  
بالإجماع فيبقى ما عداه على حم النص فيدخل تحت ما زاد على القلتين ويقول أصحاب  
الشافعي خرج الخبر المستحرج بالإجماع الذي ذكرتموه وخرج مقدار القلتين فما زاد  
مقتضى حديث القلتين فيبقى ما نقص عن القلتين إذا خلا مقتضى الحديث ويقول من  
نصرف قول أحمد المدور خرج ما ذكرتموه وبقي ما دون القلتين إذا خلا النص إلا أن ما  
زاد على القلتين مقتضى حديث القلتين فيه عام إلى الخاس فيخصص بول الأدي  
ولما أفهم أن يقول قد علمنا جرمنا أن هذا النهي إنما هو لمعنى النجاسة وعدم التقرب  
إلى الله تعالى بما خالطها وهذا المعنى يستوي في سائر الخاس فلا ينجس بول  
الأدي منها بالنسبة إلى هذا المعنى المناسب لهذا المعنى أعني التره عن الأقدار

والاقتناع

ازكون



أن يكون ما هو اشتد استفاداً فأن وقع في هذا المعنى والنسب له وليس بوال لآدمي بقدر  
 من سائر النجاسات بل قد يساوي غيره أو يبرح عليه فلا يبقى لتخصيصه دون غيره  
 بالنسبة إلى المنع معني فحمل الحديث على أن ذكر البول ورد تنقيهاً على غيره مما يشترك  
 في معناه من الاستعداد والوقوف على مجرّد الظاهرها هاهنا مع وضوح المعنى وثموله  
 لسائر الأخاس ظاهرية محضة وأما ما دلّ رحمة الله فالحمل النهي على الدراهم ليستمر  
 حكم الحديث في القليل والكثير غير أن المستثنى بالإنفاق وهو المستخرج مع حصول  
 الإجماع على حرّم الاعتسّال بعد تعبير المبالغة في هذا يلتفت إلى حمل اللفظ الواحد  
 على معنيين مختلفين وهي مسألة أصولية فإن جعلنا النهي للتحريم كان استعماله في الكراهية  
 والتحريم استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ومجازه والأكرون على منعه والله أعلم  
**الوجه الثاني** علم أن النهي عن الاعتسّال لا يخص بل التوضيح بمعناه وقد ورد  
 منه ردّ حابه في بعض الروايات لا يول أن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضّى منه ولو لم يرد كان  
 معلوماً وظاهراً استواء الوضوء والغسل في هذا الحكم لفهم المعنى ذكرناه وإن المقصود  
 التّشديد عن التقرب إلى الله بالاستعداد رات **الثالث** ورد في بعض الروايات ثم يغتسل  
 منه وفي بعضها ثم يغتسل فيه ومعناها مختلفة في كل واحد منها حكماً بطريق النص  
 الاستنباط ولم يرد لاستنباطها ذكرناه **الرابع** فما يعلم بطلانه قطعاً ما ذهب إليه  
 الظاهرية الجامدة من أن الحكم محض بول في المباح حتى لو بال في كوز وصبيته في  
 المالم يضره عندهم ولو بال خارج الما جري البول إلى المالم يضره أيضاً عندهم والعلم  
 القطعي حاصل ببطلان قولهم لا يستواء الأمرين في الحصول في الما وإن المقصود اجتناب  
 ما وقعت فيه النجاسة من الما وليس هذا من مجال الظنون بل هو مفطوح عليه وأمّا  
 الرواية الثانية وهي قوله عليه السلام لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب فقد استدل  
 به على مسئلة الما المستعمل وإن الاعتسّال في الما يفسده لأن النهي هاهنا ورد على مجرّد



الغسل فدل على وقوع المفسدة بمجرد خروجها عن كونه أهلا للتطهير  
 إنما لخاسته أو لعدم ظهوره مع هذا فلا بد منه من التخصيص فإن الماء الكثير  
 ما القلتان فما زاد على مد هب الشافعي والمستبحر على مذهب أي حنيفه لا يؤثر فيه  
 الاستعمال ومالك رحمه الله لما أن رأى الماء المستعمل طهورا ثانياً فمكروه حمل  
 هذا النبي على الإراقة وقد يرشح أن وجوه الاستفاد بالماء المختص بالتطهير  
 والحديث عام في النبي فإذا حمل على التحريم لمفسدة خروج الماء عن الطهورة لم يناسب  
 ذلك لأن بعض مصاح الماء يبقى بعد كونه طارعا عن الطهورة فإذا حمل على الإراقة  
 كانت المفسدة عامة لأنه استتقد بعد الاعتساف فيه وذلك ضرر بالنسبة إلى  
 من يريد استعماله في طهارة أو شرب فيستخرج النبي بالنسبة إلى المفسد المتوقعة  
**الحديث السادس** عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال إذا شرب الطيب في أناطكم فليغسله سبعا ولمسلم أو لا هو  
 بالتراب وله في حديث عبد الله بن مغفل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا  
 واخ الطيب في الأناط غسلوه سبعا وغفروا الثامنة التراب **الاولى** الأمد  
 بالغسل ظاهر في تنجيس الأناط قوي من هذا في الدلالة على ذلك الرواية الصحيحة وهي  
 قوله عليه السلام طهروا أناطكم إذا واخ فيه الطيب أن يغسل سبعا فإن لفظة  
 الطهور يستعمل أجمع الحديث أو عن الحديث ولا حدث على الأناط بالضرورة فيعين  
 وحمل ملك رحمه الله الأمر على التعبد لا عقاد طهارة الماء والأناط عارضة  
 بذكر هذا العدد المخصوص وهو السبع لأنه لو كان الخمسة لانتفى عما دون السبع  
 فإنه لا يكون انقلاظ من خمسة العدد وقد انتفى فيها بما دون السبع والحمل على  
 التنجيس أولى لأنه متى دار الحكم بين كونه تعبداً أو معقول المعنى كان حمله على كونه  
 معقول المعنى أولى لنسبة التعبد بالنسبة إلى الأحكام المعقولة المعنى وأما

لا يخرج من الماء المختص بالتطهير  
 على الاستعمال  
 لا يخرج من الماء المختص بالتطهير

فيه سائل

هنا



كونه لا يكون أغلظ من نجاسة العدة ثم نوع عند القابل بنجاسه نعم ليس باقتر من  
 العدة ولكن لا يتوقف التغلظ على زياده الاستعداد وايضا فاذا كان اصل المعنى  
 معقولا قلنا به واذا وقع في البقا صيلا ما لا يغفل معناه في التفصيل لم ينقص لأجل  
 التناصيل ولذلك لم يكثر في الشريعة ولو لم يظهر زيادة التغلظ في النجاسة  
 لكان مقتصر في التعبد على العدة ومشي في اصل المعنى على معقولية المعنى والله اعلم  
**المسألة الثانية** اذا ظهر أن الأمر بالغسل للنجاسة فقد استدل بذلك على نجاسة  
 عين الحطب ولهم في ذلك طريقان أحدهما أنه اذا ثبت نجاسة فيه من نجاسة لعابه فانه جزء  
 من فمه ومعه اشرف ما فيه فبقية بدنه أولى اذا كان لعابه نجسا وهو عرق ففه  
 لحسن والعرق فيه حر ومحل من البدن مجمع بدنه لحسن لما ذكرناه من أن العرق جزء  
 من البدن فثبت بهذا أن الحديث انما دل على النجاسة فيما يتعلق بالغم وان نجاسة بقية  
 البدن بطريق الاستنباط وفيه تحت وهو أن يقال ان الحديث انما دل على نجاسة الاناء  
 بسبب الولوج وذلك مشترك بين نجاسة عين اللعاب وعين الغم او نجاسة  
 باستعمال النجاسة على ما دل على المشترك لا يدل على حمل الخاصين فلا يدل الحديث  
 على نجاسة عين الغم او عين اللعاب فلا تنضم الدلالة على نجاسة عين الحطب كله وقد عرفت  
 على هذا بان يقال لو كانت العلة نجاسة اللعاب والغم ما اسدتم اليه لزم احدا لا مدرين  
 وهو اما وقوع المخصص في العموم او ثبوت الحكم بدون علته لانا اذا فرضنا ظهور  
 في الحطب بما ذكرنا وبأي وجه كان فوقع في الاناء فاما ان ثبت وجوب غسله او لا فان لم  
 يثبت وجوب مخصص العموم وثبت لزم ثبوت الحكم بدون علته وكلها على خلاف  
 الاصل والذي يمكن أن يجاب عن هذا السؤال ان يقال الحكم منوط بالغالب وما ذكرناه  
 من الصورة نادر يكتفى اليه وهذا البحث اذا انتهى الى ما هنا يقوى قول من يرى ان  
 الغسل لأجل قدر **المسألة الثالثة** الحديث نص في اعتبار السبع في عدد

الثاني

الغسل



الغسلات وهو حجة على أي حقيقته رحمه الله في قوله يغسل ثلاثا والله أعلم

**المسألة الرابعة**

في روايه بن سديد زيادة التراب وقال لها الشافعي واصحاب الحديث وليست في روايه مالك هذه الزيادة فلم يقل بها والزيادة من الثقة مقبولة وقال لها غيره **المسألة الخامسة** اختلفت الروايات في الترتيب

الرواية في بعضها

ففي بعضها آخرهن وفي بعضها احدثهن والمقصد عند الشافعي واصحابه حصول الترتيب في مرة من المرات وقد رجع كونه في الاول بانه اذا رتب فعل تقدير ان الحق بعض المواضع الطاهرة رشاش بعض الغسلات لا يحتاج الى ترتيبه واذا اخرج غيبلة الترتيب فلي رشاش ما قبلها بعض المواضع الطاهرة احيى ترتيبه فكانت الاول ارفع

اولاه

**المسألة السادسة**

في روايه التي فيها وعقد الثامنة يعني زيادة مرة ثامنة طاهرا وقال به الحسن البصري وقيل لم يقل غيره ولعله المراد بذلك من المتقدمين والحديث قوي فيه ومن لم يقل به احتاج الى تأويله بوجه فيه استكرامه

فما اول

**المسألة السابعة**

قوله عليه السلام فاعسلوه سبعا او اولاهن او اخرهن بالتراب لما قاله بعض اصحاب الشافعي انه لا ينفذ بالتراب على المحل بل لا بد ان يجعله في الماء ويوصله الى المحل ووجه الاستدلال انه جعل مرة الترتيب داخل في سمي

قد رتب

لا يسمى سبعا ولا اولاهن ولا اخرهن ولا ينفذ بالتراب على المحل

الغسلات ودور التراب على المحل وانبعه المايض ان يقول غسل بالتراب ولا بد من مثل هذا امره عليه السلام بغسل الميت ما وسد ر عنده من ري ان الماء المتغير بالظاهرات غير طهور ان جرى على ظاهرها الحديث في الاغتسال يغسلوه

اذ بها حصل سمي الغسل الا ان قوله وعقد قد يشعربا لا يتفاد بالترتيب بطريق دور التراب على المحل فان كان خلطه بالماء لا ينافي كونه تغفيرا الغتبت ما قالوه لان لفظ التغفير حينئذ يطلق على دور التراب على المحل وعلى اتصاله بالماء اليه والحديث الذي دل على اعتبار سمي الغسله ان دل على خلطه بالماء واتصاله الى المحل فذلك امر ايد



على معنى التعفير على التقدير الذي ذكرناه من شمول اسم التعفير للمعصومين معاً  
دثر التراب وإيهاله بالمال **المسألة السادسة** الحديث عام في جميع الكلاب وفي  
مذهب مالك قول الخصم بالمعنى عن اتخاذوا الأقرب العموم لأن الألف واللام إذا لم  
يتم دليل على صرفها إلى المعهود المعين فالظاهر كونها للعموم ومن يرى الخصوص قد يجرده  
من قرينه تصرف العموم عن ظاهره فانهم نوا عن اتخاذ الكلاب لا لوجوه مخصوصة والأمر  
بالعسل مع المحالطة عقوبة تناسبها الإحصاء ثم ارتكاب النهي في اتخاذ ما منع من  
اتخاذها وأما من أخذ ما أباح اتخاذها فالجائز العسل عليه مع المحالطة عسر وخرج كالتناسب  
الأذن والاباح في اتخاذها وهذا يتوقف على أن تكون هذه العريضة موجودة عند الأمر  
أعني الأمر بعسل الأنا **المسألة السابعة** الأنا عام بالنسبة إلى كل إناء وهو  
يعتسله للخامسة أدلت ذلك يقتضي تحجيس ما فيه فيقتضي المنع من استعماله وفيه  
مالك قول أن ذلك مختص بالماء وإن الطعام الذي ولح فيه الحطب لا يراو ولا يجتنب  
وقد ورد الأمر بالاراقة مطلقاً في بعض الروايات الصحيحة **المسألة العاشرة**  
ظاهر الأمر الوجوب وفي مذهب مالك قول أنه للندب وكأنه لما اعتقد كهاره  
الكلب بالدليل الذي دل على ذلك جعل ذلك قرينة صارفة للأمر عن كهاره من الوجوب  
إلى الندب والأمر قد يصرف عن كهاره بدليل **المسألة الحادية عشر**  
قوله بالتراب يقتضي تعيينه وفي مذهب الشافعي قول ووجوب الصابون والأسنان  
والغسل الثامنة تقوم مقام التراب بناء على أن المقصود بالتراب التتصيف وإن  
الأسنان والصابون يقومان مقامه في ذلك وهذا عندنا ضعيف لأن النص إذا  
ورد بلفظ واحد لا يخصص ذلك ثم تجزأ الغاية النص والإخراج خصوص المعين وهو الأمر  
بالتراب وإن كان محملاً لما ذكرناه وهو زيادة التطهير فلا يجزم بتعيين ذلك المعنى  
فانه راجع بمعنى آخر وهو المحمّل من طهرين أعني الماء والتراب وهذا المعنى مفقود في



الصابون والاسنان وايضا فان هذه المعاني المستندبة اذا لم يكن فيها الا مجرد  
 المناسبة فليست بذلك الامر القوي واذا وقعت فيها الاحتمالات فانه باب اتباع  
 النص وايضا ان المعنى المستندب اذا عايد على النص بالكل او تخصيص مردود عند جمع  
 من الاصوليين والله اعلم **الحديث السابع** عن حمران مولى عثمان انه راى عثمان  
 رضي الله عنه دعا بوضوء فافزع على يديه من اياه فغسله ثلاث مرات ثم ادخل مئنته في  
 الوضوء ثم تمضمض واستنشق واستتر ثم غسل وجهه ثلاثا ويديه الى المرفقين ثلاثا ثم  
 قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ نحوه وي هذا وقال من توضأ نحوه وضوي  
 هذا ثم صلى رغبين لا حدث فيها نفسه عفر الله ما تقدم من ذنبه عثمان بن عفان  
 بن ابي العاص بن امية بن عبد شمس بن عبد مناف اجمع مع رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في عدة من اهل بيته وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في عدة من اهل بيته  
 وسلم وروى في الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم في عدة من اهل بيته وروى في عدة من اهل بيته  
 مهين من ذي الحجة سنة خمس وثلث من الفجر ومولا حمران بن ابيان بن خالد كان  
 من سبي بني النمر حول الى البصرة ارجح بها جماعة وكان حيرا السلام على هذا الحديث  
 من نحوه **أحدها** الوضوء بفتح الواو واسم للماء وبضمها اسم للفعل على الاكثر واذا  
 كان مع الواو اسما للماء كما ذكرنا فله هو اسم لمطلق الماء والماء يقيد بونه متوضأ به  
 او مع الوضوء فيه نظر يحتاج الى كشف وتبني عليه فائدة تفهيمه وهو ان في بعض  
 الاحاديث الذي استدلل بها على ان الماء المستعمل طاهر قول جابر فصب على من وضوء  
 فانا ان جعلنا الوضوء واسما لمطلق الماء لم يكن في قوله فصب على من وضوء دليل على طهارة  
 الماء المستعمل لانه يصير النقد فصب على من ماء ولا يلزم ان يكون ماء هو الذي  
 استعمله في اغصائه لاننا نعلم على ان الوضوء اسم لمطلق الماء واذا لم يلزم ذلك جاز ان يكون  
 المراد بوضوء فصله ما ذكره من طهارة الماء المستعمل وان جعلنا الوضوء بالفتح

مؤيد

في اغصائه ولا يلزم ان يكون الماء الذي يوضو به بعض الاماكن



موداً بالاهـ صافـ الى الوضوء بالضم اغني استعماله في الاعضاء او اعادة لذلك فيها هنا  
 يمكن ان يقال في الدليل ان وضوءه بالغسل متردد بين ما به المعنى للوضوء والضم  
 ما به المستعمل في الوضوء وحمله على الثاني اولى لانه الحقيقة واستعماله بمعنى المعنى  
 مجازاً والحمل على الحقيقة اولى اقرب **الرابع** قوله فافترغ على يديه فيه استحباب  
 غسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء في اسناد الوضوء مطلقاً والحديث الذي مضى  
 يفيد استحبابه عند القيام من النوم وقد ذكرنا الفرق بين الحكيم وان الحكم  
 عند عدم القيام الاستحباب وعند القيام الحراهة لا دخالهما في الاناء قبل  
 غسلهما **الثالث** قوله على يديه قد يؤخذ منه ان الافراغ عليها معاً وقد بين في  
 روايه اخرى انه افراغ بيده اليمنى على اليسرى ثم غسلهما وقوله غسلهما قد  
 بين كونه مجموعتين ومتفرقتين والفقهاء اختلفوا فيها افضل **الرابع** قوله ملت  
 مرات مبين لما اهل من ذكر العدد في حديث ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريره  
 المتقدم الذكر الذي في قوله اذا استيقظ احدكم من واهه ماله غيره وقد  
 ورد في حديث ابي هريره ذكر العدد في الصحيح وقد ذكره صاحب الكتاب  
**الخامس** قوله ثم مضمض بعقوى الترتيب بين غسل اليدين والمضمضة  
 واصل هذه اللفظة تشعيراً بالحريك ومنه مضمض النعاس في عذبه واستعملت  
 في هذه السنه اعني المضمضة في الوضوء لتحريك الماء في الفم وقال بعض الفقهاء المضمضة  
 ان يحصل الماء فيه ثم يحرك هذا او معناه ما دخل الملح في حقيقة المضمضة فعل هذا  
 لو ابتلعه لم يكن موداً للسنه وهذا الذي كثر في افعال المتوطنين اعني التحل  
 والمح ويمكن ان يكون ذلك بناء على انه الاعلى والعادة لا انه يتوقف تأدي السنه  
 على محه والله اعلم **السادس** قوله ثم غسل وجهه دليل على الترتيب بين غسل  
 الوجه والمضمضة وتأخره عن المضمضة والاستسقاء ووجه منه البرد



بين المفروض والمسنون وقد قيل في حكمه تقدم المصحة والاشقاق على غسل  
 الوضوء المفروض ان صفات المائدة اعني المعتبر في التطهر لون يدرك بالبصر وطعم  
 يدرك بالذوق وريح يدرك بالشم فقدمت هاتان السنتان لحدس حال الما قبل اذا  
 القدر به وبعض الفقهاء راي السرد بين المفروضات ولم يرب من المفروض والمسنون  
 كما بين المفروضات والوضوء مستق من المواجبه وقد عبر الفقهاء هذا الاشفاق  
 وسوا عليه احكاما وقوله ثلثا هذا سحراب هذا العدد في كل ما ذكر فيه **السادس**  
 قوله ويدعي الى المرفقين المرفق فيه وجهان احدهما نفي التيمم وسر الفاء والباء في عكسه  
 لعمارة وقوله الى المرفقين ليس فيه اصح كونه ادخلها في الغسل او اسهي اليها والفقهاء  
 اختلفوا في وجوب ادخالها في الغسل مذهب مالك والنسائي والوحوب وحالف زفر  
 وغيره ومنشا الخلاف فيها ان طلبة الى المشهور منها انها لا سيما العابه وقد رد معنى  
 مع وزن الناس من حملها على مشهورها فلم يوجب ادخال المرفقين في الغسل ومنهم من حملها  
 على معنى مع فاقه قال بعض الناس يعرف بين ان يكون العابه من جنس ما قبلها او لا فان  
 كانت من الجنس دخلت في ايه الوضوء وان كانت من غير الجنس لم يدخل كقوله ثم اغتوا  
 الصيام الى الليل وقال غيره انما دخل المرفقان هاهنا لان الهاهنا عابه الاحراج  
 لا لادخال فان اسم اليد سطلق على العه والى الملك فلو لم تر هذه العابه لوجب  
 غسل اليد الى الملك فلما دخلت اخرجت عن الغسل ما زاد على المرفق فاسي الاحراج  
 الى المرفق قد حل في الغسل وقال آخرون لا رد اللفظ في الايه من ان يكون للعابه  
 او ان يكون بمعنى مع وحالف رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيان الواجب الحمل محوله  
 على الوضوء وهذا عندنا ضعيف لان التحقيقه في ايه العابه محار بمعنى مع ولا  
 اجمال في اللفظ بعد سن حقيقته ويدل على انها حقيقه في انتها العابه كثره تفوه  
 اهل العرسه على ذلك ومن قال بانها معنى لم ينص بانها حقيقه في ذلك فحوران

للبشر هذا قول  
 المصنف

هذا هو الوجه  
 في قوله



يريد المحاذ **الناشر** قوله ثم مسح رأسه طاهر استنعاب الرأس بالمسح لأن اسم  
 الرأس حرمه للعصو كله والفقهاء اختلفوا في القدر الواجب من المسح وليس في الحديث  
 ما يدل على الوجوب لا في آخره انما ذكر ثواب محموص على هذه الافعال وليس يلزم  
 من ذلك عدم الصحة عند عدم كل حرم ومن تلك الافعال فجار ان يكون ذلك الثواب في  
 مسحا على تمام مسح الرأس وان لم يكن واحداً اعني كماله كما ترتب على المصممة <sup>الاستنشا</sup>  
 وان لم يكونا واحداً عند كثير من الفقهاء والاكثر منهم فان سلك سالكاً فانه في المرتبة  
 من ادعاء الاحمال في الآية وان الفعل بيان له فليس يصحح لان الطاهر من الآية فبين اما على  
 ان يكون المراد من مسح علي ما يراه الشافعي رحمه الله ساء على ان معصي الساء في الآية التغييض  
 او غير ذلك او على المراد الحل كما قاله مالك رحمه الله ساء على ان اسم الرأس خضع في الجملة  
 وان الساء لا تغارض ذلك وديف ما كان فلا احمال **الناشر** قوله ثم غسل طئي رجليه  
 صحح في الرد على الروافض ان وجب الرجلين المسح وقد ثبت من هذا من حديث عثمان وجماع  
 وصفوا وصور رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن احسن ما حاط في حديث عمرو بن عيسى <sup>الذي</sup> فتح  
 العين والبا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما منكم من احد يقرب وضوء الى ان قال  
 ثم يغسل رجليه كما امر به الله فمن هذا الحديث انصم القول الى الفعل وسائر  
 ان المأمورية العسل **الناشر** قوله بل لا يدل على استحباب الدراري  
 غسل الرجل بل لا وبعض الفقهاء لا يري بهذا العدد في الرجل طئي رجليه من  
 الاعضاء وقد ورد في بعض الروايات فغسل رجليه حتى انماها ولم يذكر عدداً  
 فاستدل به لهذا المذهب واد من جهة المعنى ان الرجل بعد ما من الارض  
 والمشى عليها حمر فيها الاوساخ والادرا ان في حال الامر فيها على مجرد الانعام من  
 غير اعسار العدد والرواية التي ذكر فيها العدد رايد على الرواية التي تذكر  
 فيها فالاحد باسعين والمعنى المذكور لا سافي اعسار العدد فليعمل بما دل عليه



لفظ الحديث والله اعلم **الحادي عشر** قوله نحو وصوي هذا لفظه نحو  
 بكاي لفظه مثل فان لفظه المثل يعني كايها المساواة من كل وجه الا في  
 الوجه الذي يعني السعاري من الحفصين تحت حرجها من الوجه ولفظه نحو  
 تعطي ذلك ولعلها استعملت بمعنى المثل مجازاً ولعله لم يترك مما يعني الملية  
 الاما لا يمدح في المقصود وقد ظهر في الفعل المحصول ان فيه اشتياقاً لمعناه  
 عن الحسار من المقصود ومن الفعل فاذا ارتد هذه الاشياء لم تكن الفعل مما لا  
 حقيقته لذلك الفعل ولم يمدح ركبها في المقصود منه وهو رفع الحديث ورسا الباب  
 وانما احسنا الى هذا وقلنا به لان هذا الحديث ذكر كيار فعل يودي به يحصل النوا  
 الموعود عليه فلا بد وان يكون الوصو المحي المفعول محملاً لهذا الغرض فهذا  
 قلنا اما كون استعماله في غير حقيقته اي بمعنى مثل او كون ترك ما علم قطعاً  
 انه لا محل بالمقصود فاستعمل نحو في محسناً مع عدم ثبوت المقصود والله  
 اعلم ويمكن ان يقال الثواب مرسب على مقاربه ذلك الفعل تشبيهاً وتوسيعاً  
 على المحالين من غير تصنيف وبقية ما ذكرنا الان الاول اقرب الى المقصود  
 البيان **الثاني عشر** هذا الثواب الموعود به مرسب على مجموع امرين احدهما  
 الوصو على النحو المذكور والثاني صلاة رخصت بعد الوصف المذكور في الحديث  
 والمرتب على مجموع امرين لا يلزم رتبته على احدهما الا بدليل خارج وقد ادخل قوم  
 هذا الحديث في فضل الوصو وعليهم في ذلك هذا السؤال الذي ذكرناه وبخات  
 بان كون الشيء حراً ولما مرتب عليه الثواب العظيم كاف في كونه دافعاً فمحل  
 المقصود من كون الحديث دليلاً على فضيلة الوصو وظهر بذلك الفرق بين حصول  
 الثواب المحصول حصول مطلق الثواب فالثواب المحصول مرسب على مجموع الوصو  
 على النحو المذكور والصلاة الموصوفة بالوصف المذكور وكل من اثنى الثواب قد حصل بما

مع عدم ثبوت  
 المقصود لا



دون ذلك **الثالث عشر** قوله لا يحدث فيها نفسة اشار الى الخواطر والوسا  
وس الواردة على النفس وهي على قسمين احدهما ما هم هجاسه يدفعه عن النفس  
والثاني ما سارسل معه النفس ويمكن قطعه ودفعه فممكن ان يحل الحديث على  
هذا النوع الثاني فخرج عنه النوع الاول لعسر اعساره ويسهد لذلك لفظه حدث  
نفسه فانه يقتضي حسبا منه ويعمل لهذا الحديث ويمكن ان يحل على النوعين معا  
لان العسر انما يجب دفعه عما سعلق بالتكاليف والحديث انما يقتضي ريب نواب  
مخصوص على عمل مخصوص فمن حصل له ذلك العمل حصل له ذلك الثوب ومن لا فلا وليس  
ذلك من باب التكاليف حتى يلزم دفع العسر عنه نعم لا بد وان يكون تلك الحالة  
ممهدة للحصول اعني الوصف المرتب عليه الثواب المحصور والامر بذلك فان  
المحردين عن شواغل الدنيا علك الله على قلوبهم وغيرها حصل له ذلك الحالة وقد  
حكى عن بعضهم ذلك **الرابع عشر** حدث النفس بعم الخواطر المتعلقة  
بالدسا والخواطر المتعلقة بالاحرم والحديث محمول والله اعلم على ما يتعلق بالدنيا  
اد لا بد من حديث النفس فيما يتعلق بالاحرم كالعكر في معاني المتلوه من القرآن  
العزيز والمدح من الدعوات والادكار ولا يريد بما بالاحرم على كل امر محمود  
او مندوب اليه فان كثير من ذلك لا سعلق الصلاة وادخالها فيها احصى عنها  
وقد ورد عن عمر رضي الله عنه انه قال في لحيه الحش وانا في الصلاة او كما قال  
وهذه فريه الا انها اجنبية عن معه ود الصلاة **الخامس عشر** قوله عهد  
له ما تقدم من دسه كاهم العموم في جميع الدبوت وقيل خصوصا مثله بالصغار  
وقالوا ان الجار انما كثر بالسوء وكان المستند في ذلك انه ورد مفيد في  
مواع كقوله صلى الله عليه وسلم الصلوات الحس والحجعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان  
هارات لما سمننا اخبثت الحار فحلوا هذا القيد في هذه الامور مفيد ا



## الحديث الثامن

للخلق في غيرها  
قال شهدت عمرو بن أي حسن يسأل عبد الله بن زيد عن وصو رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فلما سوره من ماء فتوضأ بالماء وصور رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكفأ  
عليه من الثور فغسل يديه ثلاثاً ثم أدخل يده في الثور ثم صمغ واستسقى واستسقى  
بدر مرات ثلاث عرفات ثم أدخل يده في الثور فغسل وجهه ثلاثاً وبيده إلى المرفعين  
ثم أدخل يده في الثور فمسح رأسه فأقبل بها وأدر مرة واحدة ثم غسل رجليه وفي رواية  
بداً بمقدم رأسه حتى ذهب لهما إلى فقاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه  
وفي رواية بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب لهما إلى فقاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي  
بدأ منه وفي رواية أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحرق ما في ثور النور سببه  
الطست عمرو بن يحيى بن عمار بن أي حسن الأنصاري المارني المدني ثقة روى له  
الحجاء وكذلك أبو ثقفان فموا عليه فيه وحو **أحدها** عبد الله بن زيد  
عاصم بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه وحديث الأذان ورد في نسخة لعبد الله بن زيد  
بن عبد ربه لا لعبد الله بن زيد بن عاصم فليتنبه لذلك فإنه مما يقع فيه الأسس  
والغلط **الثاني** قوله فلما سوره الثور بالمال المساه هو الطست والطست حسد  
الكاو فتحها واستقاط التالعات **الثالث** فيه دليل على حوار الوصوم من أسه  
الصفراء والطهاره حايه من الأواني الكاهره كلها إلا الذهب والفضة لما بد  
والصحيح من النبي عن الأطل والشرب فيهما وفيما الوصوع على ذلك **الرابع**  
ما يتعلق بحسب البيدين قبل إدخالهما فمرو قوله ثم صمغ واستسقى واستسقى ثلاثاً  
عرفات بعرض كيفية المصممة والاستسقاء بالسسه إلى الفصل والجمع وعدد  
العرفات والفقهاء اختلفوا في ذلك فمنهم من أجاز الجمع ومنهم من أجاز الفصل والحديث يدل  
والله أعلم على المصمغ واستسقى بعرفه ثم فعل ذلك مرة أخرى ثم فعل ذلك مرة

وهذا الحديث لعبد الله  
عاصم لا لعبد الله  
ابن زيد بن عاصم

أخري



اخرى وهو يحمل من حنت اللفظ عبر ذلك وهو ان يعاوب بين العدد المصممة والاستشفا  
 مع اعتبار ملت عرفات الا انه لا يعلم فابلاجه مثال ذلك ان يعرف عرفه فمضمض بها مرة  
 مثلا ثم ياخذ عرفه اخرى فمضمض بها مرة ثم ياخذ عرفه اخرى فمضمض بها مرة  
 ذلك من الصور التي تعطي بها هذا المعنى فصدق على هذا انه مضمض ثلاثا واستسقى  
 ثلاثا من ملت عرفات **الخامس** قوله ثم ادخل يده فغسل وجهه ثلاثا فقدم القوم  
 فيه وقوله وبيده الى المرفقين مريتين فيه دليل على جوار التكرار ثلاثا في بعض الاعضا  
 واثنيتين في بعضها وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء مرة ومريتين  
 وثلاثا ثلاثا وبعضه يدا وبعضه مريتين وهو هذا الحديث **السادس**  
 قوله ثم ادخل يده في الثور مسح راسه فاقبل بها وادبر مرة واحدة فيه دليل على عدم  
 التكرار في مسح الرأس مع التكرار في غيره وهو مذهب مالك وابي حنيفة وورد المسح  
 في بعض الروايات في صفه وضوءه صلى الله عليه وسلم مطلقا وفي بعضها موقفا مرة  
 واحدة وقوله فاقبل بها وادبر اختلف الفقهاء في تحميمه الا قال على يده مداها واحدا  
 ان سدا بمقدم الرأس الذي يلي الوجه ويد يذهب الى القفا ثم يرد بها الى المكان الذي بدأ منه  
 وهو مسد الشعر من صد الوجه وعلى هذا يدل ظاهر قوله بدأ بمقدم راسه حتى ذهب  
 بها الى قفاه ثم يرد بها حتى رجع الى المكان الذي بدأ منه وهو مذهب مالك والشافعي وجمهور  
 الله الا انه ورد على الخلق قوله فاقبل بها وادبر اسكال من حيث هذه الصيغة  
 انه ادبر بها واقبل لان دها به الى جهة القفا ادبا ورجوعه الى جهة الوجه اقبالا والناس  
 من اعتبر هذه المقدمة التي دل عليها ظاهر الحديث المفسر وهو قوله بدأ بمقدم راسه  
 الى آخره واحاب عن هذا السؤال بان الواو لا تعصي الترتيب فان تقدير ادبر بها وادبر  
 وعندى فيه جواب اخر وهو ان الاقبال والادبا من الامور الاصلية اعني لمكانه  
 ينسب اليها ماول اليه ويدبر عنه محل يمكن ان ينسب الاقبال اليه والادبا عنه  
 فمحم

والادبار

الاطلاق اعني

المف

والواو

فمحم



فيمكن جملة على هذا ولحملة ان يريد بالاقبال الاقبال على الفعل لا غير ومن الناس من قال  
سدا بموخر راسه وممر الى جهة الوجه ثم رجع الى الموخر محافظا على كاهنه قوله اقبل  
وادبر ونسب الاقبال الى مقدم الوجه والادبار الى الناحية الموحرة وهذا يعارض الحديث  
المفسر للحقبة لاقتبال والادبار وان كان يورده ما ورد من حديث الرسع انه عليه الصلاة  
والسليم لموخر راسه فقد حمل ذلك على حاله او وقت ولا يعارض ذلك الرواية الاخرى لما  
ذكرناه من التفسير ومن الناس من قال سدا بالناصية ويدهب الى الناحية الوجه ثم يذهب  
الى جهة موخر الرأس ثم يعود الى ما بدا منه وهو الناصية وكان هذا قصد المحافظة على  
قوله بدأ بمقدم راسه فان الناصية مقدم راسه وصداقانه اقبل ايضا فانه هو  
القول الا ان قوله في الرواية المفسرة بدأ بمقدم راسه حتى ذهب بهما الى قفاة قد يعارض  
هذا فانه جعله باديا بالمقدم الى غاية الدهاب الى قفاة وهذه الصفة التي قالها هذا  
القابل يعني انه بدأ بمقدم راسه غير داهب الى قفاة بل الى الناحية وجهه وهي مقدم  
راسه ويمكن ان يقول هذا القابل الذي اخار هذه الصفة الاحيرة بان البداهة مقدم  
الرأس ثم تدا الى غاية الدهاب الى الموخر وابتدأ الدهاب من حيث الرجوع من مسات  
الشعر من ناحية الوجه الى قفاة والحديث انما جعل البداهة مقدم الرأس ثم تدا الى غاية  
الدهاب الى القفاة لا الى غاية الوصول الى القفاة وقرئ بين الدهاب الى القفاة وبين الوصول  
اليه فاذا جعل هذا القابل الدهاب الى القفاة من حيث الرجوع من مبتدأ الشعر من ناحية  
الوجه الى جهة القفاة صح انه ابتداء من مقدم الرأس ثم تدا الى غاية الدهاب الى جهة القفاة  
وقد تقدم ما يتعلق بفصل الرجلين والعدد فيهما وعدم العدد والرواية الاحيرة  
مصرحة بالوصف من الصفرة وهي رواية عبد الغزير بن ابي سلمة وهي مصرحة  
بالحقيقة في قوله تور من صفرة وفي الرواية الاولى محاراة في قوله في تور من ما ويمكن ان  
حمل الحديث على انما وما اشبه ذلك **الحديث التاسع** عن عاصه



رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم بمكة اليماني فسلعه وترجله  
 وظهره وفي شأنه كله عابثه رضي الله عنها تكي أم عبد الله يد أي بكر الضد  
 رضي الله عنه اسمه عبد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم  
 بن مرة القرشي السهمي جمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرة من عتقت  
 سنة سبع وخمسين وقيل سنة ثمان تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بمكة قبل الهجرة بسنتين وقيل ثلث والسبع ليس النعل والترجل السرخ الشعير  
 وقال الهروي شعره رجل وقال لراع شعره رجل ورجل وقد رجله صاحبه إذا  
 سرحه ودهنه ومعني اليماني في التعليل البدء باليماني ومعناه الترحل ابتداء بالشق  
 اليماني من الرأس في السرخ ودهنه وفي الطهور البدء باليد اليماني والرجل اليماني  
 في الوضوء وبالشفق اليماني في الغسل والبدء باليماني عند ما لك الساق في رحمتها  
 الله من المستحجات وإن كان الساق في بقول وحيث التزبد لهما بالعهود  
 الواحد حسب جماع في لفظ القرآن التكرم حيث قال وأيدكم وأرجلكم وقولها وفي  
 شأنه كله عام لخص فإن دخول الخلا والحروج من المسجد بيد أيهما باليسار  
 وذلك ما شاهدتهما **الحديث العاشر** عن نعم الحمر عن أبي هريرة رضي الله  
 عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين  
 من آثار من استكاع منكم أن يطيل عزته فليعمل وفي لفظ لمسلم رأيت أبا هريرة رضي  
 الله عنه يتوضأ فغسل وجهه وبيده حتى كاد سلع المكيين ثم غسل رجليه حتى  
 رفع إلى الساقين ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن أمتي يدعون  
 يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استكاع منكم أن يطيل عزته فليعمل  
 وفي لفظ لمسلم سمعت حليبي رضي الله عليه وسلم يقول سلع الحلة من المؤمن حيث  
 سلع الوضوء وأبو هريرة قد قدم الحلام عليه والحلام على هذا الحديث من وضوء

اليسار

الوضوء

أحدها



**أحدها** قوله المحرم الميم وسكون الجيم وكسر الميم الناسه وصفته نعم بن  
عبد الله لأنه كان محرم المسجدي محرم **الثاني** قوله ان امتي يدعون يوم  
القيامة عرا محلين لجماع هذا وجهين احدهما ان يكون مفعولا ليدعون كأنه  
معنى سمعون عرا محلين الثاني وهو الاقرب ان يكون حالا كانه يدعون  
الى موقف الحساب او الميزان او غير ذلك مما يدعى الناس اليه في القيامة وهم يظهرون  
الصفة اي عرا محلين فيعدي يدعون في المعنى بالحرف كما قال الله تعالى الى كتاب  
الله ولجور ان لا يعدي يدعون بحرف الحروف يكون عرا حالا اي صا والعمر في الوجه  
والجمل في اليد من الرجلين الثالث المروي المعروف في قوله عليه السلام من  
اثار الوصول صم الوصول وجور ان يقال بالفتح اي من اثار الما المستعمل في الوصول فان  
الغمره والمحمل نشاء عن الفعل بالما فحور ان يسبب الى كل منهما **الرابع** قوله  
من استطاع منكم ان يطيل عمره فليفعل اقرب فتيه على لفظ الغمره ها هنا  
دون المحمل وان كان في الحديث ذكر المحمل ايضا وذكره للسر عت وكان  
ذلك من باب التغليب لاحد المسبين على الاخر اذا كانا سلسلا واحدا وقد استعمل  
الفقهاء ذلك ايضا وقالوا سحى يطويل الغمره وارادوا الغمره والمحمل وتطويل الغمره  
في الوجه بعسل حر من الرأس وفي اليدين بغسل بعض العصدين وفي الرجلين بغسل  
بعض الساقين وليس في الحديث بفسد ولا حمل لمقدار ما يغسل من العصدين  
والساقين وقد استعمل ابو هريرة رضي الله عنه الحديث على الطلاقة وكما هو في  
كتب الطالة الغمره فغسل في اقرب من المسكين ولم يقل ذلك عن النبي صلى الله عليه  
وسلم ولا عن غيره استعمله في الصحابة والسابعين رضي الله عنهم فلذلك لم يقل به  
الفقهاء وايت بعص الناس قد ذكر ان ذلك نصف العصم ونصف الساق

**باب الاستطابة لحدس الاول**



عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اذا دخل الخلا قال اللهم اني اعوذ  
 بك من الجنث والحمايت الحث بضم الخا والبا جمع حدث والحمايت جمع خبيته  
 استعاد من كور الشياطين وانتم انتم من ملك بن النصر بن صمصم بن حرام  
 بفتح الخا والرا المهملة انصاري بخاري حدم رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر  
 سنين وعمد وولد له اولاد ثيرون وقال ثمانون ولدا ثمانية وسبعون ذكرا  
 واثنين وكان وفاته بالبصرة سنة ثلث وتسعين وقلب سنة خمس وتسعين  
 وقلب سنة يوم مات مائة وسبع سنين وقال النضر جبري ابي امينة انه دخل علي  
 الي يوم مقدم الحجاج بالبصرة بضع وعشرون مائة والحجت بضم الخا والبا جمع  
 حدث والحمايت جمع حصة الحرام علي هدام من حوم **احدها** الاستطابة ازاله  
 الاداع المخرجين محروما وما حود من الطب يقال استطاب الرجل فهو  
 مستطاب والطاب فهو مطيب **الثاني** الخلا بالمد في الاصل هو المكان  
 الخالي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة ثم دبر حتى لجوره عن غير ذلك **الثالث**  
 قوله اذا دخل المحمل ان يراد به اذا اراد الدخول فاما قال الله تعالى فاذا قرأت القرآن  
 وتخلل ان يراد به ابتداء الدخول وذكر الله تعالى مسجدا في اسد اقضا الحاح فان  
 كان المحمل الذي يصلي فيه الحاحه غير معد لذلك كالصحر او متلا جار ذكر الله  
 تعالى في ذلك المكان وان كان معدا لذلك الكنف في جواز الذكر  
 فيه خلاف بين الفقهاء فمن كرهه فهو محتاج الي ان يول قوله اذا دخل معني اذا  
 اراد ان لفظه دخل اقوي في الدلالة علي الكنف المسد منها علي المحار البراج  
 اولاته قدس في حديث اخر المراد حيث قال عليه السلام ان هذه الحشوش  
 محصورة فاذا دخل احدكم الخلا فلا يعمل الحديث واما من اراد ذكر الله تعالى  
 في هذا المكان فلا يحتاج الي هذا التاويل ومحمل دخل علي حقيقته



**الرابع** الحث بصم الحاو والباح جمع حث كما ذكر المصنف وذكر الخطابي  
في غاليط المحدين واسم له باسكان الباء ولا يسمي ان بعد هذا غل كما  
لان فعلا بصم الفاء العين بحف عثه وباسا ولا يسمي ان يكون المراد بالحث  
بسكون الباء لا سبب المعنى بل يجوز ان يكون المراد وهو سائر الباء معناه وهو  
مضموم الباء من جملة وهو سائر الباء على ما لا سبب فهو عالط في الجملة على هذا  
المعنى لان اللفظ **الخامس** الحديث الذي ذكرناه من قوله عليه السلام  
ان هذه الحشوش محصرة اي بالحان والشياطين سان لمناسبه هذا اللفظ المحصور  
لهذا المدار المحصور **الحديث الثاني** عن ابي ايوب الانصاري رضي الله عنه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اسم الغاريط فلا تستنفلوا الوصلة بغاريط  
ولا بول ولا تستندبروها ولا تشرقوا او غربوا قال ابو ايوب بعد من ابي الشام فوجدنا  
مراحم قلبي في الكعبة فحرف عنها واستنفل الله عز وجل الغاريط المطهر من  
من الارض كانوا يفتابونه للحاحه فكونوا به عن نفس الحديث كراهه لذكره لحاحه  
والمراد حفر جمع حراس وهو المغنسل وهو ايضا طله عن موضع التخل الكلام  
عليه من وجوه **احدها** ابو ايوب الانصاري اسمه خالد بن زيد بن طيب  
بن علقمة الحارثي شهد بدرا ومات في زمان يزيد بن معاوية وقال طيبة مات  
بارص الروم سنة خمسين في ذلك في زمن معاوية وقيل سنة اربعين وخمسين  
بالقسط طيبة **الثاني** قوله اذا اسم الغاريط استعمل الخلف فيهما الحاحه  
كيف كان لان هذا الحكم عام في جميع صور فضا الحاحه وهو اشار الى ما  
قد مناه من استعمال هذه اللفظة محازا **الثالث** الحديث دليل على المنع  
من استنفل القبلة واستندارها والفقهاء اختلفوا في هذا الحكم على مذاهب  
فمنهم من منع ذلك مطلقا على معصية كاهرا حديث ومنهم من اجاز مطلقا  
وراي



وراي هذا الحديث منسوخا ورع ان ناسحه حديث مجاهد عن جابر قال نبي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستقبل القبلة سول فاسه قبل ان يقسم بعام  
يستقبلها ومن فعل عنه الراحمين ذلك مطلقا عرو بن الرهد ورسعه  
بن ابي عبد الرحمن ومنهم من فرق بين الصياري والبنديان فمنع في الصياري واحاز  
في البنديان بناء علي ان بن عمر روي الحديث الذي ياتي في بعد هذا الحديث  
في البديان فجمع بين الاحاديث فحل حديث ابي ايوب وما في معناه علي الصياري  
وحل حديث بن عمر علي البديان وقد روي الحسن بن دوان عن مروان الاصغر  
قال رايت بن عمر اناح راحيته مستقبلا القبلة ثم جلس سول اليها فقلت يا ابا  
عبد الرحمن اليس قد نبي هذا قال بلى انما هي عن ذلك في القصة فاذا كان  
وبين القبلة شي ستر فلا بأس احرصه ابوداود واعلم ان محل حديث ابي ايوب  
علي الصياري مخالف لما حمله عليه ابوايوب من العموم فانه قال فاسا السام فوجدنا  
مرا حصر قد يثبت قبل القبلة فسحرو عنها فرأى النبي عاموا والله اعلم **الرابع**  
اختلفوا في علمه النبي من حيث المعنى والطاهر انه لا يطهار الا حراما والتعظيم  
للقبلة لانه معني مناسب ورد الحكم علي وفقه فيكون علمه له واقوي من هذا  
في الدلالة علي هذا التعليل ما روي من حديث سلمة بن وهرام عن سراقه بن مالك  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نبي احدكم البرار فليكرم قبلة الله عز وجل  
وهذا طاهر قوي في التعليل بما ذكرناه ومنهم من علم بامر اخر وقد روي عيسى  
بن ابي عيسى قال قلت للشعبي الشين المحم وسلون العن المصلاه وهو عتق  
الشين عجت لقول ابي هريره رضي الله عنه ونافخ عن بن عمر رايت النبي صلى الله  
عليه وسلم ذهب مدها مواحه القبلة قال اما قول ابي هريره ففي الصياري الله طلعها  
من عبادته يملون في الصياري فلا يستقبلوه ولا يستدروهم واما سولهم فقد تتخذوها

وهو عتق

للمستر



للمستتر فانها لا قبله لها وذكر الداروطي ان عسي هذا ضعيف وسي  
 على هذا الخلاف في التعديل اختلافهم فيما اذا كانت الصحرا فاستترسني  
 هل يجوز الاستئصال والاستند بارام لا بالتعديل باحرام القبلة بقصبي  
 المنع والتعديل روي المصلي من بعضي الحوار **الخامس** قوله اذا سمع الخلا  
 فلا تستصلوا الحديث بقصبي امرين احدهما ممنوع منه والثاني عليه لذلك  
 المنع وقد كلفنا على العله والكلام الان على محل العله والحديث دل على  
 المنع من استئصالها الغاريط او بول وهذه الحالة صميم امرين احدهما خروج  
 الخارج المستفذر والثاني كشف العور من قال المنع الخارج لمناسبتة  
 لتعظيم القبلة عنه ومنهم من قال كشف العور وسي على هذا الخلاف اختلافهم  
 في حوار الوطي مستقبل القبلة مع كشف العور فمن علق بالخارج اباحه ادلا  
 خارج ومن علق بالعور منعه **السادس** العاريط في الاصل هو المكان  
 المطهر من الارض كاتوايقه مدونه لقضا الكاحه ثم استعمل في الخارج  
 وعلى هذا الاستعمال على الحقيقة الوضعية فصار حصه عرفيه  
 والحديث يقتضي ان اسم العاريط لا يطلق على البول لتفرقه بهما وقد  
 نكلوا في ان قوله او جاحد منهم من العاريط لما كانت العاده ان يصد لاهو  
 الخارج من الدبر ولم يكونوا يقصدون العاريط للدرج متلا او يقال انه مستعمل  
 فيما كان يقع عند قسدهم العاريط من الخارج من البول والدريه كان  
**السابع** قوله ولكن شقوا وعربوا محمول على مكان كون التشديد والتعديت  
 مخالفا لاستئصال القبلة واستند بارها كالمسح التي هي سكن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وما في معناها من البلاد ولا دخل تحتها ما كانت القبلة فيه الى  
 المشرق **الثامن** قول ابي ايوب فقد من الشام الى احره فيه ما قدمناه



من جملة له على العموم بالسببه الى البدان والصحاري وفيه دليل على ان العموم  
صبيعه عند الغرب واهل السمر على خلاف ما ذهب اليه بعض الاصوليين  
وهذا اعني استعمال صبيعه العموم وقد من الافراد كالحار لا حصي وانما  
سما عليه على سبيل ضرب المثال فمن اراد ان يوطع بذلك فليسمع رطابه  
لحد ها **الاسع** اوله بعض اهل العصر وما يقرب منه بان قال ان صبيعه  
العموم اداوردت على الدوات مثله او على الافعال كانت عامه في ذلك المخلوقه  
في الرمان والمكان والاحوال والمتعلقات ثم قال المخلوق كجني في العمل صور  
واحد فلا يجوز حجه فيما عداه واكثر وافى هذا السؤال فيما لا حصي من الفاظ  
الحجاب والسنة وصار ذلك بدنا لهم في الحدال وهذا عندنا باطل بل الواجب  
الجواب انما دل على العموم في الدوات مثلا لكونه الاعلى يوجب الحكم في ذات  
بدانها اللفظ فلا يخرج عنها الا بدليل حصه فمن اخرج شئ من تلك الدو  
نقد خالف بعضي معي العموم مع المطلق كجني في العمل به مرة كما قالوه ونحن لا  
نقول بالعموم في هذه المواضع من حيث الاطلاق وانما قلنا به من حيث المحاطه  
على ما نصيبه صبيعه العموم في كل ذات فان كان المطلق لا يصح العمل به  
مرة مخالفة لمعني صبيعه العموم انفسا في العمل به مرة واحدة وان كان العمل به  
مرة واحدة مما خالف بعضي صبيعه العموم لان حيث ان المطلق نعم مثال ذلك  
اذا قال من دخل داري فاعطه درهما فمعني الصبيعه العموم في كل ذات قد  
عليها انها داخله فاذا قال قابل هو مطلق في الارمان فاعلم به في الدوات الداخلة  
في اول النهار من تلك الاعمال في غير ذلك الوقت لانه مطلق في الرمان وقد علمت به  
مرة فلا يلزم ان العمل به اخري لعدم عموم المطلق قلنا له لمادات الصبيعه على  
العموم في ذات دخلت الدار ومن حملتها الدوات الداخلة في احرار النهار



فاذا اخرج تلك الدواب فقد اخرج ما دلت الصيغة على حوله وهي كل  
دات وهذا الحديث احد ما استدل به علي ما قلناه فان ابا ايوب من اهل اللسا  
والشرع وقد استعمل قوله لاستنبطوا القبله ولا تستدبروها في الامان وهو  
مخلق فيها وعلي ما قال هو لا المتأخرون لا يلزم منه العموم وعلي ما قلناه نعم لانه  
اذا اخرج عنه بعض الامان خالف صيغته العموم في الاستفصال والاستدبار

الهي عمر

**العاشر** قوله ويستغفر الله قيل يراد به ويستغفر الله لابي الكف علي  
هذه الصفة المنوعة عندهم وانما جزم علي هذا التاويل انه اذا الحرف عنها لم  
يفعل ممنوعا فلا حجاج الي الاستغفار لنفسه والا قرب انه استغفار لنفسه  
ولعل ذلك لانه سبب موافقة الساع<sup>بعض</sup> لطاوسه واسب كرمحرف ويستغفر  
الله تعالى فان قلت الغالط والساهي لم يفعل اثما ولا حاجة به الي الاستغفار  
قلت اهل الورع والمناص العبد<sup>في التقوى</sup> ولم يفعلون مثل هذا ساعا على تسببتهم الي

استقبال  
اسد

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

التقصير إلى أنفسهم في التحفظ ابتداء **الحديث الثالث** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال رقيت يوماً علي يد حفصه ورايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصحى حاحه مستنقلاً الشام مستنداً بالكعبة هذا الحديث يعارض حديث أبي أيوب وأحلف الناس في لغة العمل به أو الأول على أقوالهم فمنهم من راي أنه ناسخ للمع وأعتقدوا الإباحه مطلقاً وكأنه راي تخصيص حكمه بالبنيان من طرح واحد دلالة على الحوار مجردة عن اعتبار حصص كونه في البنيان لا اعتقاده أنه وصف ملحقاً بأعساريه ومنهم من راي العمل بالحديث الأول وما في معناه واعتقدوا هذا خاصاً بالسبي صلى الله عليه وسلم ومنهم من جمع بين الحديثين فرأي حديث بن عمر محمولاً على بنيان حصن به حديث أبي أيوب العام وغيره جمعاً بين الدليلين ومنهم من توقف في المسألة ونحن نرى هنا

المسلم من روحه  
ولذلك ما في معنى  
حرف ابي ابراهيم

في البيان

بر



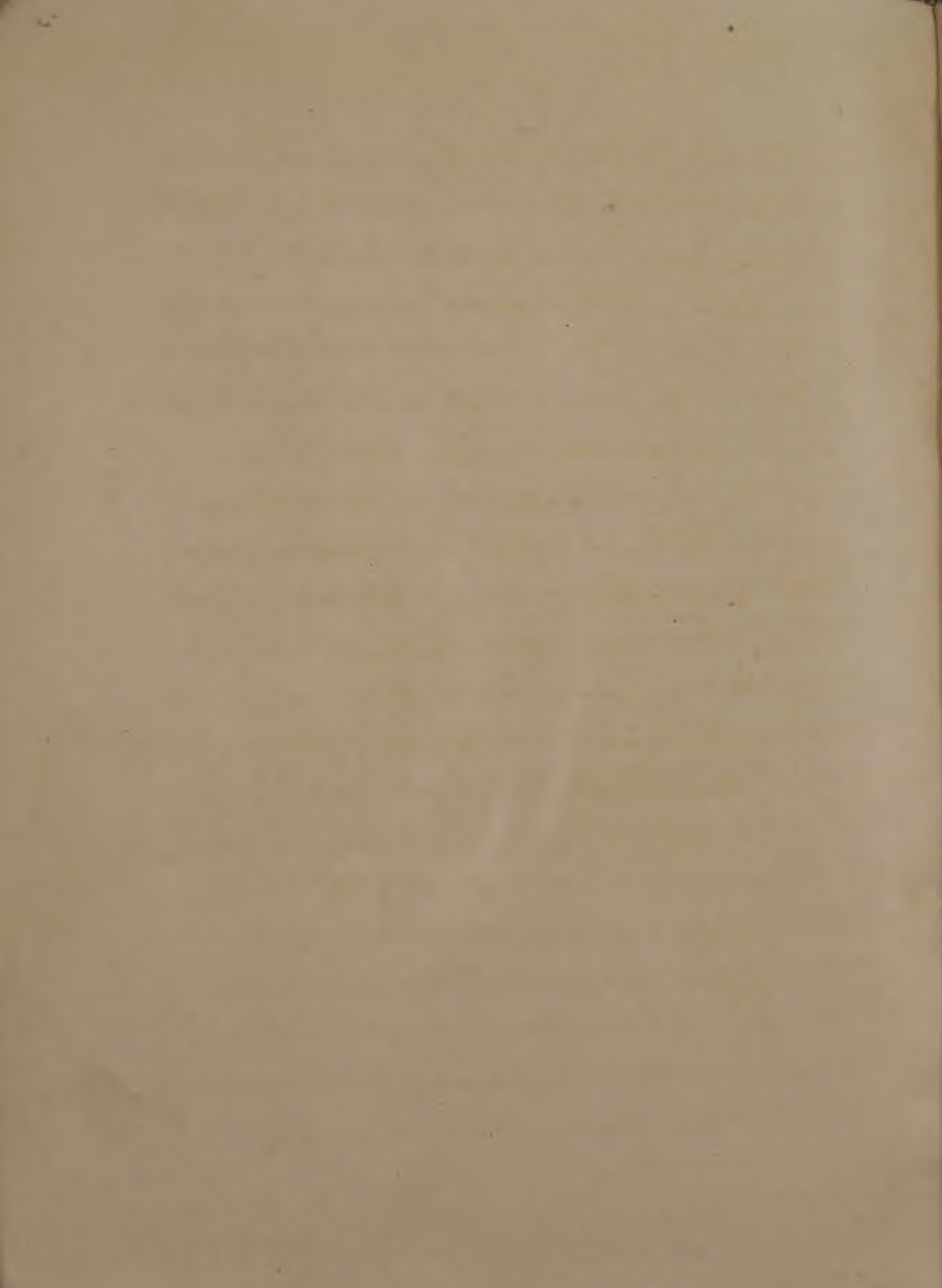
علي أمرين **أحدهما** أن من قال تخصيص هذا الفعل بالشيء صلى الله عليه وسلم  
له أن يقول الروية هذا الفعل كان أمراً عاماً ولم يقصد به بن عمر ولا الرسول  
صلى الله عليه وسلم على هذه الحالة معصية له وفيه أحد فلو كان ثبت على هذا  
الفعل حكم عام للامة لسن لهم باظهاره بالقول أو الدلالة على وجود الفعل  
فإن الأحكام العامة للامة لا بد من سائها فلم يقع ذلك وكانت هذه الروية  
من بن عمر على سبيل الاتفاق وعدم قصد الرسول ذلك على التخصيص للرسول  
صلى الله عليه وسلم وعدم العموم في حق الامة وفيه بعد ذلك **التنبيه**

**الثاني** الحديث إذا كان عام الدلالة وعارضة غيره في بعض الصور ووردنا  
التخصيص فالواجب أن يقتصر في محالعه معصية العموم على مقدار الضرورة  
وسبق الحديث العام على معصية عمومه فيما بقي من الصور إذا لمعارض لم يمتد  
لك الصور المحصورة التي ورد فيها الدليل الخاص وحديث بن عمر لم يدل  
على حوار الاستقبال والاستدبار معاني البدان وانما ورد الاستدبار فقط  
والمعارض منه وبين حديث أبي أيوب انما هو في الاستدبار مع الاستقبال  
لا معارض فيه فمدعي أن يعمل بمعصية حديث أبي أيوب في المنع من الاستقبال مطلقاً  
لكنهم أجاروا الاستقبال والاستدبار معاني البدان وعليه هذا السؤال **هذا**  
لو كان في حديث أبي أيوب لفظة واحدة مع الاستقبال والاستدبار فخرج الاستدبار  
وسمع الاستقبال على ما قرناه أيضاً ولأن ليس الأمر كذلك بل هما حملتان دلت  
أحدهما على الاستقبال والآخرى على الاستدبار ساول حديث بن عمر أحدهما  
وهي عامة في محالها وصدته خاص بصور عمومها والجملة الأخرى لم يدناوها  
حديث بن عمر فهي باقية على حالها ولعل قائل يقول ليس الاستقبال في البدان  
وإن كان مسكوباً عنه على الاستدبار الذي ورد فيه الحديث فيقال له ما ولا



هذا تقدم القياس على معصية اللفظ العام وفيه ما فيه على ما عرفت من اصول  
الفقه وناسا ان شرط القياس مساواة الفرع الاصل او زيادته عليه في المعنى  
المعتبر في الحكم ولا يساوي هاهنا فان الاستقبال ريد في الفصح على الاستدبار  
على ما شهد به العرف ولهذا اعتبر بعض العلماء هذا المعنى فمنع الاستقبال  
وان جار الاستدبار وادان الاستقبال ازيد في الفصح من الاستدبار فلا يلزم  
من الغا المفسدة الناقصة في الفصح العا المفسدة الثانية في الفصح في حكم الجواز  
**الحديث الرابع** عن انس بن مالك رضي الله عنه انه قال كان رسول الله صلى  
عليه وسلم يدخل الخلافا حلا وانا وعلامي نحوي اداوم من ما وعزم فستنجي بالماء  
العنزة الحرة الصغيرة وكان حملها في هذا الوقت لاحتمال ان يوصي فحلى  
الله عليه وسلم ويحيى فتوضع بين يديه ستر كما ورد في حديث اخذتها كانت  
كانت توضع له فيصلي اليها والجلام على الحلا وتقدم وحتمل ان يراد به  
هاهنا محل قضا الحاجة على ما ذكرناه انه يستعمل في ذلك الموضع وهذا  
الذي يناسبه المعنى الذي ذكرناه في حمل العنزة للملافة فان السترا انما يكون  
في البراح من الارض حيث يحشي المرور وحتمل ان يراد به المكان المعد لقضا  
الحاجة في البدان وهذا لا يناسب المعنى الذي ذكرناه في حمل العنزة ويرجح الاول  
بان خدمة الرجال لله صلى الله عليه وسلم في هذا المعنى يناسبها السفوفان  
الحصر يناسبه خدمة اهل بيته من نسائه ولجود لك ويؤخذ من الحديث  
اسخدام الاجرار من الناس اذ كانوا اتباعا وارصدا وانفسهم لذلك وفيه  
ايضا حوار الاستعانة ايضا في مثل هذا ومقصوده الاكبر الاستنجاء بالماء ولا  
خلف فيه عبراته روي عن سعيد بن المسيب لفظ بعض تضعيفه للرجال  
فانه سبيل عن الاسحيا بالماء لانه العنزة للنسوة والنساء عن غيره من

































































































































































































































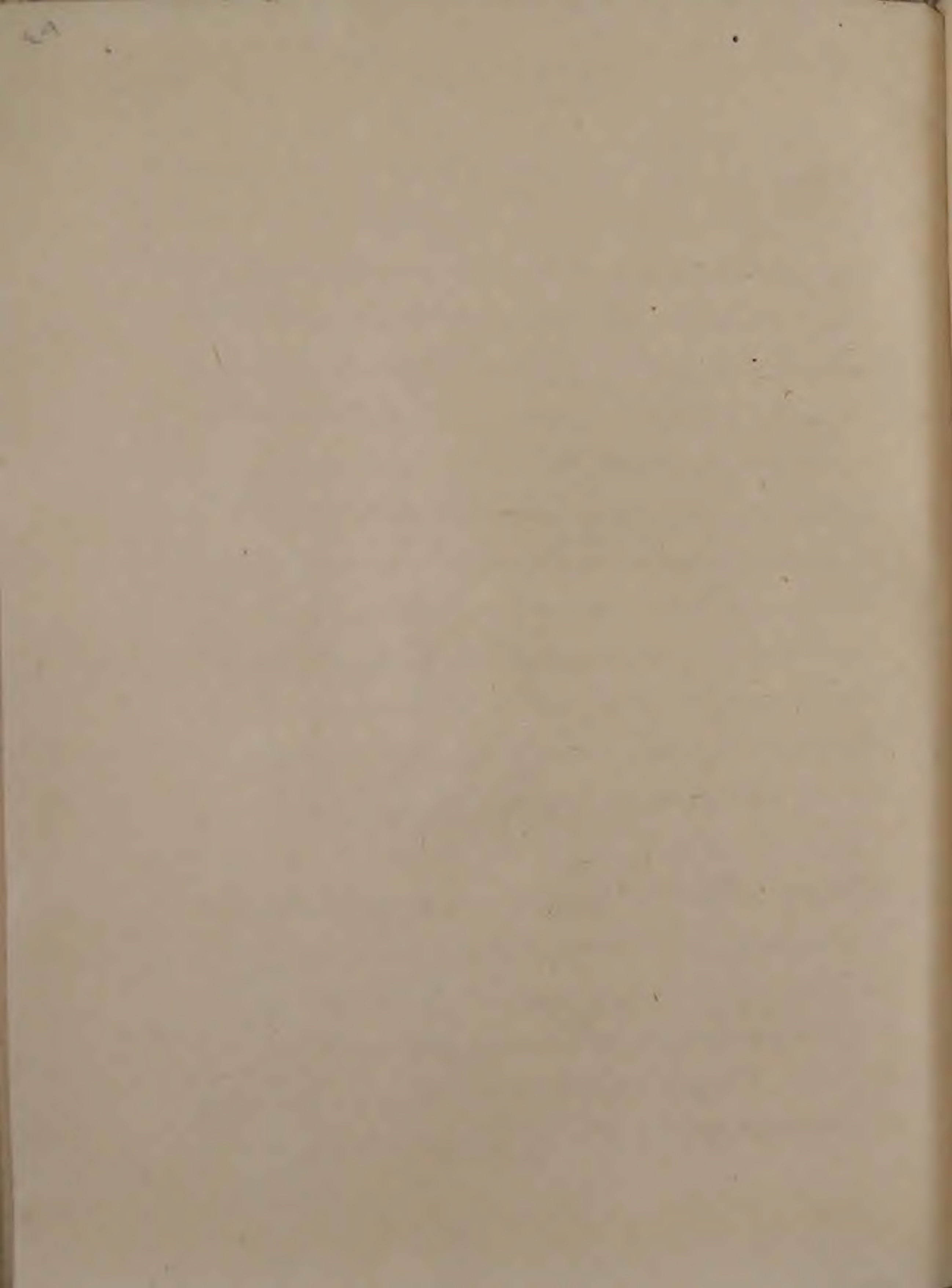


















جواز الجمع بين السورين في ركعة واحدة إلا أن تزيد العالحة معها وقولها ألفا  
 صفة الرحمن لحمل أن يراد به أن يهاد كوصفه الرحمن بها إذا ذكر وصف  
 بعد عن ذلك الذكر بأنه الوصف وأن لم ذلك الذكر نفس الوصف وتختل أن يراد بها  
 به غير ذلك إلا أنه لا يخص ذلك بقول هو الله أحد فعلمنا حصلت بذلك لاختصاصها  
 بصفات الرب دون غيرها **وقوله** عليه السلام أخبركم أن الله لحنه أن  
 لحمل يرد لمحسه فقرأ هذه السورة ولحتمل أن يكون لما شهد به كلمة من  
 محسه لا كرمفات الرب عروج وصحة اغتفاده **الحديث السادس**  
 عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاد فلو لا صليت تسبح اسم ربك الأعلى  
 والسمس وصحاها والليل إذا انفسى فانه يصلي ورال الصبر والبرود و  
 الحاج لم يمت في هذه الرواية في أي صلاة صل له ذلك وقد عرو أن صلاة  
 العشاء الأخر طول فيها معاد يقومه قبل ذلك على استحباب هذا القدر في  
 العشاء الأخر ومن الحسن أيضا قراءة هذه السورة فيها بعينها وكذلك يظهر  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذه القراءة المختلفة فيسعى أن يفعل ولقد أحسن  
 من قال من العلماء عمل بالحديث وأمره بكن من أهله **بأن تترك**  
**الحجر بسم الله الرحمن الرحيم الحديث الأول**  
 عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله  
 عنهما كانوا يصحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين وفي رواية صل مع أبي بكر  
 وعمر وعقش فلم يسمع أحد منهم بسم الله الرحمن الرحيم ولمسلم صليت خلف  
 صلى الله عليه وسلم وعمر وعقش فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين ولا بد  
 بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها **أما قوله** كانوا يستفتحون  
 الصلاة بالحمد لله رب العالمين فقد تقدم الكلام في مسله وتناوب من أول ذلك



بأنه كان سدي بالفتح قبل السور واما بعده الحديث فيستدل به من يرى  
 عدم الجهر بالبسملة في الصلاة والعلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب أحدها أنها  
 سر وأجهر وهو مذهب مالك والثاني فرائضها لا جهر وهو مذهب أبي  
 حنيفة وأحمد والثالث الجهر بها في الجهر وهو مذهب الشافعي رحمه الله  
 وأرحمهم والمسئ من هذا الحديث عدم الجهر واما التزك أصلا فيحمل مع ظهور  
 ذلك في بعض اللفاظ وقد جمع جماعة من الحفاظ باب الجهر وهو أحد الأبواب التي  
 أحصوها أهل الحديث وكثير منها أو الأكثر من فعل وبعضها أحد الأسناد  
 إلا أنه غير مصرح منه بالقراءة في الفرض أو في الصلاة وبغضها فيه ما يدل على القدر  
 والله لا أنه ليس بصرح الدلالة على خصوص السمية ومن صححها حدثت بعم  
 بن عبد الله المحمدي قال سمعنا أبا هريرة يقول سمعنا رسول الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بامر  
 القرآن حتى بلغ ولا اله الا الله ثم قال أمين وقال الناس أمين ويقول كلما  
 سجد الله أكبر وإذا قام من الجلوس قال الله أكبر ويقول إذا سلم والذي  
 نفسي بيده اني لأستهم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورس من هذا  
 في الدلالة والفتحة حديث المغنم بن سليمان وكان الجهر بسم الله الرحمن الرحيم قبل  
 فاتحة الكتاب وبعدها ويقول ما ألوان أمدي بصلاة أبي وقال أبي ما ألوان  
 أمدي بصلاة النبي قال أسما ألوان أمدي نصلاة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وذا إبراهيم الحاتم أبو عبد الله ان رواه هذا الحديث عن أحرهم نفاة وإداس  
 شني من ذلك وطربوا أصحاب الجهد انهم يقدمون الأسان على النبي والحملون حديث  
 النبي على عدم السماع وفي ذلك بعد طول مدة صحته وأما المالكين ترك  
 السمية والعمل المنفصل من أهل المدرسة والمسئ من ذلك كلما ذكرنا  
 في الحديث من ترك الجهر إلا ان يدل دليل صريح في التزك مخلقا



# باب سجود السهو الحديث الاول

عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال صلى الله عليه وسلم احدى  
 من ثلاث العشا قال من سجد وسماها ابو هريرة ولكن نسيت ان قال صلى الله  
 عليه وسلم ثم سلم فقام الى حسيه معروضه في المسجد فابكا عليها كانه عصباً  
 ووضع يده اليمنى على اليسرى وسلك بين اصابعه وخرج السرعان من ابواب  
 المسجد فقالوا فصرن الالهة وفي القوم ابو بكر وعمر فها ابا ان يكلماه وفي القوم  
 رجل في يده طول يقال له د والدين فقال يا رسول الله انسييت ام قضيت  
 الالهة فقال لم اس ولم افقر فقال انما يقول د والدين فقال نعم فقدم وصلى ما  
 عاترك ثم سلم ثم كبر وسجد وسجد مثل سجوده او اطول ثم رفع راسه فكرر ثم  
 كبر وسجد مثل سجوده او اطول ثم رفع راسه وكبر وركعاً سالوا ثم سلم فبكت  
 ان عمر بن حصير قال ثم سلم **الحلالم** على هذا الحديث يتعلق بما حثت  
 يتعلق باصول الدين ولحق يتعلق باصول الفقه ولحق يتعلق بالفقه  
**فاما الحديث الاول** ففي موضعين احدهما انه يدل على حوار السهو  
 في الافعال على الاصول والفقهاء عليهم اجمعين وهو مذهب عامة العلماء والتجار  
 وهذا الحديث مما يدل عليه وقد صرح صلى الله عليه وسلم في حديث مسعود  
 بن مسيكة كما سئول في حديث طائفة من المشوغلين فقال لا الحور السهو عليه  
 وانما سئول غداً بعد صورة السار ليسر وهذا باطل لاحكام صلى الله عليه وسلم  
 بانه سئول في الافعال العمدية سئل الالهة ولا في صورة الفعل السبائي  
 كصورة الفعل العمدية وانما سئولان المعتبر بالاحكام والدين اجازوا السهو  
 كما لا يقدر عليه فيما طرعه البلاغ الفعل واحلفوا اهل من شرط التسبب  
 الانفعال بالحادثه او ليس من شرطه ذلك بل الحور التراخي الى ان يقطع منه



السليبي وهو العمود هذه الواقعة قد وقع اللسان فيها على الاتقان وقد قسم  
القاضي عياض الافعال الى ما هو على طريقه البلاغ والى ما ليس على طريقه البلاغ  
ولسان الاحكام من افعال البشرية وما خفي من عاداته وادكار قلبه واما  
ذلك بعض من تأخر عن زمنه وقال ان اقوال الرسول صلى الله عليه وسلم  
وافعاله واقترانه كله بلاغ واستدعى بذلك العمدة في الكل بما على ان المعجزة  
دل على العمدة بما طرعه البلاغ وهذه كلها بلاغ فهدى لها سبلها  
العمدة اعني القول والفعل والافعال ولم يصدر في ذلك الفرق بين عمد  
وسهوا واخذ البلاغ في الافعال من حيث الناسي صلى الله عليه وسلم فان كان  
يقول السهوا والعمد سواء في الافعال فهذا الحديث يرد عليه **النوع**

**السليبي** الاقوال وهي تنقسم الى ما طريقه البلاغ والسهو فيه ممسح  
ونقل فيه الاجماع كما مسح التعميد قطعاً واجماعاً **واما** طريق السهو  
في الاقوال الدسوية وفيما ليس بسلسلة البلاغ من الاحار التي لا يسد الاحكام  
اليها ولا احار المعاد ولا ما ينافي الى روجي وقد حكى القاضي عياض عن قوم  
انهم حوروا السهوا والغفلة في هذا الباب عليه او ليس من باب السليبي  
الذي يطرقيه الى القندح في الشريعة فالواو الحق الذي لا مبره فيه ربح  
قول من لم خبر ذلك في خبر من الاحار كما لم خبروا عليهم فيها العمد فانه لا  
تخوز عليهم حلف في خبر لا عن قصد ولا سهوا ولا في صحة ولا مدرص ولا رصي ولا  
عصب والذي يعلو هذا من الحديث قوله صلى الله عليه وسلم لم انس ولم  
نصروني رواه احرى كل ذلك لم يكن واعتد عن ذلك بوجوه احدها ان  
المراد لم تكن القصور والفسان معا وكان الامر كذلك وباسها المراد  
الاحار عن اعتقاد قلبه ووطنه فكان عدد النطق به وان كان محدوقا لانه



صرح به وقال لم يكن في طينته من سنانة كان خلافه في نفس الامر لم يقصر ذلك ان  
يكون خلافه في طينته فاذا كان لو صرح به كما ذكرنا فذلك اذا كان مقدرا  
مرادا او هذان الوجهان لخصا والحجج برواية من روي ذلك لم يكن واما  
من روي لم ينس ولم يقصر فلا يصح فيه هذا التاويل **ولما** الوجه الثاني  
فهو مستفاد على من روي ان مدلول اللفظ الحر هو الامور الذهبية فانه  
وان لم يذكر ذلك وهو الثاني في نفس الامر عند هؤلاء فصير كالمطلوب به  
**وبالنسبة** قوله عليه السلام لم اسجد على السلام اي انه كان مقصودا الكسبة  
سي على طين الامام ولم ينفع سهوا في نفسه وانما وقع السهو في عدد الركعات  
وهذا بعيد **ورابعها** الفرق بين السهو والنسيان وان النسيان على الله عليه  
وسلم كان سهوا ولا نسي ولذلك نفي عن نفسه النسيان لانه عقله ولم يعمل  
عنها وكان كاشتغاله عن حركات الصلاة ما في الصلاة اشتغالا فعلة عنها  
ذكره القاصي عياض رحمه الله وليس في هذا الخلق العياض عن حقيقة السهو  
والنسيان مع بعد الفرق بينهما في استعمال اللغة وكانه سلوح من اللوح  
على ان النسيان عدم الذكر لا ملاحظة السهو عدم الذكر لا ملاحظة  
يتعلق بها ويكون النسيان للاعراض عن عقدها حتى يحصل عدم الذكر  
لاحل الاعراض وليس فيها بعد ما ذكرناه بعد نسيان السهو والنسيان **وخامسها**  
ما ذكره القاصي عياض انه طهر له ما هو اقرب وحجها واحسن ما ولا وهو انه  
انما انكر عليه السلام نسيته المضافة اليه وهو الذي يروي عنه بقوله ليس  
ما لا حرم بقول نسيته لداولكنه سي وقد مثل الرواي على رأي بعضهم في  
الرواية الاخرى هل قال السبي والسبي وهاهنا المشكوك وقيل بل بالنسبة  
وان هذا يكون منه مرة من مثل شغله وسهوه ومرة يعلل على ذلك والحجج  
عليه



عليه اس فلما سأل السائل بذلك اللفظ اكرم وقال له كل ذلك لم يكن وفي  
الرواية الاخرى لم اس ولم يقصد اما الفضر ومن ذلك لم اس حقه  
من قبل نفسي وعلى عن الاله ولكن الله سألني لاسن واعلم انه قد ورد  
في الصحيح من حديث بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو حدثني الاله  
شيئا ما احببه ولكن اناسرا سألني فحدثت فذكرت وفي هذا  
يعارض ما ذكره القاضي عياض من انه صلى الله عليه وسلم اكرم سببه الشبان  
اليه فانه صلى الله عليه وسلم قد سبب الشبان اليه في حديث بن مسعود من رتب  
وما ذكره القاضي عياض من انه صلى الله عليه وسلم هي ان يقال سببت كذا الذي  
اعرفه فيه من ما لاحدكم ان هول سببت انه كذا وهذا يني عن ما فاست  
الى الاله وليس يلزم من النبي عن ما فاست الشبان الى الاله النبي عن ما فاست الى  
كل شي فان الاله من كلام الله ويعني بالمران يصيب الى نفسه شيان كلام الله  
وليس هذا المعنى موحود في كل ما سبب اليه الشبان فلا يلزم مساواة غيره  
اليه وعلى كل تقدير لو لم يظهر مناسبه لم يلزم من النبي عن الخاص النبي  
عن العام واذا لم يلزم ذلك لم يلزم ان يكون القابل نسبته الذي اصابه الى  
عدد الركعات داخل تحت النبي مسكروا الله اعلم **ولما** ركب بعض المباحث  
على هذا الموضع دلل ان المحققين في الجواب عن ذلك ان العصمة اما سبب  
في الاحبار عن الله تعالى في الاحكام وغيرها لاله الذي قامت عليه المعجزة  
واما احبار عن الامور الوجودية فتحوز عليه الشبان هذا او معناه  
**واما** الحب المتعلق باصول الفقه فان بعض من صنف في ذلك احم به  
على جواز الرجح كرهه الرواه من حيث ان النبي صلى الله عليه وسلم طالب احبار  
القوم بعد احبار ديني في هذا الحب **واما** الحب المتعلق بالفقه من



وجوه **أحدها** أن فيه الخروج من الصلاة ووطعها ساعدا على طين التمام لا وحب  
 رطلها **الساني** أن السلام سهواً لا سطلاً الصلاة **الثالث** استدلاله بعضهم  
 على أن كلام الناس لا سطل وأبو حنيفة مخالف فيه **الرابع** الكلام العهد  
 لا ولا ح إلا أنه لا سطل وروى عن أبي القاسم عن مالك أن  
 الإمام لو علم بما علم به النبي صلى الله عليه وسلم من الاستفسار والسؤال عن الشك  
 وأحبه المأموم أن يلامهم بأمه على مقتضى الحديث والذين منعوا من هذا احتلفوا  
 في الاعتدال عن هذا الحديث والذي ذكر فيه وجوه **منها** أنه منسوخ لجواز  
 أن يكون في الزمن الذي كان خور فيه الدلام في الصلاة كان قبل ذلك سبب  
 ولا نسخ المباحر المتقدم **ومنها** ما قبل كلامه عليه السلام بأن المراد جوابهم  
 بالأسانء والأعمال بالمسطق وفيه بعد لأنه خلاف الظاهر من حكمه الراو  
 لفظهم وإن كان قد ورد في حديث حماد بن زيد فأوما وأاليه فممكن الجمع بين  
 أن يكون بعضهم فعل ذلك أمّا وبعضهم كلاماً وأجمع الأمران في حق بعضهم  
**ومنها** أن كلامهم كان أحاطه لرسول صلى الله عليه وسلم وأحاطه وأحبه  
 وأعرض عليه بعض المالكية بأن قال الأخاه لا سطل بالقول فتكفي فيها  
 الأماو على تقدير أن حب القول لا يلزم منه الحكم بصحة الصلاة لجواز أن  
 حب الإجابة ويلزم الاستساف **ومنها** أن الرسول صلى الله عليه وسلم  
 معصياً أصح الصلاة والحقابة تكلموا محو من النسخ فلم يكن كلام واحد منهم  
 مبطلاً وهذا بصيغة ما في كتاب مسلم أن أبا البدين قال أفصرت الصلاة  
 يا رسول الله أم نسيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل ذلك لم يكن فقال  
 قد كان بعض ذلك رسول الله فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس  
 فقال اصدقوا البدين فقالوا نعم رسول الله بعد قوله صلى الله عليه وسلم



كل ذلك لم يكن يدل على عدم النسخ فقد تكلموا بعد العلم بعدم النسخ ونسخه  
هاهنا لكيفية لطيفة في قول دي اليندين قد كان بعض دلال بعد قوله صلى الله عليه  
كل ذلك لم يكن فان قوله كل ذلك لم يكن من امرين احدهما الاحار عن حكم الشرع  
وهو عدم القصد والساني الاحار عن امر وجودي وهو عدم النسيان واحدا  
هدى من الامر من الحور فيه السهو وهو الاحار عن الامر الشرعي والآخر متحقق  
عند دي اليندين فلم ان يكون الواقع بعض ذلك كما ذكر **الحامس** الافعال  
الى ليست من افعال الصلاة اذا وقعت سهوا فاما ان يكون قليلا او كثيرا  
فان كانت قليلا لم يطل الصلاة وان كانت كثيرا ففعلها خلاف في مذهب  
السامعي رحمه الله واستدل لعدم البطالة لهذا الحديث فان الواقع فيه  
الافعال كثيرة الا ترى الى قوله حرج سرعان الناس وفي بعض الروايات انه  
صلى الله عليه وسلم حرج الى منزله ومشتي قال في كتاب مسلم ثم انا احد عاين  
مسلم المسجد فاسيد اليها ثم قد حصل السابعد ذلك قدال على عدم رجلا  
الصلاة بالافعال الكثيرة سهوا **السادس** فيه دليل على حوار السا  
على الصلاة بعد السلام سهوا والجمهور عليه وذهب سحور من المالكية الى  
ان ذلك انما يكون اذا سلم من ركعتين على ما ورد في الحديث واعلم ان السنا  
بعد قطع الصلاة وسه الخروج منها على خلاف القياس وانما ورد النص على  
خلاف القياس في هذه الصورة المعينة وهو السلام من اسر بعضه على مورد  
النفس وسما عداه على القياس والحوار عنه انه اذا كان الفرع مساويا للا  
لحويه وان خالف القياس عند بعض اهل الاصول وقد علمنا ان المانع لصحة  
الصلاة ان كان هو الخروج منها بالسهو والسلام فهذا المعنى قد اعمى عند طن  
الممام بالنص والافرق في الشبهة الى هذا المعنى من لونه بعد رخص او بعد



لكثا وبعد واحد **السابع** اذا قلنا الحوزا الساقط حصه وهو بالقرب من  
 الرمن والى ذلك اشار بعض المتقدمين فقال حوازا البناء ان حال ما لم ينقص  
 وضوء وروي ذلك عن ربيعة وفضل ان حوز عن مالك وليس ذلك بمشهور  
 واستدل اهل المذهب بهذا وراد ان هذا الزمان طويلا لا سيما على رواية  
 من روي ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى منزله **الثامن** اذا قلنا انه  
 لا يبي الا في القرب فقد حلفوا في حقه على اقوال منهم من اعندة بمقدار  
 فعل النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث فما زاد عليه من الزمن فهو  
 طويل وما كان بمقدار او دونه فعرب ولم يذكرنا على هذا القول الخروج  
 الى المنزل ومنهم من اعند في القرب العرف ومنهم من اعند بمقدار رعيه  
 ومنهم من اعند بمقدار الصلاة وهذه الوجوه كلها في مذهب الشافعي واصحابه  
 رحمهم الله **التاسع** فيه دليل على سرعيه سجود السهو **العاشرة** فيه  
 دليل على انه سجدتان **الحادية عشر** فيه دليل على انه في احراز الصلاة  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعله الا لذلك وقيل في حكمته انه احراز احتمال  
 وجود سهو اخر فيكون جابرا لكل وورع الفقهاء على هذا انه لو سجد ثم سجد  
 لم يكن احراز الصلاة لزمه اعادته في اخرها وصوره في صورته من احرازها  
 انه سجد للسهو في الجمعة ثم خرج الوقت وهو في السجود الاخر فليبرمه  
 امام الطهيد ويعبد السجود والتاسعة ان يكون مسافرا فيسجد للسهو ونفيل  
 به السعيه الى الموطن او سوي الإقامة الى الموطن او سوي الإقامة ثم يعبد  
 السجود **الثاني عشر** فيه دليل على ان سجود السهو سدا حل ولا يبعد  
 بعد اسبابه فان النبي صلى الله عليه وسلم سلم وركع ومسي وهذه موجبات  
 متعدده والتي فيها السجود من هذا مذهب الجمهور من الفقهاء ومنهم من قال



بعد السجود سهو على ما نقله بعضهم ومنهم من فرق بين ان يحسد الحسن  
 او بعد وهذا الحديث دليل على خلاف المذهب فانه قد بعد الحسن في القول  
 والفعل ولم بعد السجود **الباب عشرين** الحديث يدل على السجود بعد  
 السلم في هذا السهو واختلف الفقهاء في محل السجود فعيل كله قبل السلام وهو  
 مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وقبل كله بعد السلام وهو مذهب أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وقبل ما كان بعض محله بعد السلم وهو مذهب مالك رحمه الله  
 واوما اليه الشافعي في القدم وقد ثبت في الاحاديث السجود بعد السلم في الزيادة  
 وقبله في النقص واختلف الفقهاء مذهب مالك الى الجمع بان يستعمل كل حديث بعد  
 السلام في النقص وبعده في الزيادة والدين قالوا ان الكل قبل السلام اعتدروا  
 عن الاحاديث التي جاز بعد السلم بوجوه **احدها** دعوى الشيخ لوجهين احدهما  
 ان الزهري قال ان احرا الامر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم قبل السلام  
**الثاني** ان الدين روى السجود قبل منا حروا الاسلام واه ما عن الصحابة والا  
 على الاول ان رواية الزهري مرسله ولو كانت مسندة فشرط الشيخ التفارض  
 بالحداد المحل ولم يقع ذلك مصرحاً به في رواية الزهري فحمل ان يكون الاحر  
 هو السجود قبل السلم لكن محل النقص واما يقع التفارض المحجوج الى الشيخ  
 لو قيل ان المحل واحد ولم يرد لك والاعراض على الثاني ان يقدم الاسلام  
 والكبر لا يلزم منه بتقديم الرواه حاله التخل **الوجه الثاني** في  
 الاعتدال عن الاحاديث التي جاز السجود بعد السلام التناوب اما على ان يكون  
 المراد بالسلام هو السلام على النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو في التشهد  
 واما ان يكون على ما حرها بعد السلام على سبيل السهو وهما بعد ان اما الاقل  
 فلان السابق الى الفهم عند اطلاق التسليم في سياق ذكر الصلاة هو الذي به



الحلل **واما** الثاني فلان الاء على عدم السهو وطريقه الى الافعال الشد عبه  
من مرد دليل على شايخ وابيه باقاه مقابل مثله وهو ان يقول الخفي محله بعد  
السلام وبعد عه بعد السلام على سبيل السهو **الوجه الثالث** في الاعتذار  
الرجح بكمه الرواه وهذا ان صح فالاعتراض عليه ان طريقه الجمع اولى من  
طريقه الرجح فانه انما صار اليه عند عدم امكان الجمع وايضا لا بد من  
الزطيد في محل المعارض والحاد موضع الخلاف من الرياده والبقه وان القائل يكون  
بان محل السجود بعد السلام اعتد رواج الاحداث المخالفه لذلك بالتناول  
اما بان يكون المراد بقوله صل السلام الثاني او يكون المراد بقوله وسجد  
سجد من سجود الاء وما دلر الاول من اجمال السهو عاذهنا والكل  
صعيف والاول بطله ان سجود السهو لا يكون الا بعد التسليم اعاقفا  
**ودهب** احمد بن حنبل الى الجمع من الاحداث وطريق احري غير ما ذهب  
اليه ملك وهو ان يستعمل كل حديث مما ورد فيه وما لم يرد فيه حديث محل  
السجود فيه صل السلام وكان هذا نظرا الى ان الاصل في الخبر ان يقع في  
المحجور ولا يجوز عن هذا الاصل الا في مورد اليقن وسعي فماعداه على الاصل  
وهذا المذهب مع مذهب ملك مستفان في طلب الجمع وعدم سلوك  
طريق الرجح لكنها اختلفا في **وجه** الجمع وخرج قول ملك بان يدلر المنا  
في كون سجود السهو صل السلام عند النقص وبعد عند الزيادة واد اظهرت  
المناسبه وكان الحكم على وفقها طيب علمه واذا كانت علمه عم الحكم جميع محالها  
ولا يحصر ذلك في مورد اليقن **الوجه الرابع عشر** اداسبي الامام  
معلق حكم سهو بالمأمومين وسجد وامعه وان لم يسهو او استدل عليه بهذا  
الحديث فان النبي صلى الله عليه وسلم سجد في يوم مع الماسجد وهذا



امامهم في حق من لم يكلم من الصحابة ولم يحش ولم يسلم ان كان ذلك **الوجه**  
**الحامس عشرين** فيه دليل على التكرار لسجود السهو كما في سجود الصلاة  
**الوجه** السادس عشر القابل من ان عمر ان من حضر فاك لم يسلم هو  
محمد بن سيرين الراوي عن ابي هريرة وكان لصواب المصنف ان يذكره فانه  
لم يذكر الا ابا هريرة اقصي ذلك ان يكون هو القابل من ذلك وهذا  
يدل على السلام من سجود السهو **الوجه** السابع عشر لم يذكر الشاهد  
بعد سجود السهو وفيه خلاف عند اصحاب مالك في السجود الذي قبل السلام  
وقد يستدل بركه في الحديث على عدمه في الحكم كما فعلوا مثله من حيث  
انه لو كان لذكر طاهر **الحديث الثاني** عن عبد الله بن  
لحبه وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم الطهر فقام  
في الركعتين الاولى ولم يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة وانظر  
الناس يسلمه كبر وهو جالس فسجد سجدة من قبل ان يسلم ثم سلم الكلام  
عليه وحق **الاول** فيه دليل على السجود قبل السلام عند النقص فانه  
قص من هذه الصلاة الجلوس الا وسطا وشهد **الثاني** فيه دليل على  
ان هذا الجلوس غير واجب اعني الاول من حيث انه حبر بالسجود ولا الخبر  
الواجب الاسد اركه وفعله وكذلك فيه دليل على عدم وجوب التشهد  
**الاول** **الثاني** فيه دليل على عدم تكرار السجود عند تكرار السهو لانه  
تدبر الجلوس الاول والتشهد معا ما تبعيها سجدة من هذا ادلت ان  
رك التشهد الاول مفردة موجب **الثالث** فيه دليل على ما عساه  
الامام عند القيام عن هذا الجلوس وهذا الاشكال فيه على قول من  
يقول ان الجلوس الاول سنة فان ركن السنة للامام بالواجب واجب



ومسألة الامام واجبه **الخامس** انه اسدك به على ان ترك التشهد الاول  
مفردة موحدة لسجود السهو ووجه نظر من حيث ان المنقذ السجود عنده  
القيام عن الخلو وسجود من صرور ذلك نزل التشهد فيه فلا ينبغي ان الحكم بترتيب  
على نزل التشهد الاول فقط لاحتمال ان يكون مرتباً على نزل الخلو وسجود جاهد  
من الصرور والوجود به **باب المروءة بين المصلي**

**الحديث الاول** عن ابي جهم بن الحارث بن الصامت الانصاري رضي  
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المارءية المصلي  
ما عليه من الاتم لكان يعف اربعين خيراً له من ان يمر بين يديه قال ابو النضر  
لا ادري قال اربعين يوماً او شهراً او سنة ابو جهم عند الله من جهم الانصار  
سماه من عبده في روايته بالتوري فيه دليل على منع المروءة بين المصلي  
اذا كان دون سبع او كانت له ستره فمرسه وبعدها وقد ربح في الحديث بالاسم  
وبعض الفقهاء قسم ذلك الى اربع صور **الاولى** ان يكون المارءية من دوحه  
عن المروءة بين المصلي ولم يعرف المصلي لذلك فحتم المارءية بالاسم ان مد  
**الصورة الثانية** معالجتها وهو ان يكون المصلي يعرض للمروءة والمارءية  
ليس له مدوحه عن المروءة فحتم بالاسم دون المارءية **الثالثة** ان يعرض  
المصلي للمروءة ويكون المارءية من دوحه فاما المصلي فليعرضه واما  
المارءية فلم يور مع امكان لا يفعله **الصورة الرابعة** الاسعور المصلي  
ولا يكون المارءية من دوحه فلا تاتم واحده منهما **الحديث الثاني**  
عن ابي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا ضل  
احدكم الى سبي سيرة من الناس فاراد احد ان يختار سيرة فليدفعه فان ابي  
فلان له فاما هوشى كان ابو سعيد الخدري سعيد بن مالك بن شيبان خدري



وقد عدم الكلام فيه والحدث بعد صريح الممارس في المصلي وبين سائرهم وهو  
ظاهر ومنه دليل على جوار العمل القليل في الصلاة لفظ المعانلة مجرولة  
على قوم المنع من غير ان يبي الى الاعمال المناسبة للصلاة والخلق يعجز المصنفين  
من اصحاب الشافعي القول بالفعال وقال يعاقبه على لفظ الحدث ونقل القاضي  
عباس الاتفاق على انه لا حور المني من مقامه الى رده والعمل الكبير في ملاعبه  
لان المني لا ينفك عنه استند من مرون عليه وقد يستدل بالحدث على انه اذا لم  
كن ستره لم يمت هذا الحكم من حيث المفهوم وبعض المصنفين من اصحاب الشافعي  
نص على انه اذا لم يسبق قبل سببا او تباعد عن الستره فاراد ان يمرور اموضع السجود  
لم يكن وان اراد ان يمر في موضع السجود لم يكن وليس المصلي ان يعاقبه وعلى ذلك  
بعضهم حسب لم يعرف من الستره او ما هذا معناه ولو اُخذ من قوله اذا صلى  
احكم الي تنبي ستره حوار الستره بالاشياء عموما لكن فيه ضعف لان معنى  
العموم جوار المعاقبه عند وجود كل شيء سائر لا جوار السجود بكل شيء الا ان  
عمل السجود على الامد الحسي لا الامر الشرعي وبعض الفقهاء السني يادي  
او حوان غيره لانه يصير في ضوء المصلي النبي وكره ملك في المراه وفي الحدث  
دليل على جوار اطلاق لفظ التشيخان في مثل هذا والله اعلم **الحدث**  
**الثالث** عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال املت راكعا على حمار انا  
وانا يومئذ قد ناهرت الاحلام ورشوا اليه صلى الله عليه وسلم به نبي بالناس  
منا الى عرجدار فمررت بردي بعض الصنف فمرلت فارسلت الاثان ترغ  
ودخلت في الصنف فلم يسرد لك علي احد **قوله** حمار اثنان فيه استعمال لفظ  
الحمار في الذكر والانثى كل لفظ التشاء ولفظ الانسان وفي رواه مسلم علي  
انان ولم يدكر لفظ حمار **وقوله** ناهرت الاحلام اي فارسه وهو يواس



يقول من قال ان بن عباس ولد قبل الهجرة سلات سنين وقول من قال ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم مات وابن عباس من يمت عسر حلا فالمن قال غير ذلك مما لا  
 تقارب السلوع ولعل قوله ناهي عن الاحكام هاهنا ما كد لهذا الحكم وهو عدم  
 بطلان الفلأعمر ورأى الحمار كانه استدل على ذلك بعدم الانكار وعدم الاتفا  
 على من هو في مثل هذا السن اولى على هذا الحكم فانه لو كان في سن الصغير وعدم  
 التمايز مالا لا حتمل عدم الانتار عليه لعدم مواجده لصغير سنه وعدم التمايز  
 وقد استدل بن عباس بعدم الانكار ولم يستدل بعدم استنباطهم الصلاة لانه اكثر  
 فائده فانه اذا دل عدم انكارهم على ان هذا الفعل مسموع من فاعله دل ذلك على  
 عدم افساده الصلاة اذا الوفسد فها لم يسمع افساد صلاة الناس على المار ولا ينعكس  
 هذا وهو ان يقال لو لم يفسد لم يسمع على المار لجوار ان لا يفسد الصلاة ويسمع  
 المرور على المار كما يقول في مرور الرجل بين يدي المصلي حيث تنكرو له مندوحة  
 انه يسمع عليه المرور وان لم يفسد الصلاة على المصلي فثبت لهذا ان عدم الا  
 دليل على الجوار والجوار دليل على عدم افساد الصلاة ولا ينعكس وكان الاستدلال  
 بعدم الانكار لا يفاده من الاستدلال بعدم استنباطهم الصلاة ويستدل  
 بالحدث على ان مرور الحمار بين يدي المصلي لا يفسد الصلاة وقد قال في الحديث  
 غير جدار ولا يلزم من عدم الجدار عدم السترة فان لم يكن ثم سترة غير الجدار  
 فالاستدلال كاهد وان كان وقف الاستدلال على اجد امدين اما  
 ان يكون هذا المرور وقع دون السترة اعني بين السترة والامام واما ان يكون  
 الاستدلال وقع بالمرور بين المامومين او بعضهم لكن قد قالوا ان السترة  
 الامام سيرة لمن خلفه فلا يتم الاستدلال الا بحصول هذه المقدمات التي  
 منها ان السترة الامام ايست بسترة لمن خلفه وان لم يكن محمدا عليها وعلى الحمله

زكارة



فالاكثرون من الفقهاء على انه لا يفسد الهلاكه مرور شي من يد المصالح وورد  
احاديث معارضه لذلك فمنها ما دل على انقطاع الهلاكه مرور الكلب والمرأه  
والحمار وهذا صحيح ومنها ما دل على انقطاعها مرور الكلب والمرأه والحمار  
واليهودي والبصري والمجوسي والخنزير وهذا ضعف قد ذهب احمد بن  
حسل الى ان مرور الكلب الاسود يقطعها قال وفي قلبي من المرأه والحمار شي  
وانما ذهب الى هذا والله اعلم لانه روى الحديث الضعيف مره وطر الى  
الصحيح فحمل مطلق الطلب في بعض الروايات على بقائه بالاسود وفي بعضها لم  
يحد ذلك معارضة فقال به وطر الى المرأه والحمار فوجدت عابثه  
التي تعارض امر المرأه وحديث ابن عباس هذا يعارض امر الحمار وموقف بذلك  
وهذه العبارة التي حذاها عنه اجود مما دل عليه كلام الارمن من حرم القول  
عن احمد بانه لا يوطع المرأه والحمار وانما كان كذلك لان حرم القول به سوف  
على امرين احدهما ان يسن باحر المقصدي لعدم الفساد على المقصدي للفساد  
وفي ذلك عسر عند المباغته في المحقق والسالي ان يسن ان مرور المرأه مساو  
لما حده عاشته رضي الله عنها من الهلاكه اليها وهي رافقه ولست هذه المقدمه  
بالسببه عندى لوجهين احدهما انها رضي الله عنها دللت ان السور حسب  
ليس فيها ما يحول لعل سبب هذا الحكم عدم المشاهده لها **والثاني**  
ان قالوا لو قال ان مرور المرأه ومساها الاساويه في السور ليس اعراضها بين  
بيده فلا تساويه في الحكم لم يكن ذلك بالموسع وليس بعدم نه صرف الظاهر  
به مثل هذا **وقوله** فارسل الان ربيع اي رعي وفي الحديث دليل  
على ان عدم الانتارحه على الجوار ودلك مشترك وطبان يفي الموانع من الانتكار  
وتعلم الاطلاع على الفعل وهذا ظاهر ولعل السبب في قول ابن عباس فلم



سكردك علي احد ولم ينقل ولم سكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك انه ذكر ان  
هذا كان يرتدي بعض الصنف وليس يلزم من ذلك اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم  
علي ذلك لجوار ان يكون الصنف محمدا ولا يرى النبي صلى الله عليه وسلم هذا الفعل  
منه فلا حرم من انكاره مع عدم اطلاع غيره فلا يوجد شرط الاستدلال  
بعدم الانكار علي الجواز وهذا اطلاع مع عدم المنع اما عدم الانكار من رأي  
هذا الفعل فهو مبني من المسلول فيه وهو عدم الاستدلال بعدم انكار  
النبي صلى الله عليه وسلم واحدا من المسلمين واحدا الاستدلال بعدم انكار الدائن  
الواقعه وان كان حمل ان يقال ان قوله ولم سكر ذلك علي احد سئل النبي  
صلى الله عليه وسلم وعبره لعموم لفظ احدا لان فيه ضعف لانه لا معنى  
للاستدلال بعدم انكاره الرسول صلى الله عليه وسلم مع حضرته وعدم  
انكاره الا علي بعد **الحديث الرابع** عن عائشة رضي الله عنها قالت  
كتب ايام بندي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورحلاني في فلبه فاذا  
سجد عمرني فقصص رجل فاذا قام بسط ثيابه والسجود يومئذ ليس فيها مصاح  
حدثت عائشة اسدله علي ما قد مناه من عدم اسناده مرور المراهه لانه  
المعني وعدم ما فيه وما يعارضه وفيه دليل علي جوار الصلاة الي النام وان  
كان قد رده بعضهم وورد فيه حديث وفيه دليل علي ان المسجود لده  
او من ورا حابل لا يسمع الطهارة اعني انه يدل علي احد الحديثين ولا يباس الاستدلال  
به علي ان المسجود من غير لده لا يسمع من حيث انها ذكرت ان السجود ليس فيها مصاح  
وربما زال السائر فيكون وضع السجود مع عدم العلم بوجود الحابل يعرض الصلاة  
للخطا ان ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يعرضها لذلك وفيه دليل علي ان  
العمل السائر لا يفسد الصلاة **وقولها** والسجود يومئذ ليس فيها مصاح



امالنا كذا الاستدلال على حكم من الاحكام الشرعية كما اشترنا اليه واما لاقامة  
العدول لنفسها حيث اخوجه الى ان يحزر رجلها اد لو كانت ثم مصابيح علمت  
بوقت سجوده بالرويه فلم يكن لخوجه الى العرويه وقد منا كراهيه ان يكون  
المراه سنه للمصلي عند ملك وكراهه ان يكون السنه اد مسا او جواثا عند  
مصنعي السافعيه مع لحوم الصلاه الى المصحح والله اعلم **باب**

**جامع الحديث الاول** عن ابي قباد بن ربيع الانصاري قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي  
ركعتين الكلام عليه من وجوه **احدها** في حكم الركعتين عند دخول المسجد  
وجهور العلماء على عدم الوجوب لهما ثم اختلفوا فيه ما ذهب اليه ملك الهما من  
النوافل ومنهم من السنن وهذا على اصطلاح المالكه في الفرق بين السنن  
والنوافل والفضائل وفعل عن بعض الناس الهما واحسان النبي عن الجلوس قبل  
الركوع وعلى الروايه الاخرى التي وردت بصيغه الامر يكون المسجد بصيغه  
الامر ولا يشك ان طاهر الامر الوجوب وطاهر النبي المحرم ومن اراد الهما عن  
الطاهر فهو محتاج الى الدليل ولعمري يفعلون في هذا ما فعلوا في مسله الوضوء حيث  
استدلوا على عدم الوجوب فيه بقوله عليه السلام خمس صلوات اشبه الله على  
العباد وقول السابيل هل علي غيرهن قال لا الا ان يطوع فجلوا لذلك صيغه  
الامر على الندم لدلالة هذا الحديث على عدم وجوب غير الخمس الا ان هذا  
يسكل عليهم باحكام الصلاه على الميت مستتب صيغه الامر **الوجه**

**الثاني** اذا دخل المسجد في الاوقات المذكوره فهل يركع ام لا اختلفوا  
فيه فذهب ملك ان لا والمعروف من مذهب الشافعي واصحابه انه يركع  
لانها صلاه لها سب ولا تكره في هذه الاوقات من النوافل الا ما لا سبب له



وحي وجه احده مكره وطريقته اخري ان محل الخلاف اذا فسد الدخول في  
هذه الاوقات لاجل ان يعل فيها اما على غير هذا الوجه فلا واما ما ذكره الفاضل  
عاصر عن السافعي في جواره ملائها بعد العصر وما لم يصفد الشمس وبعد الصبح  
ما لم يصفد اذ هي عنده من النواقل التي لها سبب وانما يمنع في هذه الاوقات ما لا  
سبب له ويقصد ابد القول عليه السلام لاخر واصلكم طلوع الشمس  
ولا غروبها انتهى كلامه وهذا لا يعمد من فعل اصحاب السافعي على هذه الوجه  
وافرن الاسيا اليه ما حكاه من هذه الطريقة الا انه ليس هو انا بعينه  
وهذا الخلاف في هذه المسائل يسي على مسلة اصوليه مشدله وهو ما اذا  
نعاصر به مال كل واحد منهما بالنسبة الى الاخر عام من وجه خاص  
من وجه ولست اعني بالعرضها هنا ما لا يحمل الباويل وحقق ذلك اولاً  
على بصور المسئلة فنقول مدلول احد اللوطين ان لم يسأل الاخر ولا شيئاً  
منه فيهما مساواة كلفظ المومنين والمؤمنين مثلاً وان كان مدلول احدهما  
سؤال كل مدلول الاخر فيهما متساويان كلفظ الانسان والبشر مثلاً  
وان كان مدلول احدهما سؤال كل مدلول الاخر وسؤال غيره فالمساو  
له وكعه عام من كل وجه بالنسبة الى الاخر والآخر خاص من كل وجه  
وان كان مدلولها الجمع في صورة وسعد ذلك واحد منهما بصور او صور وكل  
واحد منهما عام من وجه خاص من وجه فاذا قرر هذا فنقول عليه السلام  
اذا دخل احدكم المسجد الى اخره مع قوله لا صلاة بعد الصبح من هذا القبيل  
فانما الجمعان في صور وهو اذا دخل المسجد بعد الصبح او العصر وسعد  
ان ايماناً بوحدة الصلاة في ذلك الوقت من غير دخول المسجد ودخول  
المسجد في غير ذلك الوقت فاذا وقع مثل هذا فالاسكال قائم فان احده



الحصين لوقال لا تتركه الصلاة عند دخول المسجد وهو خام بالنسبة الى  
الحدث الاول المانع من الصلاة بعد الصبح فاحص قوله لاه صلاة بعد الصبح  
بقوله اذا دخل احدكم المسجد فاحصه ان يقول قوله اذا دخل احدكم المسجد  
عام بالنسبة الى الاوقات فاحصه بقوله لاه صلاة بعد الصبح فان هذا  
الوقت احص من عموم الاوقات فالجاء بل ان قوله عليه السلام اذا دخل  
احدكم المسجد حاص بالنسبة الى هذه الصلاة اعني الصلاة عند دخول  
المسجد عام بالنسبة الى هذا الوقت وقوله عليه السلام لاه صلاة بعد  
الصبح حاص بالنسبة الى الصلوات فوقع الاشتغال من هاهنا وذهب بعض  
المحققين في هذا الى التوقف حتى ياتي ربح خارج بعينه او غيرها من ادعي  
احد هذين الحصين انهم احواروا والمنع فعليه ابدا امر رايد على مجرد الحديث  
**الوجه الثالث** اذا دخل المسجد بعد اذنه يلى رعي الفجر في سببه  
هل ركعها في المسجد اختلف قول مالك فيه وكأهرا الحديث بمعنى الركوع  
وسئل ان الخلاف في هذا من جهة معارضة هذا الحديث للحديث  
الذي روي من قوله عليه السلام لاه صلاة بعد الفجر الاربعي الفجر وهذا  
اصعب من المسئلة السابقة لانه يحتاج في هذا الى اسانحة هذا الحديث  
حتى يقع التعارض فان الحديث الاول في المسئلة الاولى صحيحان  
وبعد المحاور عن جد المطالبة وبعد تسليم صحته يعود الامر الى ما  
ذكرناه من تعارض امرين يصير كل واحد منهما عاما من وجه واحد من  
وجه وقد ذكرناه **الوجه الرابع** اذا دخل محاراهل يومه  
بالركوع خوف ذلك رحمه الله وعندى ان دلالة هذا الحديث لا  
ساول هذه المسئلة فاما اذا ارطردنا الى ضعفه النبي ساول حلوسا



قبل الركوع فاذا لم يحصل الجلوس اذ لم يفعل المهي وان طرنا الى صيغة  
الامد فالامد بوجه ركوع قبل الجلوس واذا انقضا المهي الى الامد  
**الوجه الخامس** لفظ المسجد يساوي كل مسجد وقد اخرجوا  
عن المسجد الحرام وجعلوا محله بالطواف وان كان في ذلك خلاف فلما اخرجوا  
ان يستدل بهذا الحديث وان لم يكن فالنسيب في ذلك النظر الى المعنى وهو  
ان المقصود افساح الدخول في محل العبادة بعبادته وعادة الطواف لخص  
هذا المقصود مع ان عمر هذا المسجد لا يتشارك فيها واحتج في ذلك لخص  
المقصود مع الاحتفاء وايضا فقد بوجد في فعل النبي صلى الله عليه  
وسلم في حجه حين دخل المسجد فاسد بالطواف على ما عهده طاهر الحديث  
واسمى عليه العمل وذلك اخر من هذا العموم وايضا فاذا انقضى طواف  
ومشي على السنته في بعض الطواف بركعته وحرسا على طاهر اللفظ في الحد  
بعد وقتا قصيرا **الوجه السادس** اداه على العبد في المسجد فهل  
يصل الحجة عند الدخول اختلف فيه والطاهر من لفظ هذا الحديث  
ان يصل لكن جازي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل فلها ولا بعدها  
بمعنى صلاة العبد والنبي صلى الله عليه وسلم لم يصل العبد في المسجد ولا يصل  
ذلك ولا معارضة من الحديث الا ان يقول قائل وفهم فلم انزل الصلاة قبل  
العبد وبعدها من سنة صلاة العبد من حيث هي وليس للموئها واقفه في المحر  
اثرب في الحكم فحسد مع المعارض غير ان ذلك سوف على امدر ايد وقراس  
شعبد لك وان لم يوحده لك فالانقاع اولى اسحسانا اعني في ترك الركوع  
في المحر وفعله في المسجد لا للعباد والله اعلم **الوجه السابع** من كثرة  
ردده الى المسجد وكرهه ليل يكرهه الركوع مأمورا قال بعضهم لا وقناسه



على الخطابين والعكاهين المرددين في المكة في سقوط الاحرام عنهم ادا كثر تردد  
والحدث يسمى تكرار الركوع سكران الدحول وقول القابل هذا سلق تسله  
اصوليه وهو خصص العموم بالقياس والاصول في ذلك اقول منتصده  
**الحدث الثاني** عن زيد بن ارقم قال قال كاسم في الاله بكم الرجل حاجبه  
وهو الى حبه في الاله حيل وقوموا لله فاسن فامرنا بالسكوت ولهبنا عن  
الكلام الكلام عليه من وحوه **الاول** هذا اللفظ احدهما سند له على  
والمنسوخ وهو ذكر الراوي لعدم احد الحكمين على الاخر وهذا لا شذ فيه  
وليس كقولنا هذا منسوخ من عيسى بن النخعي فان ذلك قد رواه ابنه انه لا  
تكون لبيان الاختلاف ان يكون الحكم بالنسخ عن طريق اجتهاذي منه **الثاني**  
الفوت مستعمل في معنى الطاعة وفي معنى الاقرار بالعبودية والخضوع والدعا  
وطول القيام والسكوت وفي كلام بعضهم ما يفهم انه موصوع المستعمل قال  
القاضي عاصم رحمه الله تعالى ومن اصله الدوام على الشيء واذ كان هذا  
اصل مدم الطاعة فاب ودل الداعي والقيام في الاله لاه والمخلص فيها  
والساكن فيها لهم فاعلون الفوت وهذا اشار الى ما ذكرناه من استعماله  
لمعنى مشترك وهذه طريقتا المباحين من اهل العصيدة وما بها مقصدون  
نحو وقع الاشتغال والمجاز عن موضع اللفظ ولا بأس بها ان لم يبق دليل على ان  
اللفظ حصصه في معنى معين او معاني فيستعمل حيث لا يقوم دليل على ذلك **الثالث**  
لفظ الراوي يشهد بان المراد بالقوت في الاله السكوت لما دللت عليه لفظه  
حي الى المعانيه والفا التي تسعد سعل ما سبق عليها لما ياتي بعدها وقد  
قبل ان القوت في الاله الطاعة وفي كلام بعضهم ما يشهد بخلافه على الدعاء  
المعروف حتى جعل ذلك دليلا على الاله الوسيط هي الصبح من حيث قراها



بالقنوت والارح من هذا طه حمله على ما يشعده كلام الراوي فان المشاهدين  
للوجي يعلمون سب الزول والعرائن المحضة تها تسد هم الي بعض الحملات  
وسان الحملات فهم في ذلك كالناظر للفظ يدل على التعليل والسبب وقد قالوا  
ان قول الصحابي في الآية يدل في هذا مبراه المسند **الرابع** قوله مهينا  
عن الكلام وامرنا بالسكوت بقصبي كلما سمي كلاما من اراد الخافه كان ذلك  
بطريق القياس فلهذا شرطه من مساواة الفرغ الاصل او ياديه عليه واعتبر  
اصحاب الشافعي ظهور حرفين وان لم يكونا معهما فان اقل الكلام حرفان  
ولفعل ان يقول ليس يلزم من كون حرفين نبالف منهما كلام ان يكون كل  
حرفين كلاما واذا لم يكن كلاما فالرجال لا يكون النص بل القياس على ما ذكرناه  
ولهذا شرطه اللهم الا ان يريد بالكلام كل مركب معهما فان اوعر مفهوم فحينئذ  
على السارعه فيه لح اللفظ الا ان فيه لحا والاقرب ان يطرأ الى مواقع الاجماع  
والخلاف حيث لا يسمى الملفوظ به كلاما فاجمع على الحاشية بالكلام الحشاه به  
وما لم يجمع عليه مع كونه لا يسمى كلاما معقوى فيه عدم الابطال وفي هذا استضعف  
القول بالخلاف البع كالكلام ومن ضعف التعليل فيه قول من علل الدخان به بانه  
سبه الكلام وهذا اركب مع سون السبه الفصحى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
يوجب له السوف في سجوده وهذا الح كنه في الاستدلال بتحريم الكلام  
**الحديث الثالث** عن عبد الله بن عمرو بن عمار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا استند الحرفا بردوا عن الصلاة فان  
سد الجرم من وجه ختم الكلام عليه من وجوه **احدها** الا براد ان توحى الصلاة  
عن اول الوقت مقدار ما يطهر للح طان طل ولا حجاج الى المشي في الشمس هذا ما  
ذكره بعض مصنعي الشافعية وعند المالكية توحى الطهارة في الحر الى ان يصير



العاكثر من دراع **الثاني** احلف الفعها في الابراد بالظهر في سنة الجره هل هو  
 سنة او رخصه وغير بعضهم بان قال الا فضل التقديم او الابراد وسوا على ذلك ان  
 من يلبس به او مشي في كن الى المسجد هل سن له الابراد فان قلنا انه رخصه لم  
 لم سن اد لا مسقه عليه في التعجيل وان قلنا انه سنة ابرد والا قرب انه سنة لورود  
 الامر مع ما امر به من العله وهو ان شدة الحر من فتح جهنم ودل للمناسيب للمناحر  
 والاحاديث على فصله التعجيل عامه او مطلقه وهذا حاص ولا مبالاه مع ما ذكرناه  
 من صيغه الامر ومناسبه العله يقول من قال ان التعجيل اوصى به لانه اكثر  
 مسقه فان مراتب النوايا انما يرجع فيها الى النصوص وقد رجع بعض العبادات  
 الحرفه على ما هو استوفيتها بحسب المصالح المتعلقة لها **الثالث** احلف  
 اصحاب الشافعي في الابراد بالجمعه على وجهين وقد يوحى من الحديث الابراد بها  
 من وجهين احدهما الفظه الالهيه فالحقاسط على الطهر وروى على الجمعه والساني التقليل  
 فانه مستقر فيها وقد وجه القول بانه لا يبرد بها قال السدر سنة وجواب هذا ما  
 بعدم وبنانه ودل على النادي لحر المسجد عند اسجاد الامام والله اعلم  
**الحديث الرابع** عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من سبى صلاة فليصلها اذا ذكرها لا تهاون لها الا ذلك اقم الصلاة  
 لا تكري ولمسلم من سبى صلاة او نام عنها فكفارته ان يصليها اذا ذكرها الكلام عليه  
 من وجوه **احدها** انه يجب عليه الصلاة اذا قامت بالنوم والنسيان  
 وهو من طوقه ولا خلاف فيه **الثاني** اللغو بقسمي توجه الامر به ما راعه عند  
 ذكرها جعل الذكر طرقا للمأمور به مستغلق الامر بالفعل فيه وقد قسم الامر فيه  
 عند بعض الفقهاء من مارك عمداً يجب الفضا فيه على الفور وقطع به بعض مصنفي  
 السافيه وبن مارك سوم او نسيان فيسحب فصاوم على الفور ولا يجب وان شئت



على عدم وجوبه على الفور في هذه الحالة لان النبي صلى الله عليه وسلم لما استنقظ  
تعد فوات الصلاة بالنوم احرقت ماها واماد وارواحهم حتى خرجوا من الوادي  
ودلك دليل على جوار التأخير وهذا سوفف على ان لا يكون مانع من المبادر وقد  
صل ان المانع ان الشمس كانت كالحا حرة فاحرق الفضا حتى يرتفع ساعا على مذهب من يمنع  
الفضا في هذا الوقت ورد ذلك بانها كانت صلاة صبح اليوم وانوحصة لحرها  
في هذا الوقت وبانه جاني الحديث فما انقصم الا حر الشمس وذلك يكون بالارتفاع  
وقد بعد مانع اخر وهو ما دل عليه الحديث ان الوادي به شرجان وحر  
ذلك للخروج عنه ولا سكر ان هذا على الماحير والخروج كما دل عليه الحديث  
ولكن هل يكون ذلك مانعا على بعد ير ان يكون الواجب المبادر في هذا ظرف ولا  
محس ان يكون مانعا على بعد ر حوار الماحير **الوجه الثالث** قد يستدل به  
من يقول بان من ذكر صلاة مفسدة وهو في صلاة انه يقطعها اذا كانت واجبة الرب  
مع التي سرع فيها ولم يعاند لك المالكية مطلقا بل لم في ذلك تفصيل مدهي  
من القدر والامام والمأموم ومن ان يكون الذك بعد ركعة او لا فلا سمد  
الاستدلال به مطلقا وحب يقال بالقطع **فوجه** الدليل منه انه يقتضي  
الامر بالقصا عند الذكر ومن صور ذلك قطع ما هو فيه ومن اراد اخرج شتي  
من ذلك فعليه ان ينزعها من اعمال اللفظ في الصور التي خرجها ولا يحملوا هذا  
النسب من نوع حدل والله اعلم **الوجه الرابع** قوله عليه السلام لا تقار  
لها الا ذلك يحمل ان يراد به نفي التقار المالكية كما وقع في امر احرفاته لا تكفي  
فيها بالاسان لها والحنن ان يراد به انه لا يدل لقها بها لما يقع الابدال في بعض  
الكقارات وحنن ان يراد به ولا تكفي فيها مجرد البوب والاستغفار ولا بد من  
الاسان بها **الوجه الخامس** وجوب الفضا على العامد بالرك من طريق



الاولي فانه اذا لم يقع المسامحة مع امام العذر بالنوم والنسيان فلان لا يقع  
مع عدم العذر اولى وحكي القاصي عياض عن بعض المشايخ ان فقه العالم مستقفا  
من قوله عليه السلام فليصليها اذا ذكرها لانه يعقله عنها وعده كالناسي  
ومتى ذكر نزلها لهما الرمة فقاوها وهذا ضعف لان قوله عليه السلام فليصليها  
اذا ذكرها كلام مبني على ما قبله وهو قوله من نام عن صلاة او نسيها والصمير في  
قوله فليصليها اذا ذكرها عايد على الصلاة المنسية التي وقع النوم عنها  
فكف محل ذلك على صد النوم والنسيان وهو الذكر والتقصه نعم لو كان كاملا  
مستقفا مثل ان يقال من ذكر صلاة فليصليها اذا ذكرها لكان ما قبل محملا اما قوله  
كالناسي ان اريد بذلك مثله في الحزم فهو دعوي ولو صح لم يكن ذلك مستقفا  
من اللفظ بل من القياس او من حوى الخطاب الذي اسدنا اليه وكذلك ما ذكر في  
هذا من الاسس الى قوله لا كفارة لها الا ذلك والكفارة اما ان يكون من الدنوب  
والسائم والناسي لا دية لها واما الدنوب للعامة لا تنحصر بالان الحرام كله منسوق  
على قوله من نام عن صلاة او نسيها الصماير عايد بها فلا يجوز ان يخرج عن الارادة  
ولا ان يحمل اللفظ ما لا يحملة وناويل لفظ الكفارة هاهنا اقرب واسر من  
ان يقال ان الحرام الدال على السي مدلول به على صفة فان ذلك ممسوع وليس  
ظهور لفظ الكفارة في الاشتغال بالدنوب بالظهور القوي الذي به ما دم به  
النفس الحلي في ان المراد الصلاة المنسية او التي وقع النوم عنها وقد وردت هاهنا  
الفعل جها مع عدم الدنوب وكفارة المؤمن بالله مع استحباب الحث في بعض المواضع  
وحوار المؤمن ولا دية **الحديث الخامس** عن جابر بن عبد الله ان  
معاد بن جبل كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشا الاخره ثم رجع الى قومه  
فصلى بهم تلك الصلاة اخلف الفعما في جواز اختلافه امامه والمأموم على



مذهب اوستعها الخوارم طلقاً محوراً ان نقدي المفرد عن المسفل وعكسه العا صبي  
 بالمودي وعكسه سوا النعت الملا بان ام لا الا ان الحلف في الانفعال الظاهر  
 وهذا مذهب الشافعي رحمه الله **السابع** معاملة وهو اصبغها وهراة لا  
 لخوارم خلاف السان خي لا به في المسفل حلف المفرد **والثالث**  
 اوسطها انه خوارم اسد المسفل بالمفرد لا عليه وهو مذهب اي حصة  
 وما لك ومن فعل عن تالك مثل المذهب الثاني فليست جيد فليعلم ذلك وحدث  
 معاد اسد له علي خوارم اسد المفرد بالمسفل وحاصل ما تعدد به لمن يمنع  
 ذلك وجوه **أحدها** ان الاحكام فيه من باب ترك الانكار من النبي صلى الله  
 عليه وسلم وسرطه علمه بالواقعة وجار ان لا يكون علم لها وانه لو علم لا يكره واحسو  
 عن ذلك بانه سعد اومسح في العادة ان لا يعلم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك من  
 عادة معاد واستدل بعضهم اعني المانعين برواية عمرو بن يحيى المازني عن  
 معاد بن رفاعه الردي ان رجلاً من غسلة يقال له سليم ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال ائمانه صلى الله عليه وسلم في ما في معاد بن حنبل  
 مسدي باله لاه مياسه وطول علينا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم يا معاد  
 لا تكن اولاً كور مائناً اما ان يصلي معي اما ان تحف غن يومك قال فقال النبي صلى  
 الله عليه وسلم لمعايدك علي انة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
 يفعل احداً الامر من اما الله لا معه او يقومه وانه لم يجمعها لانه قال اما ان  
 يصلي معي اي ولا يصلي يومك واما ان تحف بقومك اي ولا يصلي معي **الوجه**  
**الثاني** في الاعتذار ان السة امر باطن لا يطلع عليه الا باخبار التناوي  
 حصار ان يكون معه النبي صلى الله عليه وسلم المفرد وجار ان يكون التقل  
 ولم يرد عن معاد ما يدل علي احدها واما بعد فبا حصار واحب عن هذا



بوجه **أحدها** أنه قد جاء في الحديث روايه ذكرها الداروطي فيها في لهم  
 فريضة وله تطوع **الساني** أنه لا يطن لمعاد أنه كان يزل فصيله فريضة حلف  
 النبي صلى الله عليه وسلم وبنايها مع فريضة **السالت** أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال إذا أتممت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة فكيف يطن لمعاد  
 مع سماع هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم مع تمام المكتوبة وأعرض بعض المالكية على الوجه  
 الأول بوجهين **أحدهما** لا يساوي أن يدرك لشد صغفه **والساني**  
 أن هذا الكلام أعني قوله وهو لم يفرقة وله تطوع ليس من كلام النبي صلى الله عليه  
 وسلم فمحتمل أن يكون من كلام الراوي ساعلي طن أو أحهاد لا حرم به في بعض  
 الحنفية ممن له سرب في الحديث وقال ما حاصله أن بر عسره روى هذا  
 الحديث ولم يذكر هذه اللفظة والذي ذكرها هو بن جرح فمحتمل أن يكون  
 من قوله أو قول من روى عنه أو قول جابر **وأما** الجواب الثاني فعنه نوع  
 رجح ولعل حصومهم يقولون فيه أن هذا إنما يكون عند اعتقادهم جواز ذلك  
 فلم يلزم بانه كان يعتقد **وأما** الجواب عن السالت فممكن أن يقال أن المفهوم  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم غير الصلاة إلى قيام لأن المحدثين وقوع الخلاف على الأئمة وهذا  
 المحدثين منف من الاتفاق في الصلاة ويؤيد هذا الاتفاق من الجمهور على  
 جواز صلاة المسفل حلف المفرد ولو سألوه لما جاز حوازا مطلقا **الوجه**  
**السالت** في الاعتذار ادعاء السح ودل من وجهين أحدهما أنه محتمل أن  
 يكون ذلك حركات الفريضة مقام في النوم مريض حي به عنه وهذا الوجه  
 منقول المعنى عن الطحاوي وعليه اعتراض من وجهين أحدهما طلب الدليل  
 على أن ذلك كان واقعاً عن صلاة الفريضة في اليوم مريض ولا بد من نقل فيه  
**والساني** أنه أسان على الاحتمال **الوجه الساني** مما يدل على السح



اشارة اليه بعضهم دون عدد حسن له ووجه يقرر ان اسلام معاد متقدم وقد  
صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد سنين من الهجرة صلاة الخوف غير مرة على وجه  
وقع منه مخالفة ظاهرة بالافعال المتنافية للمصلحة في حاله الخوف فيفعال  
لوجاره لانه المعتزم حلف المسجل لا يمكن انتفاع المصلحة من علي وجه لا يقع  
فيه المنافاة والمفسدات في غير هذه الحالة وحث صليت على هذا الوجه  
مع انكار دفع المفسدات على عدد حواره صلاة المفترض حلف صلاة المسفل دل  
على انه لا يجوز ذلك وبعد ثبوت هذه الملازمة سعي التطهر في البارح وقد اسر بعدم

استلام معاد الي ذلك وفيه ما تقدمت الاشارة اليه **الوجه الرابع**  
من الاعتذار عن الحديث ما اشار اليه بعضهم ان الصدوق دعب الي ذلك لعله  
القدر في ذلك الوقت ولم يكن لهم عني عن معاد ولم يكن لمعاد عني عن صلاة مع النبي  
صلى الله عليه وسلم وهذا الحمل ان يريد به قابله معنى التسخير فيكون كما تقدم  
والحمل ان يريد به اصح حاله محمودة ويرفع الحكم برؤاها ولا يكون لسمحا  
وعلى كل حال فهو ضعيف لعدم قيام الدليل على بعض ما ذكره هذا القابل  
عله لهذا الفعل ولان القدر المحمدي من القراء في الصلاة ليس جافطوه بغير  
وما زاد على الحاجة من زياده القراءة فلا يصح ان يكون سبباً للارتباك ممنوع شرعاً  
كما يقوله هذا المانع وهذا محامع ما حصر من الكلام الفرع عن مع عدد بربيعه  
فما يتعلق بهذا الحديث وما زاد على ذلك من الكلام على احداث آخر والظن  
في الافسسه فليس من شرط هذا الباب والله اعلم **الحديث السادس**  
عن اسر بن مالك رضي الله عنه قال كان صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في سدة الحرواذا لم يسطع احدا ان يمل جبهته من الارض بسطوبه مسحة  
عليه السلام عليه من وجوه **احدها** انه يعني بعدم الطهارة في اول الوقت



مع الحر وبعارصه ما قدمناه من امر الابرار على ما قيل فمن قال ان الابرار در حصه  
 فلا استكال عليه لان البعد من حسد يكون سنه والابرار د حار و من قال ان  
 الابرار سنه فقد رد بعضهم القول في ان يكون مسوفا اعني التقديم في شده  
 الحر او يكون على الرخصه و لخصم عندي ان لا يكون ثم معارص لانا ان جعلنا  
 الابرار الى حيث سبي كل عشي فيه الى المسجد او الى ما زاد الى الدراع فلا سعد ان  
 سقي مع ذلك حر حجاج الى بسط الثوب فلا تقع تغارص **الثاني** منه جوار استعمال  
 الساب و عمرها في الحلو له من المصلح و من الارض بقايد لك حر الارض و بردها  
**الثالث** فيه دليل على ان مباشرة الارض بالحجره والبيد من هو الاله اصل فانه  
 علق بسط بعد الاستطاعه و ذلك يفهم منه ان الاله اصل والمعناد عدم بسطه  
**الرابع** استدلال به بعض من اجار السجود على الثوب للمصلح وهو حجاج الى  
 امر من احدهما ان يكون لفظه توبه داله على المنه بل به اما من خست اللفظ او من  
 امر خارج عنه والساني ان يدل الدليل على ما وله محل السراج من منع السجود على  
 الثوب المصلح بل سترط في المنع ان يكون متحركا بحركه المصلح و هذا الامر الثاني سهل  
 اساه لان طول ساهم الى حيث لا يحول بالحركه بعد **الحديث السادس**  
 عن ابي هريره رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلهي  
 احدكم في الثوب الا الواحد على عاتقه منه شي هذا الا معطل بامر من **احدهما**  
 ان يبدل لدعري اعالي البدن ومحالفه الرسه المستنونه في الصلاه **الثاني**  
 ان الذي يفعل ذلك اما ان يسفل به بامسال الثوب والافان لم يسفل به حنف  
 سقوط الثوب وان شغله كان فيه مفسد بان احدهما انه بمنعه من الاقال  
 على ملائه والاستعمال **لها الساسه** انه اذا اشعل به في الركوع والسجود لا يؤمن  
 سقوط الثوب وانكشاف العور ونقل عن بعض العلماء القول بظاهر هذا الحديث



ومنع الولاية في السر او بيل او الا زاد وحده لانه صلاه في ثوب واحد ليس على  
عاقبه منه شيء وهذا محصور بعد حاله الصرور والاشهر عند الفقهاء خلاف  
هذا المذهب وخوارقه لانه مما ستر العور وعارضوا بقوله عليه السلام لخارجي  
الثوب وان كان صقفا فامر به ولحمل هذا النبي على الكراهه **الحديث الثامن**  
عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اكل يوما او شهرا فليس له  
وليعمل مسجدا وليعمل في سنة راتي بعد رفيه حصراوات من يقول فوجد لها  
رخا فسال قاحر عما فيها من البقول فقال فربوها الى بعض اصحابه فلما رآه كرهها  
قال كل فاني اناحي من لاساحي الكلام عليه من وجوه **احدها** هذا الحديث صرح  
في الخلف عن حضور الجماعة في المسجد بسبب اكل هذه الامور واللام عن  
ذلك احد اميرين اما ان يكون اكل هذه الامور مباحا وصلاه الجماعة في المساجد  
عس واجبه على الاعيان او عسع اكل هذه الاشياء ان جعلنا النبي عن القربان  
على الحرم وجمهور الامم على اباحه اكلها لقوله عليه السلام ليس الحرم ما  
اكل الله ولكن اكره ولا نه على لسي حصنه وهو قوله عليه السلام فاني اناحي  
من لاساحي وتكلم من هذا لانه لكون الجماعة واجبه على الاعيان في المساجد  
وبعد ان يقال اكل هذه الامور حار لم اذكرناه ومن اوارقه في صلاه الجماعة  
في حق اكلها واللام الحار حار في الجماعة في حق اكلها حار وذلك ساقى الوجوب  
عليه ونقل عن اهل الظاهر وبعضهم لحرم اكل الثوم ساقى وجوبه في الجماعة  
على الاعيان وبعد هذا ان يقال صلاه الجماعة واجبه على الاعيان ولا يتم الا  
ترك اكل الثوم لهذا الحديث وما لا يتم الواجب به فهو واجب في اكل هذا  
واجب **الساكن** قوله مسجدا فعلق به بعضهم في ان هذا النبي محمدا ومحمد  
الرسول صلى الله عليه وسلم واما ساد ذلك باله كان محبة الملك بالوجب



والصحيح المشهور خلاف ذلك وأنه ورد عام في بعض الروايات مساجدنا وكون  
مسجدنا الجنس اوله منب المثال فان هذا النهي معطل اما سادي الادميين او سادي  
الملئكة الحاصرين وذلك قد يوجد في المساجد كلها **الثالث** قوله اي بقدر  
فيه حصر ايات قبل ان لفظه القدر تصحف وان الصواب سدر بالياء والبدر  
الطبق وقد ورد ذلك مفسداً في موضع اخر ومما استعبد به لفظ القدر انها  
تشعر بالطبع وقد ورد الادنى بالهاء مطبوعة واما البدر الذي هو الطبق  
فلا يشعر بكونها فيه فحار ان يكون سه فلا يعارض ذلك الادنى بالهاء مطبوعة  
بل ربما دعي ان ظاهر كونها في الطبق ان يكون فيه **الرابع** قوله قزوها لي  
بعض اصحابه نفسي ماد كرتاه من ابا جه الطها ورح مذهب الجمهور **الخامس**  
قد استدله على ان هذه الامور من الاعداد المرحه في تركه ورحمائه  
وقد يقال ان هذا الكلام حرج محرج الرخص عنها فلا يصح ذلك ان يكون  
عدداً في نزل الجماعة الا ان تدعوا الى الطها صرون وسعد هذا من وجه فقد  
الى بعض اصحابه ان ذلك ساقى الرخص واما حديث جابر الاحمر وهو الحديث  
التاسع عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اكل الثوم والبصل والكرات  
فلا يقرب من مسجدنا فان الملئكة سادي مما سادي منه الانسان وفي رواية  
سوادم منه زيادة الكرات وهو في معنى الاولى والعلة سهلة وقد توسع  
الفاسون في هذه حتى ذهب بعضهم الى من خرا وخرج له ربح خرج هذا المجري  
كما انهم اياه تأنوسعوا واهروا حكم المحامع التي ليست مساجد مع طبع العبد  
ومحج الولاء محري المساجد لمشاركتها في يادي الناس لها وقوله عليه السلام فان  
الملئكة سادي اشارة الى التعليق هذا وقوله في حديث اخر يورد سارح الثوم  
نفسي كاهرو السليل سادي به ادم ولا ياتي في يديها والطاهر ان كل واحد



حمل على السلام فلا شك في أحسنه باسم الله تعالى به وإذا حمل على الملك والعهدة فيكون  
معناه الملك الحق في العام لله والعهدة الجامعة لله لأن ما سوى ملكه وعظمته  
تعالى فهو باقصر والصلوات لحمل أن يراد بها الصلوات المقدودة ويكون  
المقدوراتها وأحبه لله لا يجوز أن يفهم لها غيره ويكون ذلك أحسن من إحصائها  
والصلوات له أي بلا ساء محله له لا لغيره ولحمل أن يراد بها الصلوات  
الرحمة ويكون معنى قوله لله أي المحبة بل لها والمعطى هو الله لأن الرحمة التامة  
لله تعالى لا لغيره وقرر بعض المتكلمين في هذا فصلان قال ما معناه أن كل  
من رخم أحد فرحمه له نسبت ما حصل عليه من الرقة فهو رحمة دافع لأم  
الرقة عن نفسه بخلاف رحمة الله تعالى فاما مجرد أنه مال البيع للمعبد واما  
الطسبات فقد فسرت بالافعال الطسبات ولعل تفسيرها إنما هو أعم  
أولاي أعم الطسبات من الافعال والافعال والافعال وصفها أعم  
كأنما تصفه الحال وحلوها عن سواها البصر وقوله السليم عليه السلام الذي  
صل معناه السعود باسم الله الذي هو السلام بما هو الله معك أي الله متوليكم  
وهو ليك وقيل معناه السلام والحياء كما في قوله تعالى فسلام لك من  
أصحاب اليمن وصل الأعداء لك كما في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى  
لحموك مما سحر سمهم لا يخدوا في أنفسهم حرجا مما قصت وسموا أسليما  
وليس لحلوها عن هذا من ضعف لأنه لا يبعد في السلام بعض هذه المعاني نقله  
على **وقوله** السلام على عباد الله الصالحين أعم وعموم وقد ذل  
عليه قوله السلام فانه إذا قال ذلك أصابت كل عبده صالح في السماء والأرض  
وقد كانوا يقولون السلام على الله السلام على فلان حتى علموا هذا الموضع وفي  
قوله عليه السلام فانه إذا قال ذلك أصابت كل عبده صالح دليل على أن



العموم صبيغته وان هذه الصبيغة للعموم كما هو في مذهب الفقهاء خلافا لمن  
يوقف ذلك من الاصوليين وهو مفتوح به من لسان العرب ونفسه فان الفاظ  
الكتاب والسنة عندنا ومن منع ذلك فاستدل لنا بهذا الحديث ذكر  
لفرد من الافراد ولا حصي الجمع لامثالها لا للافه ما ر عليه واما حص  
العباد اله بالحق لانه كلام ساو يعظم **وقوله** عليه السلام لم يحرم  
المسلة ما شاذ ليل على حوار كل سوال سعلق بالسا والآخره الا ان بعض  
الفقهاء من اصحاب الشافعي اسبغ بعض صور من الدعاء كما قالوا اللهم اعطني  
امراة صفتها ذرا وكذا واحد ذرا وصاف اعها ما بها واستدل بهذا الحديث  
على عدم كون اله لاه على النبي صلى الله عليه وسلم ر كما في الشهاد من حيث  
كون النبي صلى الله عليه وسلم علم التشهد وامر عقه ان يحرم من المسلة  
ما شاذ لم يعلم ذلك وموضع التعليم لا يوحرف فيه سال الواجب **الحديث**  
**السابع** عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال لقيت من عجرة فقال الا اهدي  
لك هدية ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج علينا فقلنا اله يا رسول الله  
علمنا كيف نه بي عليك فكيف نه بي عليك فقال قولوا اللهم صلى على محمد وعلى  
ال محمد كما صليت على ابراهيم انا محمد بن عبد الحميد **الحلام** عليه من وجوه  
**الاول** نعم من عجرة بن سالم بن عوف وقيل بن ابي بن الحارث فانه  
شهد سعة الرضوان ومات سنة ابر وحسن بالمدينة فمما قيل روي  
له الجماعة كلهم **الثاني** صبيغته الامر في قوله قولوا طاهره في  
الوجوب وقد انفقوا على وجوب اله لاه على النبي صلى الله عليه وسلم فقتل  
حب في العدم مره وهو الاثر وفصل الحب في كل صلاة في التشهد الاخر وهو  
مذهب الشافعي وقيل انه لم يفعله احد فله وبابعة اسحق وقيل حب كلما



## باب التشهد الحديث الاول

عليه مستقله والله اعلم  
عن بن مسعود قال علمي رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد وكفي من كفيه  
كما علمي السور من القرآن الحيات لله والصلوات والطهات السلام عليك  
ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليك وعلى عباد الله المالحين اشهد ان  
لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وفي لفظ اذا قعد اخدم في الصلاة  
فليقل الحيات لله وذكرك ومنه فانتم اذا قلتم ذلك فقد سلمتم على كل عند ما  
في السماء والارض وفيه فليحبر من المسئلة ما شأنا احلف العلماء في حكم التشهد  
فقل ان الاحمر واجب وهو مذهب الشافعي وظاهر مالك انه سنة واستند  
للوجوب بقوله فليقل والامر للوجوب الا ان مذهب الشافعي ان مجموع ما توجه  
اليه هذا الامر ليس بواجب بل الواجب بعده وهو الحيات لله سلام عليك  
ايها النبي من غير احبات ما ينزلك من المباركات والطهات والصلوات والحمد لله  
لا بوجوب كل ما بعد السلام على النبي صلى الله عليه وسلم على اللفظ الذي يوجه  
عليه الامر بل الواجب بعده واحلفوا فيه وعلى ذلك الامة ما روي عن علي بن  
في الحديث فانه المنكر في جمع الروايات وعليه اشكال لان الزايد في بعض  
الروايات زياده من عدل فبحسب قولها اذا توجه الامر لها واحلف العلماء  
ايضا في الحيات من الفاظ التشهد فان الروايات اختلفت فيها فقال ابو حنيفة  
واحمد باحسان شهد بن مسعود وهذا قيل انه اصح ما روي في التشهد وقال  
الشافعي باحسان شهد بن عباس وهو في كتاب مسلم لم يذكره المصنف ورجح  
بن احسان شهد بن مسعود بعد كونه مدعيا عليه في الصحيحين فان واو العطف  
يعني المعارف من المعطوف والمعطوف عليه فيكون كل جملة ما مستغلا  
واذا استوطت واو العطف كان ما عدل اللفظ الاول صفه له فيكون جملة



واحدة في السا والاول ابلغ وكان ولي وراد بعض الحنفية في تقرير هذا بان  
قال لو قال والله الرحمن الرحيم لطالب ايمان متعدد متعدد لها الحقا  
ولو قال والله الرحمن الرحيم لطالب مسا واحدة فيها هاء واحدة هذا او معناه  
وراء بعض من رجع مذهب الشافعي في احبار يشهد السافعي بن عباس احاب  
عن هذا بان واوا عطف قد سقط واسد في هذا كف اصحى ثم اسيت  
مما والمراد بد لك كف اصحى وكف اسيت وهذا اولا اسقاط الواو العا<sup>طفه</sup>  
في عطف الجملة ومسلسلا في اسقاطها في عطف المفردات وهو اضعف من اسقاطها  
في عطف الجملة ولو كان غير ضعف لم يسع البرج بوقوع البصر في عطف  
تعدد السا خلاف ما لم به برج به فيه وبرج اخر لشهد بن مسعود وهو  
ان السلام معروف في شهد بن مسعود مكرر في تشهد بن عباس واليعرف  
اعم واحبار ملك تشهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي علم الناس على  
المبرور رحمه اصحابه بشهره هذا التعليم ووقوعه على روس الصحابة من غير  
كبر فيكون كما لاجماع وبرج عليه شهد بن مسعود وابن عباس بان رفعه  
الى الرسول صلى الله عليه وسلم مع برج به وشهد عمر رضي الله عنه بطريق  
استدلالي وقد رجح احبار السافعي شهد بن عباس باللفظ الذي وقع فيه  
مما يدل على العناية بعلمه وهو قوله كان يعلمنا التشهد كما يعلمنا السور  
من القرآن وهذا البرج مسهل لان هذا اية ما ورد في شهد بن مسعود  
كما ذكر المصنف ورجح احبار الشافعي بان فيه زيادة المباركات وبانه  
اقرب الى لفظ القرآن قال الله تعالى تحته من عند الله مباركة طيبة <sup>الحجرات</sup>  
جمع تحته وهي الملك ومن السمل وقيل العظمه ومن البقا فاداحل على السلم  
سلون العذر المحاب التي يوطم لها الملك مثلا مسجته لله تعالى واذا



ذكر واحار الطحاوي من الحققة والحلم من الشافعية وليس في الحديث  
نص على ان هذا الامر مخصوص باله لانه وقد كثر الاسئلة على وجوبه  
في اله لانه من الحققة بان اله لانه عليه صلى الله عليه وسلم واجبه بالاجماع  
ولا حجب في غير اله لانه بالاجماع مع ان الحجب في اله لانه وهو ضعيف جداً  
لان قوله لا حجب في غير اله لانه ان اراد بها لا حجب في غير اله لانه عسا هو  
صحيح الا انه لا يلزم منه ان حجب في اله لانه عسا لحوار ان يكون الواحد مطلق  
اله لانه فلا حجب واحد من المعين انني خارج اله لانه وداحل اله لانه **الثالث**  
في وجوب اله لانه على الاول وجهان عند اصحاب السماعي رحمهم الله تعالى وقد  
تمسك من قال بالوجوب بلفظ الامر **الرابع** احلفوا في الاول فاخبار  
الشافعية انهم بنوها شتم وسوا المطلب وقال غيره اهل دسه عليه السلام قال  
الله تعالى ادخلوا الافرغون اسد العذاب **الخامس** استبر من المباحين  
سوال وهو ان المشبه دور المشبه به فكيف يطلب صلاة النبي صلى الله عليه  
وسلم بشبه باله لانه على ابراهيم والدي يقال فيه وجوه احدها انه تشبه لاصل  
اله لانه باصل اله لانه لا القدر بالقدر وهذا ما احاروا وفي رواية تعالى  
كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ان المراد اصل الصيام لا عسه  
وفيه وليس هذا بالهوي **الثاني** ان النسبه وقع في اله لانه على الاول لا  
على النبي صلى الله عليه وسلم وكان قولنا اللهم صلى على محمد مقطوع عن التشبه  
وقوله صلى الله عليه وسلم كما صليت على ابراهيم والى ابراهيم وفي  
هذا من السؤال ان غير الامسا لا يمكن ان يساوتهم فكيف يطلب ما لا يمكن  
وقوعه وها هنا يمكن ان يرد الى اله لانه فلا يرد عليه ما يرد على غيره ان  
يكون المشبه اله لانه على النبي صلى الله عليه وسلم **الثالث** ان المسيه



الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والصلوة على ابراهيم والصلوة على محمد  
بالمجموع ومعظم الالتفات عليهم السلام الى ابراهيم فاذا تقابل الجملة بالجملة وتقدر  
ان يكون لال النبي عليه السلام ما لال ابراهيم الذين هم الانسا كان ما يورد  
من ذلك حاصله على الله عليه وسلم فيكون رايدها على الحاصل لابراهيم على  
الله عليه وسلم لحصل من ذلك هو انار الرحمة والرضوان ومن كانت في حقته  
البرهان افضل **الرابع** ان هذه الصلوة الامرها للدار الدنيا بالنسبة الى كل  
صلاة في حق كل مصل فاذا انصبت في حق كل مصل حصوله له مساوية  
للصلوة على ابراهيم عليه السلام فان الحاصل للنبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة  
الى مجموع الصلوات اصغافا منه عفة لانه ياتي اليها التعد والاحصا  
**فان قلت** النسبة حاصله بالنسبة الى اهل هذه الصلوة والفرق منها  
والاشتكال **قلت** متى ترد الاشكال اذا كان الامر للتكرار او اذا لم يكن  
الاول ممنوع **والسابع** مسلم ولكن هذا الامر بالتكرار يات في اي النسبة  
الى كل مصل في دله بصلوة واذا كان للتكرار فالطلب من المحصول حصول  
المقدار ولا يخص من الصلوات بالنسبة الى المقدار الحاصل لابراهيم  
عليه السلام **الخامس** لا يلزم من مجرد السؤال لصلوة متساوية للصلوة  
على ابراهيم عليه السلام المساواة وعدم الرجحان عند السؤال وانما يلزم  
ذلك لو لم تكن النية للرسول صلى الله عليه وسلم صلاوة متساوية له  
ابراهيم او زايدها اما اذا كانت كذلك فالمسؤول من الصلوة اذا انظم  
الى النية للرسول صلى الله عليه وسلم فان المجموع رايدها في المقدار على  
المقدار المسؤول وصار هذ في المثال فما اذا ملك انسان اربعة الاف  
درهم وملك انسان اخر الفين فسالتنا ان يعطيه صاحب الاربعة الاف



سأل ما لذلك الآخر وهو العار فإذا حصل ذلك انصرفت الالفان إلى الأربعة  
الأربعة الالف فالجوع سبب الالف وهي زائدة على المسؤل الذي هو الالفان  
**الوجه السادس** من الكلام على الحديث قوله أنك حمد محمد يعني  
محمود ورد صيغة المبالغة أي مسبح لأنواع المحامد محمد مبالغة من مباح  
من مباحد والمجد الشرف فيكون ذلك تعليل لاستحقاق الحمد لجميع المحامد  
والمحمل أن يكون حميد مبالغة من حامد ويكون ذلك التعليل للمبالغة المطلوبة  
فإن الحمد والشكر سبباً لأن حميد قريب من معنى شكور ودلك مناسب لزيادة  
الافه ما والا عطا لما أراد من الأمور العظام ولذلك في المجد والشرف مناسبة  
لهذا الحديث طاهره والبركة الزيادة والتماس الخبر والله أعلم **الحديث**  
**الثالث** عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو  
اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن سوء المحي والمات  
ومن سوء المسح الدجال وفي لفظ لمسلم إذا شهد أحدكم فليستغفر  
بالله من أربع يقول اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ذكر خوة في الحديث  
أساب عذاب القبر وهو مندرج في الروايات عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم والأمان به وأحببه وسوء المحامد ما تعرض له الإنسان في حياته  
في الأفسان بالدسا والشهوات والجهلات واشتد لها وأعظمها العباد بالله  
الحاجة عند الموت وسوء المحامد الخور أن يراد بها العسة أصبحت إلى  
الموت لغرضه منه ويكون سوء المحامد على هذا ما يقع في ذلك في مدة حياة  
الإنسان وهو مرفوع في الدسا فإن ما قارب الشئ يعطي حكمه في حالة الموت  
سوء الموت ولا بعيد من الدسا والخور أن يكون المراد بسوء المحامد سوء  
القبر كما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في سوء القبر كمثل أو أعظم



من فيه الرجال ولا يكون على الوجه مكر مع قوله من عذاب القبر لان  
العذاب مرتب على النفس والسبب غير المسبب ولا يقال ان المفقود  
زوال عذاب القبر لان النفس نفسها امر عظيم وهو شديد استغاد بالله  
من شره والحديث الذي ذكره مسلم فيه زيادة كون الدعوات ما يورث  
بها بعد التشهد وقد ظهر العناية بالدعاء هذه الامور حيث امرنا بها في  
كل صلاة وهي جعفة بذلك لعظم الامور فيها وشد البلاء وقوعها  
ولان كثرتها او كلها امور اعمافه عنده فدررها على النفس لجعلها  
ملازمة لها في لفظ لمسلم ايضا فائدة اخرى وهي تعلم الاستغادة وصفقتها  
فانه قد كان يمكن التعبير عنها بهذا اللفظ ولو عبر بعبارة اخرى لفقد  
وامسك الامر ولكن الاولى قول ما امر به الرسول صلى الله عليه وسلم والله  
اعلم ودهنت الطاهرة الى وجوب هذا الدعاء في هذا المحل ولنعلم ان قوله  
عليه السلام ادا تشهد احدكم بلسع دعام في الشهد الاول والاحد  
معا وولاسه من الفقهاء اسحق المحض في الدعاء هذا الاول وعدم  
اسحق الدعاء بعده حتى يسأج بعضهم في الصلاة على الاول وفيه العوم  
الذي ذكرناه يعني الطلب لهذا الدعاء من جهة فلا بد له من دليل راجح  
وان كان بما فلا بد من صحة الحديث الرابع عن عبد الله بن عمر و  
بن العامر عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم علمني دعاء ادعوا به في الصلاة قال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كبيرا ولا  
تعفو الذنوب الا انت فاعف عني معفوا من عندك وارحمي ابد العفو  
الرحيم هذا حديث يعني الامر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعذر المحل ولو  
فعل فيها حيث لا تذكر الدعاء في اي الاماكن كان حار ولعل الاولى ان يكون



في احد موطنين اما السجود واما بعد التشهد فانما الموضعان اللذان امد  
فيهما بالدعاء قال عليه السلام واما السجود فاحتمد وافية في الدعاء  
وقال في التشهد وليس بعد ذلك من المسئلة ما شئت واعلمه ربح لونه بها  
بعد التشهد اظهر العباد يعلم دعاء محموص في هذا المحل وقوله  
اني طمئت نفسي كلما اذنت لعل على ان الانسان لا يعرف من ديب <sup>بعض</sup>  
كما قال عليه السلام ولن يخفى واو في الحديث كل امرئ اثم حطوا حذر الحط  
من التواني واما احداث ذلك من حيث الامر بهذا القول مطلقا من غير  
بعض والخصم لحاله فلو كان ثم حاله لا يكون فيها ظلم ولا نقص <sup>بعض</sup> لما كان  
هذا الاحارم طامعا للواقع فلا يؤمر به **وقوله** ولا يعف الديوب الا  
انت اقرار بوحده الباري تعالى واسحلاب لعفرتة وهذا الامر  
كما قال تعالى علم ان له رببا يعف الدنوب وباحد الدنوب وقد وقع في  
هذا الحديث اسال لما نسي الله تعالى عنه في قوله والذين اذا افعلوا فاحشة  
اولطوا انفسهم ذكر والله فاستغفروا والدنوبهم ومن يعف الدنوب الا  
الله **وقوله** يعفري معفرة من عند الله وفيه وجهان احدهما ان يكون  
اسار الى التوحيد المذكور كانه قال لا يفعل هذا الا انت فافعله  
**والسالي** وهو الاحسن ان يكون الاشارة الى طلب معفرة معصية بها  
من عند الله تعالى لانقصها سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره لحي  
رحمة من عند الله بهذا المعنى وليس للمعبد فيها سبب وهذا امر من  
الاسباب والادلال والاعمال والاعتقاد في كونها موحدة البواب وحوثا  
علما والمعفزة السار في لسان العرب والرحمة من الله تعالى عند المهر هير  
من الاصولين عن التشبيه اما بعد الافعال التي يوصفها الله تعالى من



الاسماء والافعال الى العبد **ولما** اراده تلك الافعال للعبد فعمل  
 الاول هي من صفات الفعل والى الثاني هي من صفات الذات **وقوله** الدانت  
 العصور الرحيم صفان ذكرناهما للسلام على جهة المقابلة لما قبله والعصور  
 مقابل لقوله اعفري والرحيم مقابل لهوله وقد وقعت المقابلة هاهنا الاول  
 والثاني بالثاني وقد يقع على خلاف ذلك بان راعى القرب بان جعل الاول للاخير  
 وذلك على حسب اختلاف المقاصد وطلب المعنى في السلام وما لحاج اليه في  
 علم التفسير مناسبه مقاطع الاي لما فيها والله اعلم **الحديث الخامس**  
 عن عايشة رضي الله عنها قالت ما بي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج  
 بعد ان نزلت عليه اذا جاءه برأيه والفتح الا يقول فيها سبحانك اللهم وحمدك  
 اللهم اعفري وفي لفظ فان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرر ان يقول في  
 ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وحمدك اللهم اعفري **حديث** عايشة  
 فيه مبادر الرسول صلى الله عليه وسلم الى امسال ما امره الله وما امرته  
 لذلك **وقوله** مسح لخدمك فيه وجهان **احدهما** ان يكون المراد ان مسح  
 بغير الحمد لما تضمنه الحمد من معنى التشبيح الذي هو السر به لاقبها الحمد  
 بسببه الافعال المحمولى عليها الى الله تعالى وحده وفي ذلك نفي التشريك **الوجه**  
**الثاني** ان يكون المراد مسح ملبسًا بالحمد فيكون الباداه على الحال  
 وهذا مرجح لان النبي صلى الله عليه وسلم مسح وحمد بقوله سبحانك وحمدك  
 وعلى معنى الوجه الاول يلحق الحمد فقط وكان سبب الرحمة الرسول صلى الله  
 عليه وسلم على هذا الوجه دليل على ترجيح اي سبب حمد الله سبحانه وتعالى  
 المراد بالسبب هاهنا التوفيق والاعانة على التسبيح واعماله معناه وهذا  
 كما روي عن عايشة رضي الله عنها في الصحيح حمد الله لا الحمد لاي وقع هذا سبب



حمد الله اى فعله واحسانه وعطايه فان الفهم والاحسان بسبب الحمد  
 سهر عنه **وقوله** اللهم اعفري لقوله واستغفره بعد امسال قوله تسبح  
 لحمد ربك واما اللفظ الاحرفانه فعنه في الركوع والياحه ولا  
 يعارضه قوله عليه السلام اما الركوع فهو طموا فيه الرب واما السجود  
 فاحتمد وافيه في الدعاء فانه بوحده من هذا الحديث الحوار ومن ذلك  
 الاوليه بمحصر الركوع بالبعظيم ولحتمل ان يكون السجود قد امر فيه  
 بكبر الدعاء لشاره قوله فاحتمد واوا حتمها اللتم والذي وقع في  
 الركوع من قوله اعفري ليس كبر فليس يعارضه ما امر به في السجود وفي  
 حديث عائشه الاول سوال وهو ان لفظ اذا فعنه في الاستفعال وعدم  
 حصول الشرط حسب قول عائشه رضي الله عنها ما مضى له بعد ان  
 نزلت اذا جانه رايه بحمل هذا القول الى رايه الاول التي هي عقب  
 نزول الاية من المبرول والفتح اى فتح مكة ودخول الناس في دين الله اوا  
 لحاج الى مدة او يسع من الوقت الذي ينزل الاية والى الاول  
 بعده **وقوله** عائشه في بعض الروايات تناول القرآن قد سهر بانه  
 بفعل ما امر به فيه فان كان الفتح ودخول الناس في دين الله اوا جاجا  
 عند نزول الاية فلف يقال فيها اذا جاجا بضر الله وان لم يلر حاصلا  
 فكيف يكون القول امسا لا لا اميد الوارد بذلك ولم يوجد شرط الامد  
 وجوابه ان المحاراته لم يكن جاءه على معنى اللفظ وتكون السي على الله  
 عليه وسلم قد ابدرا الى الفعل المامورية قبل وقوع الرمن الذي يغلق  
 الامر فيه اذ رال عباده وطاعة لا خصم يوفى معين فاذا وقع الشرط  
 كان الواقع من هذا القول بعد وقوعه واقعا على حسب الامسال وقد



وقع الشرط واقفاً على حسب السرع وليس في قول عائشة رضي الله عنها سأل  
القرآن ما قصي ولا بد أن يكون جميع قوله عليه السلام واقفاً على وجهه إلا ما  
المأمور حتى يكون ذلك على وقع الشرط بل مقصود أن يفعل أو يترك القرآن  
مادل عليه الموقظ فقط وجاز أن يكون بعض هذا القول فعلاً طاعة مسددة  
وبعضه أمراً لا للأمر والله أعلم **باب الوتر الحديث الأول**  
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهو على المنبر ما نرى في ركعة الليل قال مني مني فإذا حسبي الله بجمع على واحد  
فأورد له ما به على وأنه كان يقول اجعلوا أحره لا يتم بالليل وتر الكلام  
على هذا الحديث من وجوه **أحدها** قوله ركعة الليل مني مني أحديه  
ملك رحمه الله في أن لا زاد في صلاة الليل على ركعتين وهو ظاهر هذا  
اللفظ في صلاة الليل وقد ورد حديثاً آخر صلاة الليل والنهار مني  
منّي وإنما قلنا أنه ظاهر اللفظ لأن المسد في محصور في الخبر مقصود  
ذلك حصرك صلاة الليل فيما هو مني وذلك هو المقصود أدهو بنا في  
الريادة فلو جازت الريادة لما اقتصرت صلاة الليل في المني وهذا <sup>أعارة</sup> جار  
ظاهر حديث عائشة رضي الله عنها إلى واحد به الشافعي رحمه الله في  
الريادة على ركعتين من غير حصر في العدد وذكر بعض مصنعي أصحابه شرطين  
في ذلك وحاه بل قوله أنه متى سئل تأريد من ركعتين سفعاً أو وترًا فلا يراد  
على التشديد بل ثم كان المسألة تسفحاً فلا يراد من ركعتين على ركعتين  
وإن كان وترًا فلا يراد من ركعتين على ركعتين فعلي هذا إذا سئل يستند  
جلس بعد السابعة ولا يجلس بعد السابعة ولا بعد ما قبلها من الركعات لأنه  
حديث كونه قد زاد على ركعتين من التشديد في إذا سئل بحسن مثلاً جلس



بعد الرابعة وبعد الخامسة انما اوسبع فبعد السادسة والسابعة  
 وان اقصى على جلوس واحد في كل ذلك جازوا اما الحاء الى ذلك تشبه بالنول  
 بالفرائض والفريضة الوتر هي ركعة المغرب وليس من الشهدتين فيها الركعة  
 واحدة والفرائض الشفع ليس من الشهدتين فيها الركعتان ولم ينفق اصحاب  
 السافعي على هذا الذي ذكره **الوجه الثاني** من الكلام انه كما عني  
 طاهره عند الريادة على ركعتين وذلك يعني عدم اليقين بان منها وقد  
 اختلفوا في المسئلة بركة فردة المذكور في مذهب الشافعي حواء وغري  
 حصة منعه والاستدلال به لهذا القول كما تقدم وهو اول من الاستدلال  
 من استدرك على ذلك بانه لو كانت الركعة الفردة ركعة لما اوسع قصد  
 الركعة الصبح والمغرب فان ذلك ضعف حد **الوجه الثالث** يعني  
 الحديث بعدم سفع على الوتر من قوله صلاة الليل مبي وقوله نور  
 له ما مبي فلو اوتر بعد صلاة العشاء من غير سفع لم يكن اسبابا لثبته وطاهر  
 مذهب مالك انه لا يوتر بركة فردة ههنا من غير حاحه **الوجه**  
 الرابع يفهم منه انها وقف الوتر بطلع الفجر من قوله فاذا احس الصبح وفي  
 مذهب السافعي وجهان **احدهما** انه مبي بطولع الفجر **والثاني**  
 مبي بركعة الصبح **الوجه الخامس** قد استدل بصحة الامر من  
 يرى وجوب الوتر فان كان بوجوب ركعة اخر الليل فالاستدلال قري  
 ولا أعلم احد قال ذلك وان كان لا يرى بذلك فتحاح ان الحمل الصبيعه  
 على النذب والاستنعف الاستدلال بها على وجوب ركعة من الوتر عند من  
 منع استعمال اللفظ الواحد في الحقة والمخار والاثان جمعاً من الحقة  
 والمخار في لفظه واحدة وهي صبيعه الامر **الوجه السادس** يعني الحد



ان يكون الوتر اخر صلاة الليل فلو ورع ثم اراد النفل ففعل تسعة وتره بركعة  
 اخرى ثم نهى في فيه وجهان للشافعية فاذا لم تسفعه بركعة ثم نهى  
 فهل يعيد الوتر اخر فيه قولان للمالكية فممن كل واحد من الفريقين  
 ان يستدل بالحديث بعد عدم مقدمه لدل واحد منهما لحاج الى انما  
 من قال انه يستفيع وتره فقول الحديث يفي ان يكون اخر صلاة الليل وتر  
 وذلك سوف على ان يكون قبله وتر المأجاف في الحديث لا وتران في ليلة ولزم  
 عن ذلك ان يسفيع الوتر الاول فانه ان لم يسفعه واعاد الوتر لزم ويران  
 في ليلة وان لم يعيد الوتر لم يكن اخر صلاة الليل وراوا ما من قال لا يسفيع  
 ولا يعيد الوتر فلا يمنع ان يعطى حكم صلاة على اخرى بعد السلام  
 والحديث وطول الفصل ان وقع ذلك فاذا لم يلزم فالحقيقة انها وتر  
 ولا ويران في ليلة فامسح السفع وامسح اعاده الوتر اخر اولم سو الامحالة  
 طاهر قوله عليه السلام واجعلوا اخر صلاتكم بالليل وتر اول الحجاج  
 الى الاعتدال عن قوله عليه السلام لا وتران في ليلة وهو محمول على الاحتيا  
 كما ان الامر باصل الليل الوتر كذلك ورى المسحج اولى من ارتكاب  
 المكروه واما من قال بالاعادة فهو باطل بامان من تسفيع الوتر الاول محاذرة  
 على قوله عليه السلام اجعلوا اخر صلاتكم بالليل وراوا الحجاج الى الاعتدال  
 عن قوله لا وتران في ليلة واعلم انه لحاج هذه المسئلة مقدمه اخرى وهي  
 ان السفل بركعة فردة هل يسرع ففعلك ساملة **الحديث الثاني**  
 عن عابشة رضي الله عنها قالت من دل ليلة فداو بر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من اول الليل واوسطه واخره فاسى ونزه الى السحر احتفظوا في ان  
 الافضل بعدم الوتر في اول الليل او باخره الى اخره على وجهين لا صاحب



الشافعي مع الاتفاق على حوار ذلك وحدث عابثة رضي الله عنها دل على  
الجواز في الاول والاوسط والاحير ولعل ذلك كان لحسب احلاق الخلا  
وطروا الحاحاب وصل بالفرق بين من رجا ان يقوم في اخر الليل  
ومن من لحاف ان لا يقوم والاول باحره افضل والباقي بقدمه افضل ولا  
شك اننا اذا رطبنا الى اخر الليل من حب هو ذلك كانت له في افضل  
من اوله لكن اذا عارض ذلك احوال فهو الاصل قدمناه على باب الفصيله  
وهذه قاعده قد وقع فيها خلاف ومن حمله صورها ما اذا كان عادم الما  
برحا وجوده في اخر الوقت فهل يقدم السهم في اول الوقت احرار الفصيله  
المحتمه ام بوجره احرار الموصوفيه خلاف والمخار في مذهب الشافعي  
ان البعدم افضل فعليك بالظن من المسكين والموارثه بينه وبين  
**الحديث الثالث** عن عابثة رضي الله عنها قالت كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ياتي من الليل يكثر عسره ركعه ثوب من ذلك  
بحسب الخلق في شئ الا في احرها هذا ما قدمناه بمسك به في حوار الرياده  
على ركعتين في النوافل وتناول بعض المالكيه ساويل لاسا در الى الدهن  
وهو ان حمل ذلك على ان الجلوس في محل القيام ورماد لفظه غلبا ويل  
احادث قد ما هذا منها بان السلام وقع بين كل ركعتين وهذا مخالف  
اللفظ فانه لا يقع السلام بين كل ركعتين الا بعد الجلوس وذلك ما فيه  
قولها لا تجلس في شئ الا في احرها وفي هذا نظر واعلم ان محط النظر الموارثه  
من طاهر من قوله عليه السلام صلاة الليل مسي مني في دلالة على الحصر  
وسر دلالة هذا الفعل على الجواز معارضه بدلالة اللفظ على الحصر  
ودلالة الفعل على الجواز عندنا اقوي نعم يعني بطرا احر وهو ان



الاحاديث دلت على حوار اعداد مخصوصه فاد اجمعهاها وطرنا اكرها فما  
زاد عليه اذا قلنا لحوار كان قولا لجواز مع امضا الدليل مبعد من غير  
معارضه الفعل له ولعابيل ان يقول بحل ذلك المنع حيث لا معارض له  
من الفعل الا ان به رد عن ذلك اجماع او مقام دليل على ان الاعتداد المحصو  
ملعباه عن الاعسار ويكون الحكم الذي دل عليه الحديث مطلقا الزيادة فنهنا  
عكس امران احدهما ان يقول بفساد من العبادات بعلب عليها التقيد فلا  
لحرم فان المقتضى ودما سلق بالعدد وان المقتضى ودما مطلق الزيادة الثاني ان يقول  
بالمانع المحصل هو الزيادة على مقدار الركعتين ودل على هذه الاحاديث

## ولا يقوى كثيرا **باب الذكر عقب الصلاة الحديث**

**الاول** عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان رفع اليه من الزكوة  
حرمه صرف الناس من المملوكة كان على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال بن عباس كتب اعلم ادا البصر فواند لك ادا سمعته وفي لفظ ما  
كان يعرف انهم ناهي لاه رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بالليل دليل  
على حوار الجهر بالذكر عقب الصلاة والليل راحة وصحة من حمله الذكر قال  
الظبي في فيه الابانة عن صحة فعل من كان يفعل ذلك من الامر بالبر بعد  
صلاته ويكبر من حلقه **قال** غيره ولم اجد من الفقهاء من قال هذا الا ما  
ذكره من حديث في الواضح كانوا يستحبون التكبير في العساكر والبعور اثر  
ركلة العشا والصبح كثيرا عاليا لثلاث مرات وهو قدم من سائر الناس  
وعن مالك انه محدث وقد بوخذه تاحرا الصبيان في الموقف لقول  
بن عباس ما لنا يعرف انهم ناهي لاه رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بالليل  
ولو كان مقدما في الصبح الاول لعلم انهم ناهي لاه رسول الله صلى الله عليه



وسلم فسمع التسليم وقد بوجد منه انه لم يكن مسموع جهر الصوت  
سأل السلام جهر صوته **الحديث الثاني** عن واردمولي  
المعبر بن سعة رضي الله عنه قال املي على المعبر بن سعة في كتاب  
الى معاوية ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في كل صلاة ملو  
لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير  
اللهم لا مانع لما عطيت ولا معطي لما منعت ولا سفع ذا الخدمك الحمد  
ثم وفدت على معاوية فسمعت في امر الناس بذلك وفي لفظ كان يهي  
عن قبل وقال واصابع المال وكبر السؤال وكان يهي عن عقوب الامهات  
وواد الساب ومنع وهات فيه دليل على استحباب هذا الذكر المحم  
عقب اله لانه ودلك لما استعمل عليه من معاني التوحيد وسببه الافعال  
الى الله تعالى والمنع والاعطاء وبما القدر والثبات المبرك على الاد  
برو وسماع حقه الادكار على اللسان وقلها وانما كان ذلك باعتبار  
مدلولها فان كلها راحه الى الايمان الذي هو اسرف الاشياء والحمد  
الخط لا سفع ذا الخدمك الحمد لا سفع ذا الخدمك حظه واماسفه  
العمل الصالح والخدمها هنا وان كان مطلقا فهو محمول على خط الدنيا  
**وقوله** منك سعلق سفع وسعي ان يكون سفع مصمما معي مع او ما  
عاربه لا يعرف منك الى الحمد على الوجه يقال فيه خطي منك دليل  
او كبر معي عساك في اوزعاسك في فان ذلك نافع وفي امر معاوية رضي  
الله عنه بذلك المبادر الى امسال الشتر واساعها وفيه جوار العمل  
بالمداينة للاحداث واهراها محري المسموع والعمل بالخط في مثل ذلك  
اذا امر به غيره وفيه سقول جبر الواحد وهو فرد من الافراد لا حصي



كما فرناه مما تقدم **وقوله** عن سهل بن زكاري الاسدي في سهل فتح اللام على  
سبل الحكايه وهذا النبي لا بد من يقينه بالكفره التي لا يوترعها وافتوح  
الحطل والخطا والتشبيث الي وقوع المفاسد من غير تعسر والاحبار بالامور  
الباطله وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المراما ان  
حدث نفسه بكل ماسع وقال بعن السلف لا يكون اماما من حدث بكل  
ماسع واما ما عه المال فحقيقه الميسر عليها بدله في غير مصلحه دينيه  
ودنيه ودل للمنع لان الله تعالى جعلها مباحا للعباد وفي سدرها  
يقوت لملك المباح اما في حق مقصودها او في حق غيره واما بدله وكبره  
انفاقه في يحصل منه مباح الاخرى فلا تمنع من حيث هو كبره وقد قالوا لا  
اسراف في الخير واما انفاقه في مباح الدساوم لا النفس على وجه  
لا يكون حال الميسر وقد رماله في كونه اسرافا خلاف والمشتهور انه سبه  
اسراف وقال بعن الشافعيه انه ليس اسراف لانه يقوم به مباح البدل  
وملاذه وهو عزم صحيح وكما هو القرآن يمنع ذلك والاشهر في مثل هذا  
انه مباح اعني اذا كان الانفاق في غير معصيه وقد نزع فيه واما كبره  
السؤال ففنه وجرمان **احدها** انه يكون ذلك راجعا الي الامور العلميه  
وقد كانوا يلهوون بكلف المسائل التي لا بد عوا الحاجه اليها وقد قال  
صلى الله عليه وسلم اعظم الناس حرما عند الله من سأل عن شيء لم يحرم  
على المسلمين فحرم عليهم من اجل مسئله وفي حديث اللعان لما سئل عن  
الرجل حدث مع امراته رجلا فله رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل  
وعابها وفي حديث معاوية بنى عن الاعلو طاب وهي شتداد المسائل وصعابها  
وانما كان ذلك مكرها لها من غير من الكلف في الدين والطبع والرحم



٧٦  
بالظن من غير صدور بدعوا اليه مع عدم الامر من العباد وخطا الظن  
والاصل المنع من الحكم بالظن لاحس بدعوا الصرون الوجه الثاني ان  
يكون ذلك راجعا الى سوال المال وقد وردت احاديث في تعظيم مسئله  
الناس ولاشك ان بعض سوال الناس اموالهم ممنوع وذلك حيث يكون  
الاعطاسا على ظاهر الحال ويكون الباطن خلافه او يكون السائل مجبرا عن  
امر هو كاذب فيه وقد جازى السنة ما يدل على اعسار ظاهر الحال  
في هذا وهو انه ما روى انه مات رجل من اهل الصفه وركب دساريس  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم كسان وانما كان ذلك والله اعلم لاهم بعد  
مجرد ان اخذون ومصدق عليهم ما على الفقر والعدم وطهر ان معه  
هدس الدساريس على حلا وظاهر حاله والمفعول عن مدهم الشافعي  
جوار السؤال فاذا قيل ذلك فسدعي النظر في تخصيص المنع بالكبره فانه  
اذا كانت الصرون مخصصه بالمنع فالسوال ممنوع وكبره واذا لم يخصص بالمنع  
فسدعي حل هذا النبي على الكراهه للسيره من السؤال مع انه لا يحلوا السؤال  
من غير حاجه عن كراهه فكون الكراهه في السيره اشند ويكون هي المحمومه  
بالنبي وسنن من هذا ان من تكره السؤال مطلقا حسب الاحكام سعي ان  
يحل قوله كبره السؤال على الوجه الاول المفعول بالمسئله الرئيسه او يحل  
النهي دالا على المرسيه الاسديه من الكراهه وتخصيص الحقوق بالامها  
مع امتناعه في الاناء ايضا لا حل شتم حقوقهن ورحا ان الامر بهن  
بالسنيه الى الانا وهذا من باب تخصيص النبي بالذكر لا طهاره في المنع  
ان كان ممنوعا وسروا ان كان مأمورا به وقد راعى في موضع اخر التنبيه بدور  
الادبي على الاعلى فخص الادبي بالذكر وذلك لحسب اخر خلاف المقهور



وورد بالسب عبار عن دهر مع الحياه وهذا الذكر بالخصص بالذكر  
لانه كان الواقع في الجاهليه فتوجه النبي اليه لان الحلم محه يوم بالسب  
ومع وهاب راجع الي السؤال مع صميمه عن المنع وهذا المحتمل وجهين  
احدهما ان يكون النبي عن المنع حسب يومه بالاعطاء وعن السؤال حسب منع  
منه فيكون كل واحد منهما محه وصا بصور غير صور الاخر والباقي  
ان جمع في صور واحد ولا تعارض بينهما ويلون وطبقه الاساس  
وطبقه المسؤل له لا يمنع وان وقع السؤال وهذا لاندان بسببي  
منه ما اذا كان المطلوب محرما على الطالب فانه يمنع على المعطي اعطاؤه  
لانه معصا على الاثم وحمل ان يكون الحديث محولا على الكره من السؤال  
**الحديث الثالث** عن سمي مولى ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث  
بن هشام عن ابي صالح السمال عن ابي هريره رضي الله عنه ان فعدا المسلمين  
ابو رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله قد ذهب اهل  
الدثور بالدرجات العلى والبعيم المقيم فقالوا وما دال فقالوا انهم  
كأنهم يلى ويومون مكانه يوم وسعدا فون ولاسه مدق ويعصون  
ولا يعنف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم افلا اعلم ما دركون  
به من سبكم ويسفون به من بعدكم ولا يكون احد منكم ولا من صنع مثل  
ما صنعت فقالوا بلى يا رسول الله ما ليسحون ويكفرون ويحمدون وندب  
كل صلاه يلبوا ويلون مرة قال ابو صالح فرجع الفعدا المهاجرين فقالوا  
سبح احواسا اهل الاموال ما فعلنا ففعلوا مثله فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والحمد لله رب  
هذا الحديث فقال وهبت انما قال لك يسبح الله يلبوا ويلون والحمد لله



لما ولى من وكر الله بلىا ولى من فرجع الى اى صالح فعليه ذلك  
وقال الله ابر وسبحان الله والحمد لله حتى تبلغ من جمع بلىا ولى من  
الحدوت معلوق المسله المشهور في النقص بل من العنى الشاكد  
والفقراء ما بر وقد اسهر منها الخلاف والفقراء لروا للرسول ما  
يعنى بفصل الاعساب سبب الغراب المتعلقه بالمال وارههم النبي صلى  
الله عليه وسلم على ذلك لكن اعلمهم ما بهوم مقام ملك الرياده فلما فاتها  
الاعساب ساو و هم فيها و معنى معهم رحان قربان المال فقال عليه السلام  
ذلك فضل الله يؤسه من يشا و طاهر القرب من النص ان فضل الاعساب رياده  
القربان المالىه وبعض الناس تناول قوله ذلك فضل الله يؤسه من يشا  
ساو بل مستكره لخرجه عماد كونه من الطاهر والذى يقصده الاصل  
انها ان تساوى وجه بل الرحان بالعبادات المالىه ان يكون المعنى افضل ولا  
شك في ذلك وانما النظر الى تساوى في اذا الواجب فقط وانقر دخل واحد  
مع بل ما هو فيه فاذا كانت المصالح مقابلته ففي ذلك نظر الى عسر الاصل  
فان عسر رياده النوات والعباس يعنى ان المصالح المتعديه افعى بل من  
العاصره وان كان الا فضل بمعنى الاسر بالنسبه الى صفات النفس والذى  
حصل للنفس من الظهور للاخلاق والرياسه لسرف الطباع بسبب العسر  
اسرف فرج العسر وهذا المعنى ذهب الجمهور من الوفيه الى بر حرج  
العسر الى ما سركان مدار الطريق على سبب النفس ورياسها وذلك مع  
العسر المرئيه مع العنى وكان افعى بل معنى اسرف وقوله ذهب اهل الدثور  
والدر هو المال الكثير قوله مدركون به من سببكم محمل ان يراد به السق  
المعوى وهو السق في الفصله وقوله من عدمكم اى من عدم في الفصله



من لا يعمل هذا العمل ويحتمل ان يراد به السبق الروماني والفعله الرومانيه والنقد  
ولعل الاول اقرب الى السياق فان سواهم كان عن امد الفصيلة وتقدم  
الاعسامها وقوله ولا يكون احدكم افضل منكم يدل على ربح هذه الادكار  
على فصلة المال وعلى ان تلك الفصيله للاعسام مشروطه بان لا يفعلوا  
هذا الفعل الذي امر به الفقراء وفي تلك الروايه يعالجه هذه الدروفه  
كان يمكن ان يكون فرادي اي كل كلمه على حده ولو فعل ذلك لماروحه بل  
المفقه بود ولكن في هذه الروايه انه يكون مجموعا ويكون العدد الحمله  
واذا كان كذلك حصل في كل فرد هذا العدد والله اعلم **الحديث**  
**الرابع** عن عابثه رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى  
في جميعها اعلام فنظر الى اعلامها نظره فلما انه صرف قال اذهبوا بحجبه  
هذه الى اي حمم واسوني بالبحاه اي حمم فانها الهى ابقاع عن صلاتي الحميمه  
كسا مربع له اعلام والابحاه كسا عليا طفيه دليل على حوار ليس الثوب  
دي العلم ودليل على اسعال الفكر ستر اعتر فادح في الفرياه وفيه دليل  
على طلب الحسوع في الفرياه والاقبال عليها وفي ما نفسي شغل الحاطد  
بغيرها وفيه دليل على مبادره الرسول صلى الله عليه وسلم الى امصاح  
الفرياه وفي ما يحدث فيها حب اخرج الحميمه واستبدل بها غيرها  
مما لا يستعمل وهذا ما حود من قوله في طرا البهار طره ونعيه الى اي حمم  
بالحميمه لانهم منه ان يسعملها في الفرياه لما جاني حله عطار دوقوله  
عليه السلام لعلم الاسكيا السمسها وقد استبدط الفهم من هذا الكراهه  
كلما اسعل عن الفرياه من الاصابع والنفوس والاصابع المستطرونه فان  
الحكم نعم عموم علته والعلة الاسعال عن الفرياه وراد بعصر المالكيه



في هذا كراهه نفوس الاسحار في المساحد والاسحاه قال في مجمع الهمز  
وكسرها وكذلك في الباسد وخوف وصل انما الاسام من غير علم فان كان  
فيه علم فهو حجة وفيه دليل على قبول الهدية من الاصحاب والارسل  
اليه والطلب لها من رطب السدور والمساحه **باب الجمع بين**  
**العلم والسفر** عن عبد الله بن عباس قال كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يجمع في السفر بين صلاة الطهر والعصر اذا كان على طهر  
سفر وجمع بين المغرب والعشاء هذا اللفظ في الحديث ليس في كتاب  
مسلم واما هو في كتاب البخاري واما رواه بن عباس في الجمع بين العلم  
في الجملة من غير اعسار لفظ نفسه فهو عليه ولم يختلف الفقهاء في  
حوار الجمع في الجملة لان احصاه رحمه الله فحده بالجمع بعرفه  
والمراد لفته وبلون العلم فيه السك لا السفر ولهذا يقال لا يجوز الجمع  
عنده بعد السفر واهل هذا المذهب ما ولوا الاحاديث التي وردت  
بالجمع على ان المراد باحصر العلم الاولي الى اخرها وبعدم التماسه  
في اول وفيها وقد قسم بعض الفقهاء الجمع الى جمع مقارنه وجمع مواصلة وزاد  
جمع المقارنه ان يكون السنان في وقت واحد كالاصل والقيام فاما تفان  
في وقت واحد وادخل جمع المواصلة ان يقع احدهما عقب الآخر وقصد  
الرجال ما قبل اصحاب اي حصة مما ذكرناه لان جمع المقارنه لا يعمل في  
الصلواتين اذ لا يقعان في حاله واحد وارطل جمع المواصلة انه اذا وقصد  
بذلك ابطال التاويل المذكور اذ المرسل على شي من القسمين وعندى انه  
لا يعد ان يرسل على الثاني اذا وقع البحر في الوقت او وقعت المساحه  
بالرمز السائر من الصلاتين اذ اوقع فاصلا للزمن بعض الروايات في الاحاد



لا يحمل لفظها هذا التاويل الاعلى بعد كبر اوليها لاجل صحتها فاما ما لا يحتمل  
فاذا كان صحيحا في سنده وقطع العذر واما ما سجد باويله فمباح الى  
ان يكون القليل المعارض له اقوى من العمل بظاهره وهذا الحديث الذي  
في الكتاب ليس بعد باويله بل النعمان كرم من الباويل واما طاهره فان  
سب ان الجمع حقيقة لا ساول صور الباويل فالجمع فاعنه حتى يكون  
الدليل المعارض له اقوى مع ذلك الباويل من هذا الطاهر والحديث  
يدل على الجمع اذا كان على ظهر سر ولو لا وجود غيره من الاحاديث بالجمع  
في غيره هذه الحالة لان الدليل يفسد اسماع الجمع في غيره الا ان الاصل  
غدم جوار الجمع ووجوب ايقاع الصلاة في وقتها المحذور لها وجوار  
الجمع هذا الحديث قد علو بصفه مناسبة الاعسار بل من المحور  
العاوها لنزاد اصح الجمع في حاله البروك والعمل به اقل لقيام دليله  
اخر على الجواز في غيره هذه الصور اعني السفر وقيام ذلك الدليل  
على اعسار هذا الوصف ولا يمكن ان يعارض ذلك الدليل بالمفهوم من  
هذا الحديث لان المنطوق غمزاج وقوله ولذلك المغرب والعشا  
ربك في الجمع وطاهره اعسار الوصف الذي ذكره بينهما وهو كونه على  
طهر سر وقد دل الحديث على الجمع من الطهر والعصر والمغرب  
والعشا ولا خلاف ان الجمع مسموع من الصبح وعبرها ومن العصر والمغرب  
كما لا خلاف في حوار الجمع بين الطهر والعصر بعرفة ومن المغرب والعشا  
مزدلفة ونزاهنا سنا وطرا القياس في مسأله الجمع واصحاب اي  
حسنة يفسون الجمع المختلف فيه على الجمع المسموع اتفاقا وحاو  
الى الغا الوصف القارو من محل النزاع ومحل الاجماع وهو الاستغفار



الواقع من الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء امام طلقاً او في حالة العذر  
ومعهم نفس الحوار في محل الراجح على القياس في محل الاجماع والحتاج الى الغا  
الوصف الفارق وهو اقامه النسك **باب قصر الصلاة**  
**في السفر** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم وكان لا يريد في السفر على ركعتين وانما لم يرد وعثمان ذلك  
هذا هو لفظ رواية البخاري في الحديث ولفظ رواه في مسلم التروايد  
ولعلم ذلك وفي الحديث دليل على المواطبة على الفقه وهو دليل على  
رحان ذلك وبعض الفقهاء قد اوجب الفقه والفعل مجرد لا يدل على  
لان المحقق من هذا الدوام الرحان فوجد منه وما زاد فمستكول فيه  
ميرك وقد جرح قول السافعي في ان الامام اقره بل فاساً على قوله في  
ان الله يوم اقره بل والصحيح ان الفقه اقره بل اما اولاً فلو اطبه الرسول  
صلى الله عليه وسلم واما ثانياً فلما الفارق بين الفقه واليوم فان  
الاول يرى الدقة من الواجب خلاف الثاني وكان من عمر رضي الله عنه  
لا يرى العمل في السفر وقال لو كنت مسحاً لا تمت وقوله لا تريد لحمل  
لا يريد في عدد الركعات الفرض وحمل ان يريد لا يريد فعلاً وحمله على  
الثاني اولى لانه وردت احاديث عن عمر رضي الله عنه في سائر ما انه اراد ذلك  
ومثل ان تراد العموم فيد حل فيه هذا اعني الساقلة في السفر فساداً  
ودكره لا يكره وعثمان مع ان الحجة قائمه بفعل الرسول صلى الله عليه  
وسلم ليس من الله اعلم ان ذلك كان معمولاً به عند الامم لم يرد طرق  
الله السمع ولا معارض راجح وقد فعل ما لك رحمه الله في  
موطاه انقرة بالعمل **باب الجمعة والحديث الاول**



عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
من حاسم الجمعة فليغتسل الحديث الحديث صريح في الامر بغسل  
الجمعة وظاهر الامر بالوجوب وقد حاسم صريحاً لفظ الوجوب في  
حديث آخر فقال نعم الناس بالوجوب ساء على الظاهر وحالف الاثرو  
فقالوا بالاسحباب وهم محاجون الى الاعتداد عن مخالفه هذا الطاهر  
واولوا صفة الامر على البدب وهدد الوجوب على النابذ كما يقال  
حقد واجب على وهذا الباويل للمبى اصعف من الاول وانما يصار  
اليه اذا كان المعارض راجحاً في الدلالة على الظاهر واقوى ما عارضوا  
به من يومه يا يوم الجمعة فيها وسعت ومن اغتسل بالغسل افضل ولا  
يقاوم سنده سند هذه الاحاديث وان كان المشهور من سنده  
صححاً على مذهب نعم اصحاب الحديث وربما حمل انه نابذ وبلا  
مسكرها بعداً كبعد باويل لفظ الوجوب على النابذ واما غير  
هذا الحديث من المعارضات المذكورة لما ذكرناه من لا يبل الوجوب  
فلا يهوى دلالة على عدم الوجوب كقوة دلالة الوجوب عليه وقد  
نص ملك رحمه الله تعالى على الوجوب فحمله المحالفون ممن لا يمارس  
مذهبهم على كاهره وحي عنه انه رى الوجوب ولم يرد ذلك اصحابه على  
كاهره وفي الحديث دليل على ان الامر بالغسل بالمحى الى الجمعة المراد  
اراده المحى وقصد السروع فيه وقال ملك به واستنظر الانتقال  
من الغسل والرواح وغيره للاستعانة بذلك ولقد ابعد الظاهر  
ابعداً ابكاداً ان يكون محروماً من طلانه حسب لم يستنظر عدم الغسل  
على فامه ولاه الجمعة حتى لو اغتسل قبل الغروب كمن عنده تعلقاً



بإضافة الغسيل إلى اليوم في بعض الروايات وقد مر في الأحاديث أن الغسيل  
لأجل الروح المعنوية وقيل أن المقصود عدم بادي الحاضر من ذلك لا  
سأني بعد انما الجمعية وبذلك أقول لو قدمه بحث لا يحصل هذا المقصود  
لم يعتد به والمعنى إذا كان معلوماً بالضرورة قطعاً أو طمساً مقارناً للقطع وإساءة  
وعلى الحكم به أولى من إساءة محرد اللفظ وقد كافرنا في مثل هذا قاعدة  
وهو إقسام الأحكام إلى أقسام منها أن يكون أصل المعنى معمولاً وبفصله  
يحمل البعض فإذا وقع في مثل هذا فهو محل بطر ومما سئل مدعي الطاهر  
أن الأحاديث التي على فيها الأمر بالمحج أو الإساءة قد دل على توجه الأمر  
إلى هذه الحالة والأحاديث التي تدل على تعليق الأمر باليوم لا تساؤل  
تعلقه بهذه الحالة فهو إذاً محسب بذلك أبطل دلالة هذه الأحاديث  
التي تدل على تعليق الأمر بهذه الحالة وليس له ذلك ونحن إذا قلنا سئل  
بهذه الحالة فقد دلنا بهذه الأحاديث من غير إبطال لما استدلل به  
**الحديث الثاني** عن سهل بن سعد الساعدي قال رآب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قام فلبس ولبس الناس وراه وهو على المنبر ثم رفع يده  
اليمينى حتى سجد في أصل المنبر ثم عاد حتى فرغ من أجزائه ثم أقبل  
على الناس فقال أما الناس إنما صنعت هذا لئلا يأتوا بي ولعلوا أصلاً في  
لو طرأ على عليهما ثم عليهما ثم رفع عليهما ثم رفع وهو عليهما وهو عليهما  
أبو العباس بن سعد بن ملك الساعدي لأنه يروي وأبو سعيد عن الأضاح  
معه على أحرار خمسة مائة سنة إحدى وتسعين وهو من مائة سنة  
وهو أحرار مائة بالمائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه دليل  
على جوارده الإمام على أرفع مما عليه المأموم لقصد التعليم وقد بين ذلك



في لفظ الحديث وامام من هذا القصد فقد قيل بل اهتمه وراوا صحاح  
ملك او من قال منهم فقالوا ان قصد الكسب طلت ولايته ومن اراد ان يحبر  
هذا الاربعاء من معرفة يد التعليم واللفظ لاساولة والقياس لا يستقيم  
لانفراد الامم بل يوصف معبر تنفي المناسبه اعسار وفيه دليل على  
جوار العمل السبيل في الصلاة لكن فيه استحال على من حدد الكسب من العمل  
سلات خطوات فان منبر النبي صلى الله عليه وسلم ثلث درجات والملا  
كانت على العليا ومن ضرور ذلك ان يقع ما وقع من العمل على الارض  
بعد ثلث خطوات فالمرء له ثلث والذي بعد ربه عن هذا ان يدعي  
عدم الساوي من الخطوات فان التوازي شرط في الارطال او تنازع في لونه  
فان في كون فام هذه الصلاة فوق الدرجة العليا وفيه دليل على جوار  
اقامه الصلاة او الجماعة لغرض التعليم كما صرح به في لفظ الحديث والرواية  
الاحيرة مدوهم اسرار في الركوع ورعا هو في هذا ما فيه الفا للتعقيب  
لكن الرواية الاولى من ان السور كان بعد من القيام من الركوع والمعني  
الها او حب لانها من ودلالة الفاعل التعقيب طاهره والمصير الى الاول  
اوحب **الحديث الثالث** عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال  
جاء رجل والنبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فخطب فقاموا معه فقامت  
ياقوتة فقال لا مال فقم فخرج ركنين وفي رواية بعد ركعتين احلف العلاء  
في من دخل المسجد والامام خطب هل يركع ركني النجبة حسد ام لا ذهب  
السامعي واحمد والرا صاحب الحديث ان انه يركع لهذا الحديث وغيرهما  
هو اصرح منه وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا جاء احدكم المسجد  
والامام خطب فليركع ركعتين وليسبح فيهما وذهب ملك وابو خنيفة



الى انه لا يركعها لوجوب الاستعمال بالاستماع واستندل علي ذلك بقوله  
 صلى الله عليه وسلم اذا قلت له صاحبك والامام لخطب فعد لعوت قالوا  
 فاذا امسح من هذه الكلمة مع كونها امراً معروفاً وسبباً عن مكر في زمن  
 سدر فلان امسح من الركعتين مع كونها مستنوبين في زمن طويل من زمان الاول  
 ومن قال بهذا القول يحتاج الى الاعتداد عن هذا الحديث الذي ذكره المصنف  
 والحديث الذي ذكرناه وقد دروا فيه اعتدالات في بعض ما ضعف ومن  
 مشهورها ان هذا المحموص بهذا الرجل المعين وهو سليل العطفاني  
 على ما ورد منه برحابة في روايه اخري واما حصن يدلك على ما اشاروا اليه  
 لانه كان معتزاً واريد قنانه لشرفه العيون ربه مدق عليه وزعماسد  
 هذا فانه صلى الله عليه وسلم امره لان يقوم للركعتين بعد جلوسه وقد  
 قالوا ان رعي الحية يعون بالجلوس وقد عرف ان الحصص علي خلاف  
 الاصل ثم سجد الحمل عليه مع صفة العموم وهو له اذا جاء احدكم يوم  
 الجمعة والامام لخطب فهذا نعم نزل بهم الحصص لهذا الرجل وقد  
 تاولوا هذا العموم ايةً باساول مستنكره وافوى من هذا العذر ما ورد  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد حتى فرغ من الركعتين فحمد يكون المانع  
 من عدم الركوع مسعياً عند الركوع وعلى هذا ارد الصبيحة التي فيها العموم  
**الحديث الرابع** عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لخطب  
 خطبتين وهو قائم يقرأ بهما مجلساً الخطبان واحساناً عند الجمهور من  
 الفقهاء فان استندل بفعل الرسول لهما مع قوله صلى الله عليه وسلم اني  
 ذلك نظروا وفي ان يكون اقامه الخطبتين دالاً على كونه الصلاة  
 فانه ان لم يكن كذلك كان اسدلاً لا مجرد الفعل وفي الحديث دليل على الجلوس



من الخطئين ولا خلاف فيه وقد قيل ركسه وهو منقول عن اصحاب  
السامعي رحمه الله وهذا اللفظ الذي ذكره المصنف لم افع عليه منه  
الصيغة في الاصح من اراد به محبة فعليه ابرار **الحديث**  
**الخامس** عن اي هريم رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال اذا قلت اما حبك انصت يوم الجمعة والامام خطب فقد  
بغال اعمالكم واولع اعمالكم واللغو واللغو واللغو فما لم يورد الكلام وما لا حبر  
فيه وقد رتلوا على الحمدة والحدث دليل على طلب الانصاف في الخطبة  
والشافعي يري وجوبه في حوالا ريعان وفي من عداهم قولان هذه هي  
الطريقة المختارة عندنا واحلف الفقهاء ايضا في انصاف من لا يسمع  
الخطبة وقد يستدل بهذا الحديث على انصافه ولو علمه بلون  
الامام وهذا عام بالسببه الي سماعه وعدم سماعه واستدل به المالكية  
كما قدمناه على عدم لحمه المسحوق من حيث ان الامر بالانصاف امر معروف  
وامر مقرر فادامس مع قلة زمانه وقلة شعله ولان يسمع  
الركعتان مع كونها سنة وطول الاستعمال فيهما وطول الزمان بهما اولي  
**الحديث السادس** عن اي هريم رضي الله عنه ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال من اغسل يوم الجمعة راح في الساعة الاولى  
وكاغفر عنه ومن راح في الساعة الثانية وكاغفر عنه ومن راح  
في الساعة الثالثة وكاغفر عنه ومن راح في الساعة الرابعة وكاغفر  
عنه ومن راح في الساعة الخامسة وكاغفر عنه فاذا  
خرج الامام حصر من الملائكة سبع الاكر الكلام عليه من وجوه **الاول**  
احلف الفقهاء ان الاصل السبيل الى الجمعة او الدهر واحار



السامع رحمه الله الكبير واحسان ملك رحمه الله الدهير واسندك  
الملك تلهذا الحدث وحمله الساعات على الاحرا الرمايه التي قسم فيها  
الى ابي عسر حروا والذين يحارون الدهير يحارون الى الاغندار عنه  
وذلك من وجوه **احدها** يد سارع في ان الساعه حصه في هذه الاجرا  
في وضع العرب واستعمال السرع ساعلي انما سعلو لحسان وامر اجه  
لا لا تذل عليه لم جرعاده العرب بذلك ولا احال السرع على اعسار  
مثله حواله لاسد فيها وان يد ذلك بدليل حور واي لفظ الساعه  
وحملوها على الاجرا التي يقع فيها المرات ولا بد لهم من دليل مريل للباو  
على هذا القدر وسيد لرمته ثني **الوجه** الثاني ما يوحد من قوله  
من اعسل غم زاح والرواح ما يكون الا بعد الرزاق فحاو طوا على حصه  
راح وحور واي لفظ الساعه ان عبت انما حصه في الحر من ابي عسر  
واعترض عليهم في هذا بان لفظ راح يحمل ان راد بها محرد السير في  
اي وقت كان فما اول ملك **قوله** فاسعوا الي ذكر الله على محرد السير  
لا على الشدة والسرعه هذا معني قوله وليس هذا التاويل بعد في  
الاستعمال **الوجه** الثالث قوله في بعض الروايات والمهر والمهر  
بده والمهر المائلون في الهاجرة ومن حرج عند طلوع الشمس مثلا او  
بعد طلوع الفجر لان قال انه محمروا عرص على هذا بان يكون المحرد  
من مهر المنزل وركه في اي وقت كان وهذا تعيد **الوجه** الرابع  
بعضي الحدث انه بعد الساعه الحامسه محرج الاملاك ونظوي  
المليكه الصخر لاستماع الذكر وخروج الامام الماكون بعد السادسة  
وهذا الاسكال اما اذا جعلنا الساعه هي الرمايه اما اذا



جعلنا عيان عن رب منازل السامعين فلا تروى هذا الاشكال  
**الوجه** الخامس يعني ان يساوي مراتب الناس في كل ساعة وكل من  
 اتى في الاولى كان بالمقرب مدته وكل من اتى في الناحية كان بالمقرب  
 بقرة مع ان الدليل يعني ان السابق لا يساويه الا لاحق ثم الذي يليه  
 ويمكن ان يقال في هذا ان التفاوت يرجع الى الله تعالى واعلم ان بعض هذه  
 الوجوه لا بأس به الا ان رد على المذهب الاخر اننا اذا خرجنا عن ساعات  
 الرمايه لم يبق لنا مرد منقسم فيه الحال الى خمس مراتب بل يعني ان  
 تفاوت الفعل بحسب تفاوت السبق في الاسرار الى الجمعه وسائر من  
 مراتب كبره حدافان بل ان يكون لنا مرد لا يكون فيه التفاوت  
 الشديد والامر في العدد بعد دفع هذا الاشكال جعل الوقت  
 من الهجره مفسوما على خمسة احوال يكون ذلك مرداوات ستم ذلك  
 لوجهين احدهما ان الرجوع الى ما سطر من قسم الساعات  
 عسراولي اذا كان ولا بد من الحواله على امر حقيقي عن الجمهور فان هذه  
 القسمه لم تعرف لاصحاب هذا العلم ولا استعملت على ما استعمله الجمهور  
 وانما سد فعيها لوبد ذلك الاشكال الذي يعني من ان خروج الامام  
 لسر عقبه الخامس ولا حظور المليك لاستماع الدوا الساني باب  
 القائلين ان التجرافه بل لا يقولون بذلك على هذه القسمه فان القائل  
 فابلان فابل يقول برب منازل السامعين على غير قسم هذه الاجزاء  
 الخمسه وقابل يقول بقسم الاجزاسنيه الى الروال والقول بقسام هذه  
 الوقت الى خمسة الى الزوال يكون مخالفا للكل وان كان قد قال في قابل  
 فليكن بالوجه الاول وقد يلعب شي من هذا من بقسام الساعه الى الاجزاء



**الوجه الثاني** من الكلام على الحديث انه يعني ان السهم يقرب  
وقد ورد في حديث آخر كالمهدي يده وكالمهدي يفره الى اخره فيدل  
ان البقر هو الهدي ويشاهد هذا الهدي هل يطلو على مثل هذا وان  
من الترمهه تاهل بقره مثل هذا ام لا وقد قال به بعض اصحاب الشافعي  
وهذا اقرب الى ان يؤخذ من لفظ ذلك الحديث ولو كان لما دل ذلك  
نفس هذا او من المراد منه ذكرناه هاهنا **الوجه الثالث** لفظه  
البدنه في طاهرها انها من طلقه على الابل محه وصيه بها لانها فوكت بالبقره  
وبالكثير عند الاطلاق وقسم السبي لابلون مسمما ومعا لا وقيل ان اسم  
البدنه يطلو على الابل والبقر والعنم لكن الاستعمال في الابل اعلم  
عنه بعض الفقهاء ونسب على هذا ما اذا قال الله على ان اصحي سده ولم يبدع  
بالابل لفظا ولا سه وقار الابل موجوده هل يعرفه وحيث ان السافيه  
احدها العنم لان لفظه البدنه او عالبه ولا تعدل عنه والساني  
انه مفهوم مقامها بقره او سبع من العنم حلالا على ما علم من السبع من اقامتها  
مقامها والاول اقرب وان لم يوجد الابل فقبل يصدر الى ان يوجد  
وقيل هو مفهوم مقامها البقره **الحديث السابع** عن سلمه بن الأكوع  
وكان من اصحاب الشجره رضي الله عنه قال جاءه بي مع السبي الى الله  
عليه وسلم الجمعة ثم نه برف وليس للحيطان كل بسط طله وفي لفظ  
كما جمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رالت الشمس ثم رجع  
فسمع النبي وول الجمعة عند جمهور العلماء وقت الظهر فلا يجوز قبل الزوال  
وعند احمد واسحاق حوارها صله ورجعها مسك يده الحديث لهذا  
المذهب في ذلك حب انه يقع بعد الزوال والخطبان والصله مع ما

ان اسم

دري



روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بها الجمعة والموافقين وذلك  
بقي زمانا بعد فيه الطل حسب كانوا يصرفون منها وليس للجزءان  
كل يستطل وربما بقي ذلك ان يكون واقعه قبل الزوال او حطابها  
او بعدها واعلم ان قوله ليس للجزءان في يستطل به بل يعني طل يستطلون  
به ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم ولم يحرم ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يقرأ الجمعة والموافقين وانما كان يقتضي ذلك ما يؤم لو كان  
مع اصل الطل على ان اهل الحساب يقول ان غمر المدة خمسة وعشر  
درجة او ما يقارب ذلك فاذا اعلاه الانقاع يكون سبعة وعشرين فلا تسامت  
الشمس البروز واد الم تسامت لم يكن طل العياد خمسة حقيقة بل لا بد له  
من طل فامسح ان يكون مع اصل الطل والمراد بطلي ابراهيم للاستقلال  
ولا يلزم من ذلك وقوع الصلاة ولا شئ من حطابها قبل الزوال وقوله لم  
يفتح الحميم وسدد المكيون أي نعم الجمعة واصل الفيل محم  
بالطل بعد الزوال فان الخلق على مطلق الطل ثمار لانه من فاع  
اذا رجع وذلك فيما بعد الزوال **الحديث الثامن** روي  
عن رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة  
الجمعة المبرور المبرور السجدة وقيل اي على الاسنان حين فيه  
دليل على اسجباب فراه هاتين السورتين في هذا المحل وله ملك  
الامام فراه السجدة في صلاة الفرض حسنة التحليل على المأمومين  
وحصر نعم اصحابه الراهه به في صلاة السجدة فلي هذا لا تكون مخالفا  
لمصهي هذا الحديث وفي المواظبة على ذلك امر احر وهو انه ربما  
ادى الخيال الى اعتقاد ان ذلك فرض في هذه الصلاة وفي مذهب  
ملا



ملك رحمه الله حيايه هذه الدريعه فالذي ينبغي ان يقال اما القول  
بالاذه من مطلقا فاما بالحديث واذا السبي الحال الى ان يعهد  
المفسد مسعى ان يترك في بعض الاوقات دفعا لهذه المفسده وليس  
في الحديث ما يقتضي فعل ذلك دائما فانه ما قويا وعلى كل حال فهو مستحب  
وقد يترك المستحب لدفع المفسده المصروفة وهذا المقصود يحصل  
بالتواني في بعض الاوقات لاسيما اذا كان يحصره الجهال ومن لحاق منه  
وهو هذه الاعمال الفاسده **باب العدد من الحديث**

**الاول** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه  
وسلم وابا بكر وعمر وعثمان يصلون العيدين قبل الخطبه لاحلاف من  
السعائير المطلوبه شرعا وقد بواصرها الذي يقطع العدد ويعني عن  
احمار الاحاد وان كان هذا الحديث من احاد ما يدل عليها وقد  
كان للمجاهليه بومان معد ان للعب فاد الله تعالى المسلمين بهما هذين  
اليومين الدين رطهر فيهما كبر الله تعالى ومحمد ومحمد وتوجيه  
ظهور **اشان** تعاطط المشركين وقيل انهما فعان <sup>عليه</sup> ما انعم الله تعالى من  
العبادات الي في وقتها فعند الفطر شكر الله تعالى على اتمام صوم  
رمضان وعند الاصحى شكر الله تعالى على العبادات الواقعه في العشره  
واعظمها اقامه وطبقه الحج وقد سبانه ان الله لا يقدمه على الخطبه  
في صلاه العيدين وهذا الحديث يدل عليه وقيل ان كاسمه عبروا  
ذلك وجميع ما له خطبه من الصلوات فالله لا يقدمه فيه الا الجمع  
وخطبه يوم عرفة وقد فرق بين صلاه العيدين والجمع بوجهين احدهما  
ان صلاه الجمع فرض عين بالناس من خارج المصدا ويبدل حل وقتها



بعد ان سارهم في اسعالمهم وعصر فاهم في امور الدنيا فعدوا الخطبة عليها  
حتى سلاح الناس ولا يعولهم الفرص لا سيما فرض لا يسهل على وجهه وهذا  
معدوم في دولة العبد بن الساني انه دولة الجمع هي دولة الطهره  
وانما قدرت سرايطها الخطبان والسرط لا ماخر وسعد رمقارنه  
هذا الشرط المستزوط ولم يرد بعد منه وليس هذا المعنى في الآية الويد  
ادالسه مقه ورم عن سي احري بشرط حتى لرم ذلك الشرط **الحديث**

**الثاني** عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال خطب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يوم الاحد بعد الصلاة فقال من يبيع لاسا وسك نسكا فقد اثنى  
النسك ومن نسك قبل الصلاة ولا نسك له فقال ابو بردة بن سيار حال  
البراء بن عازب يا رسول الله اني يسك ساني قبل الصلاة وعرف ان اليوم  
يوم اكل وشرب فاحسب ان يكون ساني اول ما يدخل في سبي وقد حثني  
وهديته قبل ان اتى الصلاة قال شاتك شاه لح قال رسول الله فان عند  
عنا قاهي احب الي من سائر محري عني قال نعم وان لخرى عن احد بعدك  
البراء بن عازب بن الحارث بن عدي ابو عمار ويقال ابو عمداه ماري اوي  
نزل الكوفة ومات بها في رمن مضعب بن الربيع متفق على اخراج وانويرة  
بن سار اسمه هاي بن سار وفضل هاني بن عمرو وفضل الحارث بن عمرو وفضل  
ملك بن زهير ولم يحلفوا انه من بني وسموه هاني بن عمرو بن بياركان  
غفيا بد رتاسد العقه الباسه مع السبعين في قول جماعة من اهل  
السيرة وقال الواقدي انه توفي في اول خلافة معاوية والحدث دليلك  
على الخطبة لعبد الاصم ولا خلاف فيه وكذلك هو دليل على تقديم  
الصلاة عليها لما قدمناه والسك هاهنا راد به الدسحه وقد استعمل



فيها كثيرا واستعمله بعض الفقهاء في نوع خاص من الدماء المرافة في الحج وقد  
استعمل فيما هو عام من ذلك من العبادات ومنه يقال فلان يسكن ابي  
معبد وقوله من ابي لا سا ويسكن يسكا اي مثله لا سا ومثله يسكا  
وقوله فعدا ما بال النسك معناه والله اعلم فقد اصاب مسرورة النسك  
او ما اصاب ذلك وقوله ومن يسكن قبل الصلاة فلا تسكن له يعني ان ما  
دخل قبل الصلاة لا يقع محررا عن الاصححة ولا شك ان الظاهر من اللفظ ان  
المراد قبل فعل فان اطلاق لفظ الصلاة واراذه وقتها خلاف الظاهر  
ومذهب الشافعي اعسار وقت الصلاة ووقت الخطمين فاذا مضى ذلك  
دخل وقت الاصححة ومذهب غيره اعسار فعل الصلاة الخطمين وقد  
ذكرنا انه الظاهر والحدث نفي اعسار الصلاة ولم يعرفوا اعسار  
الخطمين لانه لما كانت الخطمان مقفودين<sup>2</sup> هذه العبادة اعتبرها  
الشافعي وقول النبي صلى الله عليه وسلم شاتك ساء لم دلالة على ابطال  
كونها مستكاثمة دليل على ان المأمورات اذا وقعت على خلاف مقصدي  
الامر لم تعد ربيها بالحمل وقد فرقوا في ذلك بين المأمورات والمهيئات  
فقدروا في المهيئات بالنسيان والجهل بما جاز في حديث معاوية من  
من الحكم حين ركب في الصلاة وروى عنهما هان الله وود من المأمورات  
اقامه مع الحملها وذلك لاحتصل الابقاعها والمهيئات مخرجها بسبب  
مقاصدها امحيا المكلف بالانكفاء عنها وذلك انما يكون بالتعمد  
لا ريباها ومع النسيان والجهل لم يقصد المكافاة بركاب المنهي فعد  
بالجهل منه وقوله ولن يحري عن احد بعدك الذي احب فيه فتح الباء  
معني يعصي حري عي اي فقي وذلك الذي فعله لم يقع يسكا فالذي



التي بعد لا تكون قضاة عنه وقد صرح الحدوث بحصر التي رده  
 لحراها في هذا الحكم عما امد به بسبب دحجه فامسح قياسي غيره عليه  
**الحديث الثالث** عن جندب بن عبد الله الحجلي رضي الله  
 عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوما الحرام فخطب ثم دخل وقال من  
 دخل قبل ان يهبط فليدخ احري مكانها او من لم يدخ فليدخ باسم  
 الله حدثت عن عبد الله بن سفيان حلي من حمله علي وهو حي من حمله  
 مسوق علي اخرج حديثه مات سنة اربع وستين والحدث الذي رواه  
 في معنى الحديث الذي بعده وهو اذ حل في الطهور في اعتبار الاله لا  
 من الاول من حيث ان الاول اقصي بعلو الحكم بلفظ الاله لا الاله حرا  
 على طاهره اقصي انه لا حري الاصحبه في حق من لم يصله بلاء العبد  
 اضلا فان ذهب اليه فهو اسعد الناس بظاهر الحديث والافالوا  
 حب الخروج عن الطاهر في محل البحث وقد استدل بصحة الامر  
 في قوله عليه السلام فليدخ احري احدى طائفتين امام يرى ان  
 الاصحبه واحبه وامام يرى انهما شرفا وعيه الاصحبه او  
 بعير ذلك من غير اعتبار لفظ في المعين وانما قلت ذلك لان اللفظ  
 المعين الاصحبه من صفة النذر او غيرها قليل يادر وصيغه من  
 قوله من دح صفة عموم واسعرا في حق كل من دح قبل ان يهبط وقد  
 ذكرت للناس قاعده ومهمدا اصل وسر بل صغ العموم التي رد لنا  
 من القواعد على الصور النادره امر فستكره على ما قرر في قواعد التاويل  
 في اصول الفقه واذا هو هذا وهو اسعد حمله على الاصحبه المعينه  
 بالنذر او غيره من اللفاظ على التردد في ان الاول حمله على ما سبق له الاصحبه



معينه بعد اللفظ وحمله على اسد الاصحبه من عرسه وبعده  
**الحديث الرابع** عن جابر قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم  
يوم العيد فبدأ بالسلام قبل الخطبه بلا اذان ولا اقامة ثم قام متوكئا  
على يلال فامر يهوى الله وحث على طاعته ووعظ الناس ودرهم ثم  
مضى حتى اى السافو عظمى وذكرهن وقال يا معسر النساء صدقوا لكن  
اكرحطب حرم فقامت امراء من سرطه الساسفقا الحدين فقالت لم يرسو  
الله قال لاكن بكرن الشكالك وسكرن العسبر قال فحصلت بهد  
من حلهن في يوم يلال من اوطا طهن وحوامهن اما الابداه بالسلام  
فيل الخطبه بعد ذكرناه واما عدم الاذان والاقامة له يوم العيد  
فمعه عليه وكان سبه لخصم الفرايين بالاذان عسرا لها بدك عن  
النوافل واطهار السرورها واثار بعضهم الى معني احرو وهوانه لودعي النبي  
صلى الله عليه وسلم اليها لوجب الاحابة وذلك منافي لعدم وجوبها  
وهذا احسن بالنسبة الى من يرى فرض الجماعة فرض على الاعيان  
وهذه المقاعدة التي ذكرها الراوي من الامر يهوى الله والحث على  
طاعته والموعظة والذكر هي مقاعدة الخطبه وقد عد بعض الفقهاء  
من اركان الخطبه الواجبه الامر يهوى الله وبعضهم جعل الواجب  
ما يسمى خطبه عند العرب وما سادى به الواجب في الخطبه الواجبه  
سادى السنه في الخطبه المستسونه وقوله عليه السلام بهد من فالك  
اكرحطب حرم فيه اساره الى ان الصدقة من دوافع عدان حرم وفيه  
اشارة الى الاعلاط والبعث مما لعله سعت على ازاله العيب والدين  
الذي تنصف به الانسان وفيه اية بالعبايه مما سدد الحاجه اليه  
من



من المحاطين وفيه يدل الصحة لم يخاح اليها وقوله فقامت امرأه  
من سبط السامية لم وجرها ان احدهما مذهب اليه بعض الفقهاء الا  
دبا من الابد ليسين انه بعدو وبه تحف من الراوي وكان الاصل  
في سفله النساء فاحل طيب الفاء للامرفه بارت طار وبيد هذا انه  
ورد في كتاب من اي سبب والنساي من سفله النساء وفي رواية اخرى  
قامت امرأه من غير عليه النساء الوجه الثاني يعرر اللفظ على  
الصحة وهو ان اللفظ من الوسط الذي هو الخار وبهذا فسرهم  
من عليه النساء وخيارهن وعند بعض الرواة من واسطه النساء وقوله  
سفعما الحدس الاسفع والسفعما من اصحاب حده لون يخالف لونه الاصل  
من سواد وجهه وغيره ويعلمه صلى الله عليه وسلم بالسكاه وكفران  
العسر دليل على حرم كفران النعمة لانه جعله سببا لدخول النار  
وهذا السبب في السكاه خور ان يكون راجعا الى ما يتعلق بالزوج وحده  
حقه وتخور ان يكون راجعا الى ما يتعلق بالله تعالى من عدم شكره والاسكاه  
لقضائه واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد تردد ذلك في حق من هذا  
دسه فكيف يمر له من دنوب اكثر من ذلك لمرء الصلاه والعد  
واحد له وفيه من هذا الحدث الطلب للفقراء عند الحاجة من  
الاعسار وهذا حسن هذا الشرط الذي ذكرناه وفي مبادره السكاه لك  
والبدل لما العمن المحر اليه مع صنوا الحال في ذلك الرمان ما يدل على  
رفيع قيامهم في الدين وامثال امر الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا  
يوجد منه حوار بهد والمرأه ما لها في الجملة ومن احار الله به وطلقا  
من غير قصد مقدار معين فلا بد له من امر رابد على هذا مخرجه



العموم في جوار الله مدقة وكذلك من حصص بعد اربعين **الحديث**  
**الحامش** عن امر عظمه لسنه الانصارية قال امر يا نبي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان يخرج في العبد بن العوان وودوات الخدور واعر  
الختن ان تغزلن مع صلى المسلمين في لفظ كتاب يوم مران يخرج يوم العبد  
حي يخرج البكر وحي يخرج الخبيص فيكبرن تكبيرهن ويدعون بدعا من  
يرجون ركه ذلك اليوم وطهرته ولسنه بقم النون وفتح السين  
المهملة بعدها باسماءه احر الحروف ثم ياتي وقبل لسنه ثون  
وبياوشين معجم واحلف في اسم اسما فقبل لسنه ثون الحارث وقبل  
لسنه ثون كعب والطريق جمع عائق قبل هي الحارث به حن تدرك والمفقر  
بدل لسان المبالغة في الاحماع واطهار الشعار وفدكان في الوقت  
اهل الاسلام في حذر العلة فاحسح الى المبالغة باخراج العوان وودوات  
المحدور وفيه اشارة الى البرور الى المصلي هي لسنه العبد واعر  
الخمير ليس لحرمة ورهن فيه اذ الم يكن مسجدا بل امامبالغة  
في البرية محل العباد في وفيها على سبيل الاستحسان والاراهة  
حلوس من لا يصلي مع المصليين في محل واحد في حال اقامه الصلاة كما جازا  
معد ان به صلى مع الناس الست برجل مسلم وفولها في الرواية الاخرى  
رحون بركة ذلك اليوم وطهرته سبعة عليل خروجهن هذه العلة  
والفها وبعصم سننني حروح المسابه الى حاف من حو حها العسة

## **باب صلاة الشوف الحديث الاول**

عن عاسه رضي الله عنها قال حسفت الشمس على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فبغت مناديا سادى الصلاة جامعة فعدم تكبير



وصلى اربع ركعات واربع سجادات الكرام عليه من وجوه احوالها قولها  
حسفت الشمس يقال يفتح الحما والسنن ويقال حسفت على صيغته ما لم يسم  
فاعلم واحلف الناس في الحسوف والكسوف بالنسبة الى الشمس والقمر  
فقبل الحسوف للشمس والحسوف للقمر وهذا لا يصح لان الله تعالى الخلق  
الحسوف على القمر وقيل بالعكس وقيل هما معي واحد وبسبب لهذا  
احلاف الالفاظ في الاحاديث والخلق منها الحسوف والكسوف معاني  
محل واحد وقيل الحسوف دهاب النور كله والحسوف البعد اعني بعد  
اللون الثاني صلاة الكسوف على هذه السنة سنة مؤكدة بالاتفاق  
اعني كسوف الشمس ودليله فعل الرسول صلى الله عليه وسلم لها وجمعه  
الناس مطهرًا لذلك وهذه امارات لا عسار انما هي واما الحسوف القدر  
مردد فيها مذهب ملك ولم يخفها كسوف الشمس في قول الثالث  
لا بودن له لاه الكسوف اتفاقا والحدث بدل على انه سادى لها اله لاه  
حائمه وهو حجه لمن اسحب ذلك الرابع سنتها الاجماع للحديث المذكور  
وقد احلف الاحاديث في ثبوتها واحلف العلماء في ذلك والذي اجماره  
ملك والشافعي رحمهم الله تعالى ما يدل عليه حديث عائشة ورسول عباس  
انما ركعتان في كل ركعة فاما ان وركوعان وسجودان وودع مع  
ذلك اية تار هو ثلث ركعات واربع ركعات في كل ركعة وقيل في ركعة  
والشافعي ان ذلك اصح الروايات والحدث صريح في الرد على من قال انها  
ركعتان تسائر التوافل واعيد روا على الحديث بان النبي صلى الله عليه  
وسلم كان يرفع راسه ليحدر حال الشمس هل يحل ام لا فلما لم يرها الخلق  
ركع وفي هذا الاول ضعف اذا قلنا ان سنتها ركعتان كسائر التوافل



لكن قال بعض العلماء انه يرفع راسه بعد الركوع فان راي الشمس لم يحل ركع  
ثم يرفع راسه ويخبر امر الشمس فان لم يحل ركع ويريد الركوع هكذا لم  
يحل قاده الحلت سجد واعلمه فقد بدلك العمل بالاحاديث التي فيها التبر  
من ركوع في ركعه ثلاث واربع وخمس وهذا على هذا المذهب اقر من  
تاويل المتقدمين لانه حصل سنه ملاء الكسوف ذلك ويكون الفعل  
مساهدا له ملاء وعلى مذهب الاولين يريدون ان يخرجوا فعل الرسول  
صلى الله عليه وسلم في العبادات على المسروعية مع محالهم للقياس في  
زياده ما ليس من الافعال المسروعة في الملاء وقد اطلق في الحديث  
لوظة الركعات على الركوع **الحديث الثاني** عن ابي مسعود <sup>عقبه</sup>  
عن عمر والانساري البدرى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان الشمس والقمر اسنان من انا الله لحوق الله بهما عبادا وانما  
لا تسفهان لموت احد من الناس وادار اسمهما سافه ملوا وادعوا حتي  
تكشف قلوبكم في الحديث ركع على اعقاد الجاهلية في ان الشمس والقمر يسفهان  
لموت العظماء في قوله لحوق الله بهما عبادا اشار به الى انه سعي الخوف عند  
وقوع التعرّاب العلوية وقد ذكر اصحاب الحساب المسوف الشمس والتقيد  
اسبابا عادية وربما يعتقد معرفد ان ذلك سافي قوله عليه السلام لحوق  
الله بهما عبادا وهذا الاعقاد فاسد لان الله تعالى افعالا على الاسباب  
العادية وافعالا خارجة عن تلك الاسباب فان قدرته تعالى حاشية على  
كل سبب ومسبب يقطع ما ساف من الاسباب والمسببات بعضها على بعض فاذا  
كان ذلك فاصحاب المراقبة لله تعالى لافعال الدين عقدوا انصارا لولم  
يوحد الله وعموم قدرته على خوف العادة وافطاع المسببات عن اسبابها



اذا وقع شيء عرفت حدث عندهم الخوف لقوله اعفادهم في فعل الله تعالى  
ما سابه ذلك لا يمنع ان يكون من اسباب اخرى عليها العادة الا ان يشاء الله  
تعالى حررها ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم عند استناد هبوب  
الرياح سعيروا رجل خشبه ان يكون لرجل عادي وان كان هبوب الريح موجودا  
في العادة والمقصود بهذا الكلام ان يعلم انما دلوه اهل الحساب من سبب  
الاسوف لا ينافي كون ذلك محققا لعباد الله تعالى وانما قال النبي صلى الله  
عليه وسلم لان الاسوف كان عند موت ابيه ابراهيم فعلى امهاتنا اسفقت  
لموت ابراهيم فرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وقد ذكرنا ان اذا صليت  
صلاة الاسوف على هذا الوجه المذكور ولم يحل السجس امهاتنا على ذلك  
الصفة وليس في قوله فعلوا او ادعوا حتى يفسد ما بينكم ما يدل على خلاف  
هذا الوجهين احدهما انه امر بطلو الصلاة لا باله صلاة هذا الوجه المحصو  
ومطلو الصلاة شايخ الى حسن الخلا الثاني انا لو سلمنا ان المراد الصلاة  
الموصوفة بالوصف المذكور لقان لنا ان جعل هذه لمجموع الامرين اعني  
اله صلاة والدعاء ولا يلزم من كونها غاية لمجموع الامرين ان يكون غاية لكل  
واحد منهما على انفرادة فحار ان يكون الدعاء ممتدا الى غاية الاحل بعد  
الصلاة على الوجه المحصو مرة واحدة وتكون غاية لمجموع **الحديث**  
**الباب** عن عابثه رضي الله عنها ماتت حسفت الشمس على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس فاطال  
القيام ثم رجع فاطال الركوع ثم قام فاطال القيام وهو دون القيام الاول  
ثم ركب فاطال الركوع وهو دون الركوع الاول ثم سجد فاطال السجود  
وهو دون السجود الاول ثم فعل في الركعة الاخرى مثل ما فعل في الركعة



الاولى ثم انصرف وقد حلت الشمس فخطب الناس فحمد الله واثنى عليه ثم قال  
ان الشمس والعمراسان من ايات الله لا يحسبان الموت احد ولا الخيانة قادا  
راسم ذلك فادعوا وكبروا وصلوا وتصدقوا ثم قال يا امه محمد والله ما من احد اعلم  
من الله ان يوفي عنده او يري امه ما امه محمد والله لو تعلمون ما اعلم الحكم  
فلا ولا لستم تسموا وفي لفظ فاستحل اربع ركعات واربع سجودات اللام عليه  
من وجوه **احدها** ما سئل لفظ الحسوف بالسببه الى الشمس واقامه  
هذه الملاه في هذه جماعه وقد عدم **الباقي** قولها فاطال القيام لم  
يحدث فيه حدا وقد ذكروا انه لحوم من سور البقره لحديث اخر ورد فيه  
وقولها فاطال الركوع لم يحدث فيه حدا ودرا صاحب الشافعي فيه انه لم  
من ما به ايه واحباره غيره عدم الحديد بالامال يصير من خلفه وقولها  
فاقام ثم اطلال القيام وهو دون اقسام الاول يعني بسببه ان هذه الملاه  
يعني القيام الباقي عن الاول وقد عدم قول من استحب ذلك في جميع  
الصلوات وكان السبب فيه ان الناس في الركعه الاولى يكون اكثر  
مناسبت الخفيف في الناسه حدا من الملال والعمها انعموا على الفراه  
في هذا القيام الباقي اعني الدر قالوا في هذه الكفيه في ضلاه الكسوف  
وجمهورهم على فراه الفاعه منه الا بعض اصحاب مالك وكاه راها راعيه  
واحد ريد فيها ركوع والركعه الواحد لاسي الفاعه فيها وهذا يمكن ان  
يؤخذ من الحديث كما سنجد عليه في موضع ان سا الله تعالى قولها سجد  
فاطلال السجود يعني طول السجود في هذه الملاه وطاهر مذهب مالك  
والشافعي ان لا يطول السجود فيها ودرا الشرح ابواسحق السمراري عن  
اي العباس انه يطيل السجود كما يطيل الركوع ثم قال وليس <sup>بسه</sup> لان الشافعي



لم يذكر ذلك ولا نقل ذلك في خبر ولو كان قد اُحْطِ الى حال الفعل كما فعل في الفتحاء  
والركوع فليس ببل نقل ذلك في اخبار منها حدث ما شئ به رضي الله عنها هذا  
وفي حديث اخر عنها انها قالت ما سجد سجدًا اطول منه وكذلك نقل  
بطوله في حديث ابي موسى وجابر **الرابع** قولها ثم فعل في الركعة السابعة  
مثل ما فعل في الركعة الاولى ان العشاء السابعة دون العشاء الاولى وان  
الركوع السابعة دون الركوع الاول ولكن هل يراد بالقيام الاول من الركعة  
الاولى او الركعة الثانية وذلك الركوع اذ قلنا دون الركوع الاول هل  
يراد به الاول من الركعة الاولى او الاول من الركعة السابعة بطلوا فيه  
وقد رُحِّح ان المراد بالعشاء الاول من الركعة السابعة وبالركوع الاول من  
السابعة ايضا فيكون كل ركوع دون الذي يليه **الخامس**  
قولها الحمد لله فاسي عليه طاهر في الدلالة على ان صلاة الكسوف خطبة  
ولم يرد ذلك ملك ولا الوحي فانه قال عصر اساع ملك ولا خطبة ولكن يستعمل  
ويذكرهم وهذا خلاف الظاهر من الحديث لاسيما بعد ان ثبت انه اسدي  
عاسدي به الخطيب من حمد الله تعالى والساعة عليه والذي ذكر من العذر عن  
محالفة هذا الظاهر ضعف مثل قولهم ان المفقود انما كان الاحبار  
ان الشمس والقمر اسارا من ايات الله تعالى لا احسان لموت احد ولا الحياة  
للمرء على من قال ذلك في موت ابراهيم والاحبار عاراه من الجنة والنار رد  
حجته وانما اسبغناه لان الخطيب لا يحبر مقاصدها في تعيين بعض  
الايتيان بما هو المطلوب منها من الحمد والثناء والموعظة وقد يكون بعض  
هذه الامور داهية في مقاصدها مثل ذكر الجنة والنار وتوهم من ايات  
الله تعالى من هو ذلك حرماً **السادس** قولها دار اسم ذلك فادعها



وكبروا وادخلوا اختلف الناس في وقت صلاة الكسوف فبعض ما بعده صلاة  
النافلة الى الروايات وهذا ظاهر مذهب مالك ووصل الى ما بعده صلاة العشاء  
وهو في مذهب مالك اية ما وصل في جميع النهار وهو مذهب الشافعي ويستدل  
له بهذا الحديث فانه امر بالصلاة اذ اراد في ذلك وهو عام في كل وقت وفي  
الحديث دليل على استحباب الصدقة عند المحاور لاستسقاء البلاء المحدث

**السابع** قولها ما من احد اعز من الله تعالى ان يرى عبده او يرى امرته  
المبرقعون لله تعالى عن سمات الحديث ومسائره المحلوقين من رحلن اما  
ساكت عن التواقل وامام اول على ان يراد منه المنع والحماية من لوازم  
العبر فاطلو لفظ العبرة عليها من محار الملامه او على غير ذلك من الوجوه

السابعة في لسان العرب والامر في التاويل وعدمه في هذا قريب عند  
سليم البرية فانه حكم شرعي اعني الجوار وعدمه فموجدها بوجد سابرا لا  
الا ان يدعى مدعى ان هذا الحكم بالمواسر عن صاحب الشرع اعني المنع من التاويل  
سواء وطعنا فحصره بقوله بالمنع الصريح وقد ساعدني بعض حرمه الى

الكذب القبيح **الثامن** قوله لو يعلمون ما اعلم الى اخره فيه دليل على  
عليه معنى الخوف ويرحم الخوف في الموعظة على الاشاعة بالرحص لما  
في ذلك من التشبيب الى سباح النفوس لما حلت عليه من الاحلاد الى  
الشهوات ودال مرصها الخطر والطب الحادق تعامل العلم بصددها

لاما ردها **التاسع** قوله في لفظ فاستكمل اربع ركعات واربع سجود  
اطلقت الركعات على عدد الركوع وجاني موضع اخر في ركعتين وهذا هو  
الذي اسرنا اليه انه متفق من قال من اصحاب مالك انه لا يقرأ الفاتحة  
في الركوع الثاني من حيث انه اطلق على الصلاة ركعتين **الرابع**

حكام



عن أبي موسى الأسدي قال حسفت الشمس على زمن رسول الله صلى الله عليه و  
عليه وسلم فقام فرعا حسبي أن يكون الساعة حتى أتى المسجد فقام صلى تطول  
مام وركوع وسجود ما رآه يفعل في صلاة فظن قال أن هذه الآيات التي رسلها  
الله عز وجل لا يكون لموت أحد ولا لحياته الخ الله عز وجل رسلها لحوق بها  
عباده فادار اسم منها سبيًا فادعوا إلى دبر الله ودعا به واستغفاره استغفار  
الحسوع في الشمس لما تقدم وقوله فرعا حسبي أن يكون الساعة فيه أشار إلى ما  
ذكرناه من دوا المرافقة لفعل الله ولحدت الأسباب إلى العاديه على  
بشرها في مسانها وفيه دليل على جوار الاحار عما وجب الطن من شاهد  
الحال حب قال فرعا حسبي أن الساعة مع أن الفرع محتمل أن يكون ذلك  
ولمحتمل أن يكون لغيرة لما حسبي رسول الله صلى الله عليه وسلم من الروح أن  
كون لروح قوم عاد ولم خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنه كان سب خوفه  
والظاهر أنه بي على شاهد الحال أو قربه دلت عليه وقوله كما طول قام  
وركوع وسجود دليل أن يطويل السجود في هذه الصلاة وهو الذي قد منها  
أن أبا موسى رواه وفي الحديث دليل أن سنة صلاة الكسوف في المسجد هو  
المسهور عن العلماء وجمهور أصحاب مالك بن المسجد والمحرر أو المواب المشهور  
أن هذه الصلاة تسمى بالاحلا وذلك مقصدي لأن بعض يعرفه ويراقب  
حال الشمس فلو أن المسجد أرحح لكانت الصلاة أولى لأنها أقرب إلى  
و دراك الشمس في الاحلا أو عدمه وإيقامه لحاف من أخبارها فوات  
أقامها بان روح قبل اجماع الناس وروهم وقد تقدم الكلام على قوله عليه  
السلام لا حسفان لموت أحد ولا لحياته وأنه يرد على من اعتقد ذلك وفي  
قوله فادعوا اشاره إلى المبادر إلى ما أمر به ورسه إلى الالتجاء إلى الله تعالى



عند المخاوف بالدعاء والاستغفار إلى أن الدروب سبب اللابا والعقوبات  
العاجلة أياً ما كان الاستغفار والتوبة شيان للمخوارجي بهما زوال المخاوف

## باب الاستسقاء الحديث الأول

عن عبد الله بن زيد بن عامر المازني قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى  
موضع إلى القبلة يدعو وأحوال رداءهم على رءوسهم جهر فيهما القراء وفي  
لفظ إلى الله صلى الله عليه وسلم دليل على استحباب الصلاة للاستسقاء وهو مذهب جمهور  
المحققين عند أي حصة كان في الاستسقاء والذين يدعي وحالف أصحابه فوافقوا  
الحجامة وقالوا صلى الله عليه وسلم رءوسهم استحباب لا في حصة باستسقاء  
الذي صلى الله عليه وسلم على المنبر يوم الجمعة ولم يصح الاستسقاء قالوا ولو  
كانت سنة لما رها وفيه دليل على أن سنة الاستسقاء البرور إلى الله صلى  
الله عليه وسلم دليل على استحباب تحويل الرداء في هذه العبادات وحالف أبو حنيفة  
في ذلك وقيل إن سبب التحويل المعاول بعد الحال وقال من احتج  
بأن حصة الغنا قلب رداءه ليلون است على عاصم عند رفع اليدين في الدعاء  
أو عرف من طريق الوحي بعد الحال عند تغيير رداءه ولنا القلب من جهة  
إلى أخرى ومن ظهر إلى نظر لا يعمى السوء على العائق بل أي حاله أصبحت  
السوء أو عدمه في إحدى الحرمين فهو موجود في الأخرى فإن كان قد قتر  
من السقوط على تلك الحالة فيمكن منه من غير قلب والإلهام عدم ما ذكر  
من نزول الوحي بعد الحال عند بعد الرداء أو الإساءة لفعل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أولى من تركه محذور احتمال المحذور مع ما عرف من  
الشرع من محبة المعاول وفيه دليل على عدم الدعاء على الصلاة ولم يصرح  
ملوط الخطبة والخطبة لها عند مالك والشافعي بعد الصلاة وفيه حديث

أي هرون

هذا الحديث رواه أبو حنيفة في مسنده  
والمعتمد عليه في الاستسقاء



أي هديره قصصه وفيه دليل على استنفاذ القبلة عند دخول الرداء والرداء  
 ودليل على استحباب استنفاذ القبلة عند الدعاء عامة مطلقاً وفيه دليل على  
 الحر في هذه الصلاة والتحول المذكور في الحديث يكفي في الحصول مسماه محرد  
 القلب من الناس في البسار **الحديث الثاني** عن ابن مسعود عن مالك بن أنس عن رجل  
 دخل المسجد من باب الخود أو رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما الخطب فاستقبل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمام قال رسول الله هلك الأموال وانقطعت  
 السبل فادع الله تعالى يعيسا قال فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم  
 قال اللهم اعسا اللهم اعسا اللهم اعسا ولا والله ما يرى في السماء من سحاب ولا في  
 وما عسا ومن سلع من بيت ولا دار قال فطلعت من وراءه سحابة مثل البرق لما  
 توسطت المسما المسرعة ثم أمر طرت قال فلا والله ما رأينا السحابة سبياً قال ثم دخل  
 من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قام يحطب الناس  
 فاستقبله فأما وقال رسول الله هلك الأموال وانقطعت السبل فادعوا  
 الله تعالى أن يكسرها عنا قال فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال  
 اللهم حوالسا ولا عسا اللهم على الأكام والهراب ويرطون الأودية ومنايا  
 الشجر قال فطلعت وحر حسان في السحابة فسالت ابن مسعود عن  
 رضى الله عنه أهو الرجل الأول قال لا أدري قال رضى الله عنه رضى الله عنه  
 الحبال الصغار هذا هو الحديث الذي أسرنا إلى أنه استدلل به لا يحميه  
 في ترك الصلاة والذي دل على الصلاة واستحبابها لا ينافي أن يعجز الدعاء في  
 حاله أخرى وأما كان هذا الذي حري في الجمعة محرد دعاء وهو مسروق  
 حسب ما احتاج إليه ولا ينافي سرعة الصلاة في حاله أخرى إذا استدلت الحاجة  
 إليها وفي الحديث علم من أعلام النبوة في أحابه الله تعالى دعاء رسول الله صلى الله عليه



وسلم نفسه او ماله واردا بالاموال التي يورثها انقطاع المطر حلال الاموال  
الهامته والسبل الطرق وانقطاعها اما بعد المياه التي تعود المسافر  
ورودها واما استفعال الناس وشدة الحظ عن الصرب في الارض وفيه  
دليل على استحباب رفع اليدين في دعا الاستسقاء من الناس من عدا  
الي دعا ومنهم من لم يعد لحدث السن بقى طاهره عدم عموم الرفع لما عدا  
الاستسقاء في حدث احراسي بلات مواضع منها الاستسقاء ورويه  
وقد اول ذلك على ان يكون المراد رفعها في هذه المواضع وفي غيرها  
بدليل انه صح رفع اليدين عنه صلى الله عليه وسلم في غير تلك المواضع  
وصنف في ذلك سجدا ابو محمد المديري رحمه الله تعالى حرافره عليه  
والفرع سحاب منفرق والفرعه واحدة ومنه احد الفرع في الراس وهو  
ان يحل بعض راسي الصبي ويرك بعنه وطلع حبل عند المدرسه  
وقوله وما يساوي بين سلع من دارك لقله وما يسوي في السما من سحاب  
ولا قرعه لانه احتران السحابه كلعت من وراسلح فلو كانت سلع  
دارك لا يمكن ان يكون الفرعه موجوده ولكن حال سلع ويردوها ما سلع  
وبين سلع من بيت اودار لو كان وقوله ما راسا الشمس ستا اي جمعه  
وقد سن في روايه اخرى وقوله في الجمع الناس هلك الاموال  
بعض من كبره المطر وفيه دليل على الدعاء لاساك صرر المطر كما  
استحب الدعاء لبروله عند انقطاعه فان الحل معروا الاحكام جمع احم  
مثل جمع ام مثل اناق جمع عنق والاك جمع اكار مثل لب في جمع ثياب  
والاكار جمع ام مثل جبال في جمع جبل والاكار والاحات خراجها وهي  
البل المربع من الارض والفراب جمع صرب يعني الضاد وسوالدا



وهو من صغار الحبال وقوله ورطون الاودية ومساب السحر كل ما حصل  
المنفعة ويدفع المصدة وقوله وحر حامي سي بالشمس علم من اعلام السوء في  
الاسم كما سبوا مثله في الاستسقا **باب صلاة الخوف**  
**الحدث الاول** عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال  
صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف في بعض ايامه فقامت  
طائفة معه وطائفة بازالعدو وقصص صلى الله عليه وسلم ركعة ثم ذهبوا وجا الاخر  
فصلى بهم ركعة وقصص الطائفتان ركعة ركعة جمهور الامة على ما حكم صلاة  
الخوف بما صلاها النبي صلى الله عليه وسلم في رماسا ونقل عن ابي يوسف طاعة  
احد من قوله تعالى واذا كنت فيهم ودالك يقتضي تخفيفه بوجوده فيهم  
وقد يود هذا انما صلاة على خلاف المعتاد ومنها افعال مناهة فحور  
ان يكون المسامحة فيها سبب فضيلة امامه الرسول صلى الله عليه وسلم  
والجمهور يدل على ما ذهبهم دليل الناسي بالرسول والمخالفة المذكورة  
لاحل المصرون وهي موحودة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم كما هي موجبة  
في رماسهم المصرون فدعوا الى حرج ووث الصلاة على اذنها ودلك يقتضي  
اقامتها على خلاف المعتاد مطلقا اعني من الرسول وعمره واذا لم يجزها  
بعد الرسول صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي فعله فقد ورد عنه  
صلى الله عليه وسلم وجوه مختلفة في نفسه اذ انما يريد على العشرة من الناس  
من اثار الحل واعفد انه قد عمل بالحل ودلك اذا لم يتقايح مختلفه  
قول محتمل ومن القهها من رجع الصفات المنقولة وابوحسفة ذهب الى حد  
من عمر هذا الا انه قال بعد سلام الامام راي الطائفة الاولى الى موضع  
الامام فقصي ثم ذهب وقد اشرت عليه هذه الريبة ومثل انما لم ترد



في حديث واحار الشافعي رواية صالح بن حوار عن من صلى مع النبي صلى  
الله عليه وسلم صلاة الخوف واحلف اصحابه لو صلى على رواية من غدا  
هل يصح أم لا وقبلها صححه له صححه الرواية ورحم الرواية صالح بن  
حوار من باب ادب واحار مالك بن رحم الى دكرها سهل بن كريمة التي  
رواها في الموطا مرفوعة وهي بخالف الرواية المذكورة في الكتاب في سلا  
الامام وان فيها ان الامام يسلم ثم يصلي الطلعة الناس بعد سلامه والفقهاء  
لما رجع بعضهم بعض الروايات على بعض احادها الى دكر سبب الترجيح فانه  
يرجحون بموافقه ظاهر القرآن وتارة نكره الروايات وتارة يكون بعضها  
موصولا وبعضها موقفا واما بالموافقة للاصول في غير هذه الصلاة وتارة  
بالمعنى وهذه الرواية الى احادها ابو حنيفة يوافق الاصول في اربعة  
الطائفتين بعد سلام الامام واما ما احادته الشافعي ففيه قضا احد  
الطائفتين فوط قبل سلام الامام **الحديث الثاني** عن يزيد  
بن رومان عن صالح بن حوار عن من صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة  
داب الرقاع صلاة الخوف ان طائفة صفت معه وطائفة وحده العدة  
فصل بالدين معه رعدة ثم ثب فامنا وانما لانفسهم ثم سلم بهم الدين صلى  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هو سهل بن حنيفة هذا الحديث فهو  
محار الشافعي في صلاة الخوف اذا كان العدو في غير جهة القبلة ومعه  
ان الامام ينظر الطائفة الناس قائما في الناس وهذا في الصلاة المفقورة  
او الناس باصل الشرع فاما الرأفة فهل ينظرها فاما في الثالثة او قبل  
قيامه فيه اختلاف للفقهاء في مذهب مالك واذا قتل بانه ينظرها قبل قيامه  
فهل يفارقه الطائفة الاولى قبل يسجد بعد رفع راسه من السجود او بعد



الشاهد اختلف الفقهاء فيه وهذا ليس في الحديث دلالة على احد المذهبين  
 وانما يوجد طريق الاستسباط منه ومعنى الحديث ايضا ان الطائفة  
 الاولى سمى لانفسها مع بقاء صلاة الامام وفيه مخالفة للاصوات في غير هذه  
 الصلاة لكنه فيها رجح من جهة المعنى لانها اذا قصت وبوجهت الى وجه  
 العدو وفارعه من السجدة بالصلاة فوفرت مقصود صلاة الخوف وهي الحراسة  
 وعلى الصفة التي احارها ابو حنيفة بوجه الطائفة للحراسة مع كونها في  
 الصلاة فلا توفرت المقصود من الحراسة وربما ادى الحال ان يقع في الصلاة  
 الضرب والطعن وغير ذلك من مناصبات الصلاة لو وقع في هذه الصلاة  
 لو وقع خارج الصلاة وليس محذور ومعنى الحديث ايضا ان الطائفة سمى  
 لانفسها قبل فراع الامام وفيه ما في الاول ومعناه انه ما انما سمى حتى سمى  
 لانفسها وسلم هم وهو احسار السانعي وقول في مذهب ملك وظاهره  
 ملك ان الامام سلم هم وبعض الناس بعد سلامه وربما ادعى بعضهم ان  
 ظاهر القرآن يدل على ان الامام سطرهم وسلم هم ساعلي انه فتم من قوله  
 فليصلوا معك اي بعد الصلاة التي بعد للامام فاذا سلم الامام هم فقد  
 صلوا مع النبي واذا سلم قبلهم فلم يصلوا معه البقية لان السلام من النبي  
 وليس بالقوي الظهور وقد سئل بلفظ الراوي من روي ان السلام من  
 الصلاة من حيث انه قال صلى بهم الركعة التي بعثت فحلم من صلى معه ما سمى  
 ركعة ثم اتى بلفظ لم يسموا لانفسهم ثم سلم بهم فحلم مسمى السلام من احدا  
 عن مسمى الركعة الا انه ظاهر ضعيف واقوي منه في الدلالة ما دل على ان  
 السلام من الصلاة والعمل بالقوي الدليل من معنى **الحديث الثالث**  
 عن جابر بن عبد الله الانصاري قال سمعت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم



صلاة الخوف فصعونا صعبين خاف رسول الله صلى الله عليه وسلم والعدو  
 مساو من القبلة وكبر النبي صلى الله عليه وسلم وكبرنا جميعاً ثم ركبنا جميعاً  
 ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدرنا بالسجود والصف الذي يليه  
 وقام الموحري في بحر العدو فلما فني النبي صلى الله عليه وسلم السجود وقام  
 الصف الذي يليه انحدر الصف الموحري بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف  
 الموحري وتاخر الصف المتقدم ثم ركب النبي صلى الله عليه وسلم وركبنا جميعاً  
 ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدرنا بالسجود والصف الذي يليه  
 الذي كان موحراً في الركعة الأولى وقام الصف الموحري في بحر العدو فلما  
 فني النبي صلى الله عليه وسلم السجود والصف الذي يليه انحدر الصف  
 الموحري بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم وسلمنا جميعاً ما  
 حابر مكانه مع حرسكم هو لا بامرهم دثره مسلم بتمامه وذكر البخاري طرقات  
 منه والله صلى الله عليه وسلم الخوف مع النبي صلى الله عليه وسلم في العدو والسابقة  
 عروه داب الرقاع هذه كفته الصلاة إذا كان العدو في جهة القبلة فانه  
 سأل الحراسه مع كون الظل مع الامام في الصلاة وفيها الناحية عن الامام لاجل  
 العدو والحدث يدل على امور **أحدها** ان الحراسه في السجود لا في الركوع  
 وهذا هو المذهب المشهور وحكي وجهه عن بعض اصحاب الشافعي انه لم يحرس  
 في الركوع ايةً نا والمذهب الاول لان الركوع لا يمنع من ادراك العدو والعدو  
 والحراسه ممكنه معه بخلاف السجود **الثاني** المراد بالسجود الذي  
 سجده النبي صلى الله عليه وسلم وسجد معه الصف الذي يليه هو السجود  
 جميعاً **الثالث** الحدث يدل على ان الصف الذي يلي الامام يسجد معه  
 في الركعة الاولى والحرس الصف الثاني بينها وبين الشافعي على خلافه وهو ان



الهدف الاول محرس في الركعة الاولى فقال بعض اصحابه لعله سبي او لم سلمه  
 الحديث وحماه من العوامين وافقوا الصحيح ولم يدكر بعضهم سوي ما دل عليه  
 الحديث كالي اسحق الشيرازي وبعضهم قال بذلك ساعلي المسهرور عن الشافعي  
 ان الحديث اذا صح مذهب له وسر له واما الخراسانيون فان بعضهم سغ  
 عن الشافعي كالعراقي في الوسيط ومنهم من ادعى ان في الحديث رواية كذلك  
 ورحم ما ذهب اليه الشافعي بان الهدف الاول يكون حجه لمن حلفه ويكون  
 سائرا له عن اعين المشركين وتناه اقرب الى الحراسه وهو لا يطالبون بآرار  
 تلك الرواية والبرحم اما لمون بعدها **الرابع** الحديث يدل على ان الحراسه  
 تساوي فيها الطائفتان في الركعتين ولو حرس طائفة واحدة في الركعتين  
 معاني صحه صلاحهم خلاف لاصحاب الشافعي **باب الحارس الحديث**  
**الاول** عن ابي هريره رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الحارس  
 في اليوم الذي مات فيه وخرج هم الى المصلي فقف بهم ولو ارادوا فيه دليل  
 على حوار بعض النعي وقد ورد فيه بي فحتل ان حمل ذلك على النعي لغیر غرض  
 دسبي مثل اطهارا لتفجع على الميت واعطاهم حال موته وحمل النعي الحارس على ما  
 فيه غرض صحح مثل طلب لبره الجماعة حصيلا لدعايه وسمما للعدد الذي  
 وعد بقول شفاعتكم في الميت كالماتة مثلا واما النجاسه انه مات بارص لم نغم  
 عليه فيها فربيه الصلاة فعن الاعلام بموته لقيام فرض الصلاة عليه وفي الحديث  
 دليل على حوار الصلاة على الغائب وهو مذهب الشافعي رحمه الله وحالف ملك  
 وابو حنيفة وقال لا يصلي على الغائب وخماجون عن الاعتدال عن الحديث ولم  
 في ذلك اعتدال بينهما ما استرنا اليه ان فرض الصلاة لم يسقط ط ملاذ الحبسه حت  
 مات فلا بد من اقامه فرضها ومنها ما قيل انه رفع للنبي صلى الله عليه وسلم فراه يكون



حسد الصلاة عليه كتب براه الامام ولا يراه المأمومون وهذا لا يحتاج  
 الى فعل اسننه ولا تكفي فيه مجرد الاحتمال واما الخروج الى المصلي فلعلمه  
 لغتر كراهه الصلاة في المسجد فان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على سهل  
 بن سفيان في المسجد ولعل من تكره الصلاة على الميت في المسجد بمسند به ان  
 كان لا يحصل الكراهه تكون الميت في المسجد وطرهها مطلقا سواء كان الميت  
 ام لا وفيه دليل على ان سننه الصلاة على الحماره البكرار رتعا وقد خالف  
 ذلك الشيعة وقد وردت احاديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كرم حسنا  
 وروى فيه حديث عن ابن عباس وروى عن بعض المتقدمين انه يكره على الحماره  
 لما وهذا الحديث يردده **الحديث الثاني** عن جابر عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم صلى على الحماري وكب في الصف الثاني والثالث وحديث جابر  
 طرف من الاول وقد ورد عن بعض المتقدمين انه كان اذا حصر الناس  
 الصلاة صغهم صفوفا طلبا لقبول الشفاعة للحديث المروي من صلى ثلثه  
 صفوف ولعل هذا الذي ورد في الحديث من هذا القبول فان الصلاة كانت  
 في الصحرا ولعلها لا تصفق عن صف واحد ويمكن ان يكون لغبر ذلك والله تعالى  
 اعلم **الحديث الثالث** عن عبد الله بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 صلى على قبر بعد ما دفن فذكر عليه اربعافيه حوار الصلاة على القبر لمن لم يصل  
 على الحماره ومن الناس من قال انما حور ذلك اذا كان الوالي او الوالي لم يصلها  
 والنبي صلى الله عليه وسلم هو الوالي ولم يكن صلى على هذا الميت فممكن ان يقال  
 انه خارج عن محل الخلاف وقد اختلف عن بعض ذلك بان عبد النبي صلى الله عليه  
 وسلم من اصحابه قد صلى معه ولم يكره عليه وهذا يحتاج الى نقل من حديث  
 اخر ادليس في الحديث ذكر ذلك وفيه من الدلالة على ان البكرار رتعا



ما في الحديث قبله **الحديث الرابع** عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم كان في ثوب عليه ثياب عمامة من لئس فيها قميص ولا عمامة فيه  
 حوار الكعبين ما اراد على واحد لجميع البدن وانه لا يصانق في ذلك ولا يسمع  
 رأي من منع منه من الورى وقوله لئس فيها قميص ولا عمامة يحمل وجهين  
**احدهما** ان لا يكون كفن في قميص ولا عمامة أصلاً **والثاني** ان يكون ثلثة أثواب  
 خارج عن القميص والعمامة والاول هو الاظهر في المراد **الحديث**  
**الخامس** عن ام عطية الانصارية قالت دخل عليا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم حين يوفى الله فقال اعسلها لي او حمساً او افر من ذلك ان  
 رأسك ذلك ماء وسدر واحملين في الاحمره كما فوراً او شئ من كافور اذا  
 فرغت فادسي فلما فرغنا ادناه فاعطانا حصة فقال اسعدوها اباه يعني ازاره  
 وفي رواية او سبعاً وقال ابدان بما منها ومواضع الوصوم منها والسجود وان  
 ام عطية قالت وحملنا راسها لانه فروق هذه الوصوم منها والسجود الاله  
 ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا هو المشهور وذكر بعض اهل السير  
 انها طئور وقد استدلت بقوله اعسلها علي وجوب غسل الميت وقوله ثلثاً  
 او حمساً علي ان الاسار مطلوب في غسل الميت والاستدلال بصيغته هذا الامر  
 على الوجوب عندي يوقف على مقدمه اصوليه وهو جواز ايراد المعسر المختلفين  
 بلفظ واحد من حيث ان قوله بلانا غير مستقل بعينه فلا بد ان يكون ذلك احلاً  
 تحت صيغته الامر فيكون محمولاً على الاستحباب وفي اصل الغسل على الوجوب  
 مراد بلفظ الامر الوجوب بالنسبة الى اصل الغسل والندب بالنسبة  
 الى الاسار وقوله عليه السلام ان رأسك ذلك يوقف الامر على وجهين  
 والحاحه لا الي راسه بحسب السنن فان ذلك غير محتاج اليها فهو من



فصل الاسراف في ما الطهارة واداريد على ذلك فالاسراف مسح وانها وه  
الزيادة سبعا وبعض الروايات لان الغالب انه يحتاج الى الريادة عليها والله  
تعالى اعلم **وقوله** عما وسدر احد منهن ان الماء المعبر بالسدر محرر منه الطهارة  
وهذا اسوف على ان يكون اللفظ طاهرا في ان السدر محروح بالماء وليس بعد  
على ان يكون العسل بالماء من غير محروح له بالسدر بل يكون السدر والماء  
مجموعين في الغسل الواحد من غير ان يخرجوا في الحديث دليل على استحباب  
الطيب خصوصا الكافور وفل ان في ذلك الكافور خاصية للحفظ ليدن  
الميت ولعل هذا هو السبب في كونه في الاخير فانه لو كان في غيرها  
ادهيته العسل بعد هافلا حصل العدم من الحفظ ليدن الميت والحق  
مع الحامها هنا الاراء تسميه للمسي بما مجاوره وقوله اسعرها اي  
احلليه سعار الها والشعار ما يلي الحسد والدار ما فوقه وقوله ابدان  
عما فيها دليل على استحباب البهن في غسل الميت وهو مستنون في غيره من  
الاعمال انما وفيه دليل ايضا على البداهة بمواضع الوضوء ذلك لسرف  
وقد قدمت اشارة الى ذلك اذا فعل في الغسل هل يكون وضوءا حقيقيا او  
حروا من الغسل حسب به هذه الاعم بالسرفا والعرو وها هنا الطهارة  
وفيه دليل استحباب السرح سحر الميت وطهره سا على الغالب في الطفد  
بعد السرح وان كان اللفظ لا سحر به سرحا وهذا الطفد ملثا  
محسوسا بالاسحاب بالمرأه وراذ بعض اصحاب السافعي ان يحمل الميت  
حلف طهرها وروي في ذلك حديثا نسب به الاسحاب لذلك وهو عرب  
**الحديث السادس** عن عبد الله بن عباس قال سمعت رجلا واقفا يعرفه  
ادا وقع على راحليه فوصيه او قال فاوصيه فقال رسول الله صلى الله عليه



وسلم اغسلوه بما وسد رءوسهم وكهفوه في ثوبه ولا تحطوه ولا تحمروا راسه فانه  
يعد يوم القيمة ملثا وفي رواية لا تحمروا وجهه ولا راسه قال رضي الله  
عنه الوهم كسر العن الحديث دليل على ان المحرم اذا مات سعي في حقته  
حكم الاحرام وهو مذهب الشافعي وحالف في ذلك مالك وابو حنيفة رحمه  
الله وهو مذهب الواسي لا يقطع العباد لروايل محل السكف وهو الجياه  
لكن اسع السافعي الحديث وهو مقدم على العباس وغايه ما اعتد به عن الحديث  
ما يدل ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل هذا الحكم في هذا المحرم بعله لا يعلم  
وجودها في غيره وهو انه سعت يوما بيامه ملثا وهذا الامر لا يعلم وجوده  
في غير هذا المحرم لعمر النبي صلى الله عليه وسلم والحكم بما يعم في غير محل النص  
يعوم عليه وعبرها ولا يري ان هذه العله المناسب لاجل الاحرام فيعم كل  
عله **الحديث السابع** عن امر عطية الانه يارب سباع الحمار  
الحمار ولم يعمر على سافيه دليل على كراهيه اسباع الحمار من غير محرم وهو  
معنى قولها ولم يعمر علينا فان العرمة ذاله على التاكيد وفيه دليل على خلاف  
ما اخبره بعض المتأخرين من اهل الاول ان العرمة ما اسبح فعله من غير  
قيام دليل المنع وان الرحمه ما اسبح فعله مع قيام دليل المنع وهذا القول  
محال لما دل عليه الاستئصال اللعوي من اشعار العدم بالتاكيد فان هذا  
القول يدل على صحة المباح الذي لا يعوم دليل الحصر عليه وقد وردت احاديث  
بدل على السديد في اسباع النساء او بعض الحمار انما يدل عليه هذا  
الحديث كالحديث الذي حاط به رضي الله عنها فاما ان يكون ذلك لعلو  
منصبها او حديث ام عطية في عموم النساء او يكون الحديثان محويين على  
اختلاف حالات النساء وقد اخبر مالك اساع الحمار وكرهه النساء في



الامر المنكر وحالفة غيره من اصحابه وكرهه مطلقا لظاهر النبي **الحديث**  
**الثامن** عن اي هور رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اسرعوا  
بالحنازة فان يكن بالحنازة بعد موتها الله وان يكن سوى فسريرة بعونه عن قايكم  
معال الحماره والحماره بالفتح والكسر معي واحد ويقال بالفتح هو المبيت  
وبالسر هو العسل الاعلى للاعلى والاسفل للاسفيل فعلى هذا يكون الفتح في  
قوله عليه السلام اسرعوا بالحماره اعني المبيت فانه المفقود ان يسرع به والسنة  
الاسراع لما جاف في الحديث وذلك بحسب لاسي الاسراع الي شدة خاف مما حدث  
معسده المبيت وقد جعل الله الحسبي قدرا او قد ظهرت العلم في الاسراع  
في الحديث وهو **قوله** ان يكن بالحنازة **الحديث التاسع**  
عن عمر بن الخطاب قال دخلت ورا النبي صلى الله عليه وسلم على امرأه ماتت  
في نفاسها عام في وسطها الحديث يدل على ان القيام عند وسط الحماره  
والوصف الذي ورد في الحديث وهو كونها ماتت في نفاسها وصف عمر معتبر  
بالانفاق وانما هو حكاية امر وقع **واما** وصف كونها امرأة فهي هو معتبر  
ام لا من الفتية من الغناء وقال يعاقب عند وسط الحماره يعني مطلقا ومنهم  
من اعتبره وقال يعاقب عند راس الرجل او عنقه الحماره وهو مذهب السافعي  
رحمه الله تعالى ومن ان سب ذلك ان السالم يكن يسير في ذلك الوقت  
عائس به اليوم فوام الامام عند عمرها فلول كالستره لها من خلفه  
**الحديث العاشر** عن اي موسى عبد الله بن قيس ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يرى من الصالفة والحالفة والساقفة قال رضى الله عنه  
الصاقفة التي يرفع صومها عند المصيبة وفيه دليل على حرمة هذه الافعال  
والاهل الصالفة بالسبين وهو رفع الصوت بالغويل والندب وحرمة



**فقوله** تعالى سلوكم بالسنة حداد والصاد قد يدل من السنين والخالفه  
خالقه الشئد وفي معناه قطعه من عمر خلق والساد ساء الحب وكل هذه  
الافعال مشعرة بعد الره بالالفه او السخط فامسعت له المس  
**الحديث الحادي عشر** عن عائشة رضي الله عنها قالت لما  
استكى النبي صلى الله عليه وسلم ذكر بعض نسائه كنسبه رابها في ارض الحبشة  
فقال لها ماريه وكانت ام سلمه وام حسبه اما ارض الحبشة قد ذكر من حسنها  
وهنا ورثها فرفع راسه وقال اولئك اذ اصاب فيهم الرجل الصالح سوعلى قبره  
مسجداً ثم هوروا فيه تلك الصورة اولئك شرار الخلق عند الله فيه دليل  
على حرمة مثل هذا الفعل وقد بظاهره دلالة الشريعة على المنع من التور والهور  
ولقد اعد الله البعد من قال ان ذلك محمول على الدراهمة وان هذا التشديد  
كأن ذلك الرمان لقرب عهد الناس لعباده الاوتان وهذا الرمان حب  
امسرا الاسلام ومهدت قواعده لاساوه في هذا المعنى فلا يساويه في هذا  
السدد هذا او معناه وهذا القول عندنا باطل قطعاً لانه قد ورد  
في الاحاديث الاحاديث عن امر الاحمر بعد اب المهورين انه يقال لهم احبوا  
ما خلقتم وهذه علم مخالفة لما قاله هذا القائل وقد صرح بذلك في قوله عليه  
السلام المشبهون بخلق الله وهذه علم عامه مسعلة مناسبة لاجم رمانا  
دون رمان وليس لنا ان يصرف في النصوص المتظاهرة المتظاهرة المعنى  
حال يمكن ان لا يكون هو المراد مع انصاف اللفظ للمعاني بعده وهو السببه  
بخلق الله **وقوله** عليه السلام سوعلى قبره مسجداً اشارة الى المنع من ذلك  
وقد صرح به في الحديث الاخر لعن الله اليهود والنصارى اعدوا قبور  
انسابهم مساحداً اللهم لا تحمل قبري وما بعد **الحديث الثاني عشر**



عن أبيه رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي  
عممه لعن الله اليهود والنصارى يحدوا قبور أئمتنا هم مساحدًا قالت ولولا ذلك  
أبرر قبره عبراته حسبي أن يحد مسجداً هذا الحديث يدل على إسماع إحد قبور  
الرسول مسجداً ومنه عم إسماع الصلاة على قبره ومن الفقهاء من استدل بعدم  
صلاوات المسلمين على قبره صلى الله عليه وسلم لعدم الصلاة على القبر جملة واحسوا  
عز ذلك بأن قبر الرسول صلى الله عليه وسلم محرم عن هذا ما يفهم من  
هذا الحديث من النبي عن إحد قبوره وبعض أئمة الصلاة على قبر الرسول صلى  
الله عليه وسلم لجوارتها على قبر غيره وهو ضعيف لا يطابق المسلمين على خلافه  
ولاسعار الحديث بالمنع منه **الحديث الثالث عشر** عن عبد الله  
بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس من أمر من الحدود  
وسوق الخبث ودعاء دعوى الجاهلية وحدث بن مسعود يدل على المنع مما  
ذكر فيه وقد استدل مع قتله في سوق الخبث وقد نهى عن الحدود والله عز  
يدعوى الجاهلية فيه أحد ما يدل على لفظ الصافقة في الحديث السابق  
ودعوى الجاهلية سطلق على أمرين أحدهما ما دلت العرب تفعله في أفعال  
من الدعوى والساني وهو الذي ينبغي أن يحمل عليه هذا الحديث وهو ما دلت  
بقوله عند موت الميت وأراحله وأسبغاه **الحديث الرابع عشر**  
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال من شهد الحماره حتى يصلي عليها فله قبر ط  
ومن شهد لها حتى تدفن فله قبر ط وما الفهر كان قال الحسن العظمي  
ولمسلم اه عرهما مثل أحدينه دليل على فصل شهود الحماره عند الصلاة وعند  
الدفن وإن لا حرردا لشهد الدفن مع ما قال في شهود الصلاة وودور  
في الحديث إسماعها من عند أهلها والقبر ط غسل بحر من الأجر ومقدار



منه وقد مثله في الحديث بان اصغرهما مثل احد وهو محارر التشبه بسببها  
للمعنى العظم بالحسم العظم والله تعالى اعلم **كتاب الركوة**  
**الحديث الاول** عن عبد الله بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم للمعاد بن جبل حين بعثه الى اليمن اياك سباني فوما اهل كتاب فادنا  
حسبهم فادعم ان تشهد وان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله فان هم  
اطاعوا لك بذلك فاحرمهم ان الله قد فرغ عليهم حسمه لموات في يوم وليلة  
وان هم اطاعوا لك فاحرمهم ان الله قد فرغ عليهم صدقة توحيد من اعسانهم فرد  
على قهرهم فان هم اطاعوا لك بذلك فابال ودرام اموالهم وان قد دعوه المظلوم  
فانه لسرعتها وسر الله حجاب الركوة في اللغة معصن **احدها** اما الثاني  
الطهارة من الاول فوفهم عما ادرع وفر الثاني قواه تعالى وتزكهم بها وسمى  
هذا الحق بامر من اما بالاعسار الاول فمعني ان يكون احرا حاسباً  
للمال في المال كما صح ما نص مال من مدونه ووجه الدليل منه ان البقرة ان  
محسوتها حرا ح العذر الواحد فلا يكون عبرا في الرابادة سلعة الى ما  
كان عليه على المعصن جميعاً اعني المعنوي والحسي في الرابادة او بمعنى  
ان يعلمها الاموال داب المار سمحت بالما لتقلعها به او بمعنى بصعيف  
اجورها لها جا ان الله تعالى يرى الصدقة حتى يكون كالخيل واما المعنى الثاني  
فلا يما طهره لنفس من رذيله الحل اولاً لئلا يظهر من الذنوب وهذا الحق  
الله الشارع لمصلحة الدافع والاحد معاً اما الدافع فليطهره ولتضعف  
اجوره واما في حرا لاخذ فليسد حله وحدث معاد يدل على فرصة الركوة  
وهو امره بطوع به من السريعة ومن محمد كبر **وقوله** عليه السلام انك قد قدم  
على قوم اهل كتاب لعنه للتوطية كالتمهيد للموصية باسحاج هنة في الدعاء



لهم وان اهل الكتاب اهل علم ومخاطبهم لا يكون لمخاطبه جهال المشركين وعنده  
الاثنان في العايه لها والبداهة بالخاطبه بالشهادتين لان ذلك اصل الدين  
الذي لا يفتح سبي من فروع الايه فمن كان منهم غير موحد على التحقيق كالنصارى  
فالمخاطبه مسوخته اليه بطل واحده من الشهادتين عشا ومن كان موحدًا  
كاليهود فالمخاطبه لهم بالجمع من افرجه من التوحيد والافرار بالرسالة وان  
كان هؤلاء اليهود الذين كانوا امنين عندهم ما عصى الاشتغال ولو بالدرهم  
تكون مخاطبتهم بالتوحيد ليعلموا يلزم من عقايدهم وقد ذكرنا فيها ان كان كافرًا  
سبي ومنومًا بغيره لم يبدل في الاسلام الا بالامان بما كره به وقد سئلوا الحديث  
في ان الكفار غير مخاطبين بافروع من حيث انه لما امر الى الدعاء بالامان  
فقط وحصل الدعاء الى الفروع بعد احاسيم الى الامان وليس بالصوي لبحث  
ان الرد في الدعاء لا يلزم منه ولا بد من الرد في الوجوب الا ان يري  
ان الصلاة والركاء لا يرتب سبها في الوجوب وقد قدمت الصلاة في المطالبة  
على الركاء واحراز لوجوب الركاء عن الطاعة بالصلاة مع انها مسبوقة بان  
في الخطاب للوجوب **وقوله** عليه السلام فان هم اطاعوا لك بدد طاعتهم  
في الامان باللفظ بالشهادتين **واما** طاعتهم في الصلاة فمحمل وجهين احدهما  
ان يكون اقرارهم بوجوبها وفرصتها عليهم والبرامم لها والى ان يكون  
المراد اطاعتهم بالعقل واذا الصلاة وقد تخرج الاول بان المذكور في  
لفظ الحديث هو الاخبار بما اقر به فعود الاشارة بذلك اليها ورجح الثاني  
باسم الواحبر والى الوجوب بباد والامه شال بالفعل لحي ولم استرطت لفظهم  
بالافرار بالوجوب وقد المذكور في الركاء لو امسكوا ما اديها من غير لفظ بالافرار  
لكن والشرط عدم الانكار والادعان والوجوب لا اللفظ بالافرار وقد



استدل بقوله عليه السلام فاعلم ان سا الله تعالى قد فرض عليهم صدقة بوحدة  
من اعسابهم فرد في فقرائهم على عدم حوا ونقل الركاه عن بلد المال وفيه عند  
ضعف لان الاقرب ان المراد توحيد من اعسابهم من حيث اهم مسلمون لا  
من حيث انهم اهل اليمن وذلك الرد على فقرائهم وان لم يكن هذا هو الاظهر  
فهو محتمل احمًا لا هو باربعه ان اعان الاسحاب المحاطين في قواعد السرع  
الحليه لا يصبر ولولا وجود مناسبه في الركاه لقطع بان ذلك هو مقصود  
وقد رددت صيغه الامر بحطابه في الصلاة ولاخص بهم قطعًا اعني الحكم  
وان اخص بهم خطاب المواحهه وقد يستدل به من يري اخراج الركاه الي  
ضعف واحد لانه لم يذكر في الحديث الا العفراء وقد يستدل به على وجوب  
اعطاء الركاه الى الامام لانه وصف الركاه بكونها ما جوده من الاعساب فكما  
امسى هذه الصيغه بالحديث منه وقد يستدل بالحديث ايضًا على ان  
من مثل البضاب لا يعطى من الركاه وهو مذهب اى حنفية وبعض اصحاب  
مالك من حيث انه جعل ان الماحود منه عني والعني لا يعطى من الركاه الا في  
المواضع المستسناه في الحديث وليس بالشديد القوة وقد تستدل به من  
يري اخراج الزكاه الى صنف واحد لانه لم يذكر في الحديث الا العفراء وفيه  
بحث ويبدل الحديث ايضًا على ان كرام الاموال لا توحيد في الصدقة كالكولة  
والري وهي التي يري ولدها والمأخض وهي الحامل وحمل الغنم وحررا اب  
المال وهي التي تحرر بالهاتن ورمول سرفها عند اهلها والخلة فيه ان الزكوة  
وحسب لا فقر او اساءة من مال الاعساب ولا مناسب ذلك الاحفاف باب  
الاموال فسامح السرع ارباب الاموال بما يصيبونه وهي المصدقة عن احد  
وفي الحديث دليل على عظم امور الظلم واستحبابه دعوه المظلوم وذكر النبي



البيه في الله عليه وسلم ذلك عقب النبي عن <sup>أخذ</sup> إمام الأموال لأن أحدها حكم وفيه  
سنة على جميع أنواع العلم **الحديث الثاني** عن أبي سعيد الخدري رضي  
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق  
وليس فيما دون خمس مدقة ولا فيما دون خمس أوسق صدقة يقال أو في  
شيء بالتشديد والتخفيف وحذف الواو يقال أو فيه بضم الهاء وتسديد الباء  
ووزنه وأكبرها بعضهم والأوسر أربعون درهما والبصاة ما يصاد درهم والدرهم  
سكوت على الخالص حصة فإن كان معشوشا لم يحس الركاه حتى يبلغ من الخالص  
ما سبي درهم والدود قبل أنه سلق على الواحد وقبل أنه كالصومر والرهط  
والحديث دليل على سقوط الركاه فيما دون هذه المقادير من هذه الأعيان  
وأوحصة مخالفة في ركاه الحرث وعلو الركاه بكل دليل وكبر منه واستند  
له بقوله عليه السلام فحاسبوا السما العشرة وما سبي درهم أو درهم  
العشرة وهذا عام في القليل والكثير وأحب عن هذا بيان المفعول من الحديث  
سأن قدر المخرج منه وهذا فيه قاعدة أصولية وهو أن الألفاظ العامة بوضع  
بوضع المفعول على كل مراتب أحدها ما ظهر فيه قصد العمم مثل هذا الحديث  
والثاني ما ظهر فيه قصد العمم بان ورد مسددا على سبب لفظة تأسيس القواعد  
والثالث ما لم يظهر فيه قصد زيادة مدلول على العمم وقد وقع راع من بعض  
المباحين في القسم الأول في كون المفعول منه عدم العمم وكألب بعضهم  
بالدليل على ذلك وهذا الطلب ليس بخبر لأن هذا الأمر معروف من سياق الكلام  
ودلاله السياق لا يعارض عليها دليل وذلك لو فهم المفعول من الكلام وطولب  
بالدليل عليه لعدم فالناظر يرجع إلى دوقه والمناظر يرجع إلى أدسه وانضافه  
واستدل بالحديث من يري أن المقام أن السهر في الورد منع من وجوب



الركاء وهو كاهن الحديث ومالك رحمه الله يسامح بالنقص اليسير جدا الذي  
تزوج معه الدراهم والدينار ورواح الكامل وأما الأوسى فقد اختلف أصحاب  
السامع في أن المعدل فيها عورت أو تحديد ومن قال أنه يعرب يسامح باليسير  
وكاهن الحديث يعني أن النقصان مؤثر والأظهر أن النقصان أن اليسير جدا  
الذي لا يمنع الطلاق الاسم في العرف ولا معنى له معناه أهل العرف أنه يعقد  
**الحديث الثالث** عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم قال ليس على المهر المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وفي لفظ الركاء  
الفطر في الدقيق الجمهور على عدم وجوب الركاء في مهر الحبل وأحمر زنا يقولنا  
في عين الحبل عن وحيها في قيمتها إذا كانت للتجارة وأوجب أبو حنيفة في الحية  
الركاء وحاصل مذهبه أنه إن احتج الذكور والإناث وجب الركاء عنده  
فولا واحدا وإن انفردت الذكور والإناث ففيه في ذلك روايان ومن حيث  
أن أبا النسل لا يحصل إلا بإجماع الذكور والإناث وأد أوجب الركاء  
فهو محير من أن يخرج عن كل فرس دينار أو نعوم ويخرج عن كل مائة درهم  
حمسه دراهم وقد استدلل عليه بهذا الحديث فإنه يعني عدم وجوب  
الركاء في فرس المسلم مطلقا والحديث أيضا يدل على عدم وجوب الركاء  
في الحبل والعبد مطلقا وبحث الجمهور عن أسد لاهم وحين أحدهما القول  
بالموجب فإن ركاء التجارة متعلقها القيمة لا العين والحديث يدل على  
عدم العمل بالعين فإنه لو علمت الركاء بالعين من العبد والحبل ما ثبتت  
العين وليس كذلك وأنه لو نوى العمة لسقطت الركاء والعين باقية وإنما  
الركاء متعلقة بالقيمة لسرطية التجارة وغير ذلك من الشروط والباي  
عام في العبد والحبل فإذا قاموا الدليل على وجوب ركاء التجارة كان هذا



الدليل احض من ذلك العام مستفد من عليه فان كان حرج عن قاعده العام من  
 وجه دون وجه ان كان ذلك الدليل من المنصوص عن محاج الي تحقيق اقامه  
 الدليل على وجوب ركاه التجاره وانما المقصود هاهنا ان كان كفه النظر بالسببه  
 الى هذا الحديث والحديث يدل على وجوب ركاه الفطر على العبد ولا يعرف  
 فيه خلاف الا ان يكون للتجاره وقد اختلف فيه وهذه الرياده اعني قوله  
 الامه مدقه الفطر في الرقيق ليست مستفقا عليها وانما هي عند مسلم فيما اعلم  
**الحديث الرابع** عن اي هريه رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال العجا حمار والبر حمار والمعدن حمار وفي ركاه الحمار الحمار الهدر  
 وما لانه من العجا الحيوان الهيم وركه في بعض الروايات حرج العجا حمار  
 والحديث يعنى ان حرج العجا حماره محتمل ان يراد بذلك حمارها  
 على الابدان والاموال ومحتمل ان يراد الحماره على الابدان فقط وهو اقرب  
 الى حقيقه الحرج وعلى كل بعد فلم يقوموا بهذا العموم واما حمارها على الاموال  
 بعد فصل في المزارع من الليل والنهار وواجب على المالك صمان ما انفقته  
 بالليل دون النهار وفيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يعنى ذلك واما  
 حمارها على الابدان فقد تنظم فيها اذا كان الرابع والسابق والقائد وفضلوا  
 فيه القول واحلفوا في بعض الصور فلم يقولوا بالعموم في اهدار حمارها فيمكن  
 ان يقال حمارها هدر اذا لم يكن ثم يفسد من المالك او ممن هو بحب يده ويترك  
 الحديث على ذلك واما الركاه فالمعروف فيه عند الجمهور انه دهر الحمار عليه  
 والحديث يعنى ان الواجب فيه الحرس به وفيه سره وحرمان للسافعيه  
 احدها الى اهل التركاه والساني الى اهل الفقه وهو احتسار المزني وقد تعلم  
 العمه في مسائل يتعلق بالركاه ويمكن ان يؤخذ من الحديث احدها ان الركاه



حصن الذهب والفضة او حربي في غيرها والمسافعي فيه قولان وقد سئل  
 بالحدث من حربه في غيرها من حديث العموم وحدث قول السافعي انه حصن  
**الثانية** الحدث يدل على انه لا فرق في الركاز بين القليل والكثير ولا سعر فيه  
 النصاب وقد اختلف في ذلك **الثالثة** يستدل به على ان لا يحل الحول في اخراج  
 ركاه الركاز ولا خلاف فيه عند الشافعي كالعقبة والمعتبرات وله في المحدثين  
 اختلف قول واعصار الحول والفرق ان الركاز يحصل جملة من غير كبر ولا صغ  
 فالما فيه مكامل وما تكامل المال لا سعر فيه الحول قال الحول مضمومة  
 لحصول النماء فايد المحدثين بحصول كد وتعب شاق فبسببه ارباح التجارة  
 وسعر فيه الحول **الرابعة** نظم الفقهاء في الاراضي التي يوجد فيها الركاز وحول  
 الحكم بحلف باحلافها ومن قال منهم بان في الركاز الحسب امام طائفة او في اكثر  
 العور فهو اقرب الى الحديث وعند الشافعية ان الارض ان كانت معمورة للمالك  
 محرم مسلم او ذي فليس بركاز فان ادعاه فهو له وان تارعه منارعه فالقول قوله  
 وان لم يدعه لنفسه عزم على الباع ثم على الباع حتى يسي الامر الى من عذر  
 الموضع فان لم يعرف وكما هو المذهب انه يحصل لفظه وقبل ليس بقطعة ولكنه مال  
 مباح الى الامام وحصل في يد المال وان وجد الركاز في ارض عامرة لحري فهو  
 كسائر اموال الحربي اذا حصلت في ايدي المسلمين واد او جد في موات دار الحرب  
 فهو موات دار الاسلام وعند الشافعي اربعة اقسام للواحد **الحدث**  
**الخامس** عن اي هدم رضي الله عنه قال بع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عمر رضي الله عنه على الصدقة فعمل صنع من جميل وحالدين الوليد والعباس عم رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صنع من جميل الا ان  
 كان فقيراً فاعناه الله واما حاله فانكم تملكون حاله او قد احسن اذراعه



في سبيل الله واما العباس فحي علي ومثلها قال باعدها ما تقدر ان عم الرجل صوابه  
الحدث مشكل في مواضع منه والعلام عليه من وجوه **الاول** قوله بعث  
عمر علي الصدقة الاظهر ان المراد الصدقة الواجبة وذكر بعضهم ان يكون التقو  
احتمالا او قولا وانما كان الظاهر انما الواجبة لانها المهرودة فصرف الالف  
وللام اليها ولان البعث انما يكون على الصدقات المفروضة **الثاني** قال  
عم سمع بالفتح في الماضي والاسدي المستقبل والحدث ههنا ان لا عدل  
في البرل وان لم يعم معني انكروا اذا لم يحصل له موجب المنع الا ان كان مقدر  
فاعناه الله فلا موجب للمنوع وهذا مما يوصل به العرب ومثله بالفي في سبيل  
المبالغة بالاسان كما قال الشاعر ولاعب فيهم عمر ان سبب وفهم من  
ملول من فراع الثابت لانه ان لم يكن فيهم عب الا هذا وهذا ليس بعبد فلا  
عب فيهم وذلك ها هنا اذا لم يسل الا كون الله اعناه بعد فقره فلم يكن منكرا  
املا **الثالث** العادة ما يعد الرجل من السلاح والدواب والاث الحرب وقد  
وقع في هذه الرواية اعاده وقد وقع في رواية اخرى اعده واحلف فيها تقبل  
بالا وقبل اعده بالماضي الحروف وعلى هذا اختلفوا اما لظاهر ان اعده جمع  
عبد وهو الحيوان العاقل للملوك وقيل انه جمع ههنا من قولهم نرس عبد وهو  
الصلب وقيل العبد الدور وقيل السريع الوب ورجح بعضهم ههنا بان  
العادة لم يحرك حذس العبد في سبيل الله تعالى خلاف الخبر **الرابع**  
فيه دليل على حذس الميعولات واحلف العهدة في ذلك **الحامس** نسا اشكال  
من كونه لم يومر باحد الركاه منه وابراعهما عند منعه فقبل في حواه محور  
ان يكون عليه السلام احرار لما لا ان الحسب ما حبسه من ذلك مما يجب  
عليه من الزكاه لانه في سبيل الله حكاة القاصي بال وهو حجه لما لا في حواه



دفعها لصنف واحد وهو قوا، كما في العلاما خلافا للشافعي في وجوب قسمتها على  
الاصناف الخمسة قال وعلي هذا محور اخراج القيم في الركاه وقد ادخل البخاري  
هذا الحديث في اخذ العوض في الركاه وبذلك انه ذهب الى هذا الماويل واقول  
هذا لا يربط الاستكمال لان ما حُس على وجهه معناه يعان صرفه اليها واستحقاقه  
اهل تلك الجهة مما نفا الى جهة الحس وان كان قد طلب من جاهد ركاه  
ما حُس فكيف يمكن من ذلك مع يعان ما حُس ليصرفه وان كان قد طلب منه  
ركاه المال الذي لم يحُس من العين والحرب والمماسه وكيف يحاسب بما وجب  
عليه في ذلك وقد يعان صرف المحس للجهته ولما الاستدلال بذلك  
على صرف الركاه الى صنف من المماسه طاروا ان احدا العيم حارفة ضعف  
جدا لانه لو امكن بوجهه ما سئل في ذلك لكان الا حرا في المسلمين ما حود على  
بعد رد ذلك الماويل وما نسب على بعد لا يلزم ان يكون واقعا الا اذا بد  
وقوع ذلك التقدير ولم يست ذلك بوجهه ولم يست ما سئل هذه المقالة الاجر  
الحوار والجواز لا يبدل على الوقوع الا ان يريد القاص انه حجه لما لك واي  
حسفه على بعد صرفت الا ان يحب النسبه لانه لا يفسد الحكم في  
نفس الامر قال — سمحنا الشارح وانا اقول لمحتل ان يكون محس حاليه  
لا دراعه واعباده في سبيل الله اراه باده انا هالك وعدم تصرفه بها  
في غير ذلك وهذا النوع حس وان لم يكن حسا ولا بعد ان يراد مثله لك  
هذا اللفظ ويكون قوله انكم تكلمون حال دامه بروفا الى قولهم منع حال داي  
تكلمونه في نسبه الى منع الواجب مع كونه صرف ماله الى سبيل الله فيكون  
المعنى انه لم يبقه منع الواجب وحمل منعه على غير ذلك **السادس**  
اخذتهم من هذا وجوب ركاه التجاره وان جازا طواب امان الادرع والا



قالوا ولا زكاه في هذه الاشياء الا ان يكون للتجارة وقد استضعف هذا الاستدلال  
 من حيث انه استدلال بامر محتمل غير معين لما ادعى **السابع** من قال  
 بان هذه الصدقة كان تطوعا ارفع عنه هذا الاشكال ويكون النبي صلى الله  
 عليه وسلم اكفى بما حبسه حاله على هذه الجهات عن اخذ شي احرم منه صدقة التطوع  
 ويكون من طاب منه شي احرم ما حبسه من ماله اذ راعه واعتاده في سبيل الله  
 تعالى طامنا له في محرمي العادة وعلى سبيل التوسع في الحلاق اسم العلم **الثامن**  
 قوله عليه السلام واما العباس فهي علي ومثلهما فيه وجهان احدهما ان يكون  
 هذا اللفظ صيغة اشتغال لرام مالهم العباس ورحمة قوله ان عم الرجل  
 صوابه وان في هذه اللفظة اشتغال بماد كراه فان كونه منواليا ب مناسب  
 لجل ما عليه الثاني ان يكون حصارا عن امر وقع ومعه وهو سلف صدقة عامين  
 من العباس وقد روي في ذلك حديث منه وص انا نحلنا منه صدقة عامين  
 والصدو المثل واهله في النحل ان يحج المحلين اصد واحد **الحديث**  
**الساكن** عن عبد الله بن زيد بن عاصم قال لما افاض الله على رسوله  
 يوم حبر قسم في الناس وفي المولفة فلو بهم ولم يوط الاية نار شيافهم وجدوا  
 في انفسهم اذ لم ينصهم ما اصاب الناس فخطبهم وقال يا معشر الانصار اهل  
 احدم صلا لا فهداكم الله تعالى بينكم مبعوث من العلم الله تعالى بيني وعالي  
 فاعناكم الله تعالى بيني ولما قال سنا قالوا الله ورسوله امن قال ما منعكم ان  
 تحسوا الله قالوا الله ورسوله امن قال لو شئتم لعمام حسا كذا وكذا الاية و  
 ان يذهب الناس بالشاة والبعير ويذهبون بالنبي صلى الله عليه وسلم الى  
 رحاكم لولا المحرو لكت امر من الانصار لو سلك الناس وادما اوسعنا  
 لسلك سبب الانصار والانه ماروا ديها شعار والناس دثار الم يستقلون



بعدي اتره فاصبر واحتى لمعوني على الخوص في الحديث دليل على اعطاء المولفة  
قلوبهم الا ان هذا ليس من الزكاة فلا تدخل في ماها الا طريق ان فاس اعطاهم  
من الزكاة على اعطائهم من الفي والحسن وقوله وكانهم وجدوا في انفسهم بعد  
حسن الادب في الدلالة على ما كان في انفسهم وفي الحديث دليل على اقامه  
الحجة عند الحاجة اليها على الحزم وهذا الالامشار اليه صلا لالاشكال  
والهدى والهداية بالامان ولا شك ان نعمة الامان اعظم النعم حيث لا توارى  
سوى من امور الدمام اسع ذلك سمع الالفه وهي اعظم من نعمة الاموال اذا  
بدل الاموال في محصيلها وقد كانت الانصار في عامه الساعد واليسار و  
سهم حروب قبل البعث منها يوم يعاتبهم اسع سمع العناو والمال وفي جواب  
الصا رضى الله عنهم بما احابوه استعمال الادب والاعتزاف بالحق والدي  
كافية بقول الراوي كذا وكذا من مصر حابه في رواه اخرى فادرك الراوي  
بالكاه وفي ذلك خبر الانصار ورواه مع حسن المحاطبة والمعاشره وفي  
قوله عليه السلام الا سره ونال اخره انار لانفسهم ونسبه على ما وقفت العقلة  
عنه من عظم ما احابهم بالنسبه الى ما احاب غيرهم من عرض الدسا وفي قوله  
عليه السلام لولا المحرم وما بعده اشاره عظيمه لفصله الانصار وقوله  
لكنك امر من الانصار ابي في الاحكام والعداد والله اعلم ولا يجوز ان يكون  
المراد النسب قطعا وقوله الانصار شغار والناس دثار الشغار الثوب  
الذي على الحسد والذثار الثوب الذي فوقه واستعمال اللطيفين مجاز  
عن فرهم واحبه ما صم وتخبرهم عن غيرهم في ذلك وفي قوله عليه السلام انكم  
ستلقون بعدي اتره علم من اعلام السوء اذ هو احراز عن امر مستقبل وقع  
على وفق ما اخبر به صلى الله عليه وسلم والمراد بالاسره اسسار الناس عليهم الدسا



## باب صدقة الفطر الحديث الاول

والله اعلم  
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال فرض النبي صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر  
او قال رماه على الذكر والاسي والحر والمملوك صاع من تمر او صاعا من شعير  
قال فعبد الناس به نصف صاع من تمر على اله مكر والكبير وفي لفظ ان  
يودي قبل خروج الناس الى الله محررا المشهور من مذهب الفقهاء وجوب  
زكاة الفطر بهذا الحديث وقوله فرض وذهب بعضهم الى عدم الوجوب  
وتأولو فرض بمعنى قدر وهو اهله في اللغة لكنه نقل في عرف الاستعمال  
الى الوجوب فالجمل عليه اولى لان ما استشهد في الاستعمال بالفتنة اليه هو  
العالم وقوله رماه وفي رواية اخرى من رماه ان وقد سئل عنه من  
يري ان وقت الوجوب غروب الشمس من ليلة العيد وقد سئل عنه من  
يري ان وقت الوجوب طلوع الفجر من يوم العيد رطل الاسد لا لصعيف  
لان اصابها الى الفطر من رماه ان لا يسلم انه وقت الوجوب بل يعني  
ام اصابه هذه الزكاة الى الفطر من رماه ان فقال حسدا بالوجوب رجاهد  
لفظه وبوخد ووت الوجوب من امر اخر وقوله على الذكر والاثني والحد  
والمملوك يعني الاحراج عن هؤلاء فان لفظه على معنى الوجوب عليهم كاهدا  
وقد اختلف الفقهاء في ان الذي يخرج عنهم هل يشترط الوجوب ام لا والمخرج  
عنهم محتمل اما الوجوب فلا في المخرج عنه او لا فقد يتنسك من قال بالقول  
الاول رجاهد قوله على الذكر والاسي والحر والمملوك فان طاهرة يعني  
تعلق الوجوب بهم كما ذكرناه ففسر ط هذا التنسك امكان ملاقات الوجوب  
للاهل والصاع اربعة امداد والمدر كل دلت بالعدد ادى رجاهد في  
ذلك ابو حنيفة وجعل الصاع بمائة اركال واستدل ملك تعالى الخلف



عن السلف بالمدسة وهو استدلال صحيح قوي في مثل هذا ولما ناظرنا يوسف  
محمد الرشيد في هذه المسئلة رجع أبو يوسف إلى قوله لما استدلال بالذي  
ذكرناه وقوله ما غامرنا من شعير سان الحسن والمحرج في هذه الزكاة  
وقد وردت عن أناس لها في أحداث متعددة أريد مما في هذا الحديث فمن  
الأناس من أجاب جميع هذه الاحساس مطلقا لظاهر هذا الحديث ومنهم من  
قال لا يخرج الا غالب قوت البلد وامداد كرت هذه الاشياء لانها كانت لها  
معاملة بالمدسة في ذلك الوقت فعلى هذا لا يحري بار من مصر خالا اخرج  
البر لانه غالب القوت وقوله فعند الناس إلى آخره وهو مذهب أبي حنيفة  
في البر وانه محرج منه بصفه يبيع ووصل إلى الذي على ذلك معاوية بن سفيان  
رضي الله عنه وروى في ذلك حديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم من  
جمعه بن عباس رضي الله عنه ولا يمكن من قال بهذا المذهب ان يستدل بقوله  
فعند الناس فيحصل ذلك اجماعا على هذا الحكم ومعه على خبر الواحد  
لان ابا سعيد الخدري رضي الله عنه قد خالف فقال اما ان افلا ارال احرجه  
كما كتب احرجه ولا تخلوا هذا من رزق والسنة في صدقة الفطر ان تؤدى  
قبل الخروج إلى الصلاة لحصلها على الفقير وسقطت تشوقه عن الطلب في حاله  
العبادة **الحديث الثاني** عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال  
كان عطاء من رزق النبي صلى الله عليه وسلم ما غامرنا طعام او ما غامرنا متبر  
ما غامرنا شعير او ما غامرنا قط او ما غامرنا رزق فلما جاء معاوية وجاءت  
السمر قال اذني مدأ من هذا بعيد مدبر قال ابو سعيد الخدري اما ان افلا  
ارال احرجه كما كتب احرجه وقول أبي سعيد ما غامرنا طعام برزقه البر  
فيه دليل على خلاف مذهب أبي حنيفة في ان البر محرج منه بصفه يبيع



وهذا امرح في المراد وابعده عن المعنى والفقير سمع من حديث  
بن عمر فان في ذلك الحديث بقاء على التمسك والشعير بعد مر الصاع من الصاع  
الصاع من البر لا يكون مخالفا للبر خلاف حديث اي شعيرة الحديث فانه يكون  
مخالفا له وقد كانت افظة الطعام يستعمل في البر عند اطلاق حتى اذا  
وكل اذهب الى سوق الطعام فتم منه سوق البر واذا غلب العرف  
بذلك نزل اللفظ عليه لان الغالب ان اطلاق في اللفظ على حسب ما  
يحظر في الباب والمعاني والمدلولات وما غلب استعمال اللفظ عليه  
محوره عند اطلاق قريب من نزل اللفظ عليه وهذا على ان يكون العرف  
موجودا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ورد قول الشافعي في احوال  
الاوقاف وقد ذكر الرب في هذا الحديث واللام في هذا الاحاسر قد  
مرو هل سئل هذه لانه كانت اقوالا في ذلك الوقت اوله الحكم  
بها مطلقا والسماير اديها الحنطة المحولة من الشام وفي هذا الحديث  
دليل على ما قبل ان معاوية هو الذي عدل الصاع من غير البر سمع الصاع  
منه ويوجد منه القول بالاختلاف بالنظر والتحويل على المعاني في الجملة  
وان كان في هذا الموضع اذا لم يرد ذلك من حاصر من هو لمخاطبة النص

## باب الصيام الحديث الاول

عن اي هريم رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا  
تقدموا رمة من الصوم يوم ولا يومين الا رجلا كان يصوم صوما فليصمه  
اللام عليه من وجوه **احدها** منه صريح الرد على الرافض الذين يرون  
عدم الصوم على الروية فان رمة ان اسم ما من الهلاكين فاداه ما قبله  
يوم فقد عدم عليه **الساني** فيه ثبوت المعنى الحديث الاخر الذي فيه



صوموا الروية وافطروا الروية وسان ان اللام المتناهي لا للتعليل بخارج  
 الروافض ولو كان للتعليل لم يلزم بعدم الصوم على الروية انه ما لم يقو  
 احكم ريد الدخول فلا يصح بعدم الاحرام على الدخول وبطارة كبره حمله  
 على النافذ لا بد فيه من احتمال تجوز وحروج عن الحقيقة لان روية  
 وهو الليل لا يكون محلا للصوم **الثالث** فيه دليل على الصوم المعتاد  
 اذا وافق العادة فيه فاقبل رمضان يوم او يومين له لغير صومه ولا بد حل  
 تحت النبي سوا كانت العادة سذرا او سرديا عن غير ذرقانها حلان تحت  
 قوله عليه السلام الا رجلا كان به يوم صوما **الرابع** فيه دليل على ابراهه انشا  
 الصوم قبل الشهر سوما او يومين بالطوع فانه خارج عما رخص فيه ولا بعد ان  
 يدخل تحت النذر المحصور باليومين من حيث اللفظ والجهة تغاير  
 الدلائل الدالة على الوفا بالنذر **الحدث الثاني** عن عبد الله بن عبد  
 رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا رايتموه  
 فصوموا واذا رايتموه فافطروا فان غم عليكم فاقدروا له اللام عليه من وجوه  
**احدها** انه يدل على تعليق الحكم بالروية ولا يراد به كل روية كل فرد  
 بل مطلق الروية ويستدل به على عدم تعليق العلم بالحساب الذي رآه المحجور  
 اظهر وعن بعض المتقدمين انه راي الحارث بن ابي عبد بعض السعداء من المالكية  
 وقال بعضهم الشافعية بالنسبة الى صاحب الحساب وقد استثنى هذا حتى  
 لما حكى عن مطرف بن عبد الله من المتقدمين قال بعضهم ليه لم يقبله والذي  
 اقول به ان الحساب لا يجوز ان يعتقد عليه لمعارضة القمر للشمس على ما  
 يراه المحجور من بعد السهر بالحساب على الشهر بالروية يوم او يومين  
 فان ذلك احداث لسبب لم يشترعه الله تعالى واما اذا كان الحساب

سمع  
 للدخول



على ان الهلال قد طلع من الافق على وجهه لولا وجود المانع كالغيمة مثلاً  
منذ انقضى الوجوب لوجود السبب الشرعي وليس حصة الروية مشتركة  
في المروم لأن الاتفاق على ان المحسوس في المظنوم اذا علم باحوال العدة او  
بالاحهاد او بالامارات ان اليوم من رمضان وجب عليه الصوم وان لم ير  
الهلال ولا احبره من رآه **الساى** يدل على وجوب الصوم على المنفرد  
برؤية هلال رمضان وعلى الاقطار على المنفرد برؤية هلال شوال

ولكن قالوا بغيره **الثالث** اختلفوا في ان حكم الروية سائر هل يتعدى  
الى غير هاتين رقبته وقد يستدل بهذا الحديث من قال بعدم تعدى  
الحكم الى البلد الاخرى لانا اذا فرضنا انه روى الهلال سائداً في ابله ولم  
يوت في تلك الليلة باخرى فكل يكون يوماً بالروية الاولى ولم يبر في البلد  
الاخرى هل يفطرون ام لا فمن قال بتعدى الحكم قال بالاقطار وقد وقعت  
المسألة في زمن بن عباس وقال لانزال تصوم حتى يتكلم ليس او نراه وقال  
هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونمكن انه اراد بذلك هذا  
الحديث العام لاحدنا خاصاً بهذه المسألة وهو الظاهر عنده والله

**الرابع** استدلل لمن قال بالعمل بالحساب في الصوم بقوله فاقدروا له  
قانه امر يقصه في العدد وتناولوه معهم بان المراد احوال العدد تكليفي  
وحمل قوله فاقدروا له على هذا المعنى اعني اكمال العدة لمن كان في  
الرواية الاخرى مبيتاً فامتلأوا العدة تكليفي والمراد بقوله عليه السلام فان  
غم عليكم اي استهراكم الهلال وغم امره وقد وردت فيه روايات على غير هذه

الصيغة **الحديث الثالث** عن انس بن مالك رضي الله عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم تسحروا فان السحور ببركة فيه دليل على استحباب



باب  
ختم

السحور الممايم وتغلب دالم فان فيه ركة وهذه البركة حور ان يعود الى  
الامور الاخرى فان اقامه السنه توجب الاخر زيارته ويحمل ان  
يعود الى الامور الدنيوية كهو الابدن على الصوم وتيسره من غير احماف  
به والسحور ربيع السنين ما يشجبه وبضما الفعل هذا هو الاشهر والبركة  
محتملة لان تصاف الى كل واحد من الفعل والمتشجبه بمقادير ذلك  
من باب حمل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين بل من باب استعمال المجاز  
في لفظي لفظ وعلى هذا حور ان يقال قال السحور ربيع السنين وهو الاكبر  
وفي السحور بعضها ومما علم به اسحاب السحور المخالفة لاهل الجاه فانه  
مسمع عندهم السحور وهذا احد الوحوه المقتضية للزيادة في الامور الاخرى  
**الحديث الرابع** عن انس بن مالك عن زيد بن ثابت رضي الله عنهما قال  
سحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قام الى الصلاة قال انس قلت  
لزيد من الادان والسحور قال قدر احسراية فيه دليل على اسحاب  
تأخر السحور وبقره من الفجر والظاهر ان المراد بالادان هاهنا الادان  
علامه الباني وانما اسحت تأخيره لانه اقرب الى حصول المقصود من اللقوا والمنفق  
وارباب الباطن في هذا المعنى يستوفوا فيه الى اعتبار معنى الصوم وحكمته  
وهو كسره السهو من البطن والفرج وقالوا ان لم تغفرك عاداته في مقدار  
اكله لا يحصل منه المقصود من الصوم وهو كسره السهو من والى  
ان شاء الله ان يازاد في المقدار حتى يقدم هذه الحكمة بالحكمة لاستحب  
كعادته المبرهين في التائق في المائل وانه الاستعداد بهما ومما لا ينبغي  
الذلك فهو مستحب على وجه الاطلاق وقد يختلف مراتب هذا الاستحباب  
باختلاف مقاصد الناس واحوالهم واختلاف مقدار ما يستعملون والله اعلم

سبح  
المندوبين



**الحديث الخامس** عن عايسه رضي الله عنها وام سلمه رضي الله عنها  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتركه العجوة وهو حث من اهله  
 ثم يغسل ويصوم كان قد وقع خلاف في هذا وروي فيه ابو هريره حدث  
 من اصبح حثا فلام يوم له الى ان رجع في ذلك بعض ارواح النبي صلى  
 الله عليه وسلم فاخبرت بما ذكر من تونه صلى الله عليه وسلم كان يصبح  
 حثا ثم يوم وصح اياه بان الله صلى الله عليه وسلم احبر بذلك عن نفسه واهو  
 هريره احوال في روايه على غيره وانفق الفقهاء على العمل بهذا الحديث وبيان  
 ذلك اجماعا او كالاجماع واولها من اهله وبنه ارايه لاحتمال ان يمكن ان  
 يكون سببا له في الصوم فان الاحتمال في الصوم المأمور على غير احبار من  
 الحب فيمكن ان يكون ذلك سببا للمرخه به <sup>في</sup> الحديث ان ذلك <sup>هذا</sup>  
 كان من جماع ليرول هذا الاحتمال ولم يقع خلاف بين الفقهاء المشهورين <sup>في</sup>  
 مثل هذا الا في الحايض اطهرت وطلع عليها الفجر ولم ان يغسل ففقد  
 ملك في ذلك قولان اعني وجوب الفقه بقاء وقد يدل كتاب الله تعالى انما  
 على صحة صوم من اصبح حثا فان قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفوف الى  
 سابكم يعني اباحه الوطي في ليلة الصوم ومن حمله الوقت المقارب  
 لطلوع الفجر بحث لا تسع الغسل فتقتضي الآية الاباحه في ذلك الوقت ومن  
 ضرورته الاصباح جنبا والاباحه لسبب الشئ اباحه للشئ واولها من  
 اهله فيه حذف مضاف اي من جماع اهله **الحديث السادس**  
 عن اي هريره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسي وهو صائم فاعل او شرب  
 فلم يصومه فانما اطعمه الله وسقاه احتلف الفقهاء في ذلك الناسي لله يوم هل  
 يوجب فساد الصوم ام لا فذهب السافعي وابو حنيفة الى انه لا يوجب وذهب



املد

ملك الى احباب القضاء وهو القياس فان الصوم قد قات ركه وهو من باب  
المامورات والقاعدة بمعنى ان المشي بان لا يؤثر في باب المامورات وغده

وإذا كان صومًا وقع  
محزبا ويلزم من ذلك  
عدم وجوب القضاء  
والمخالفة جملة  
على ان المراد امام  
صورة الصوم وهو  
ممنوع عليه وحار  
ما ذكرناه من جملة  
الصوم على الحصة  
الشرعية

من لم يوجب الفقهنا هذا الحذنب وما في معناه او يفارقه فانه امر بالانتماء  
وسمي الذي يتم صومًا وطاهره حمله على الحصة الشرعية واذا ادا را  
اللفظ من حمله على المعنى اللغوي والشرعي كان حمله على الشرعي اولى اللهم  
الا ان يكون م دليل خارج يقوي به هذا الباويل المخرج ففعل به

**وقوله**

فانما اطعمه الله وسقاه يستدل به على صحة الصوم فان فيه  
اشعارا بان الفعل الصادر منه مسلوب الاضافة اليه والدين قالوا لا ولا  
حملوا ذلك على ان المراد بالاجبار يرفع الائم عنه وعدم المواخذه به  
ويعلق الحكم بالاكل والشرب لا بمعنى من حيث هو مخالفة في غيره

لا تعلق الحكم باللقب فلا يدل على بقاء عاقداه اولانه يعلق الحكم  
بالعالم فان سريان الجماع يادربا لنسبه اليه والتخصيص بالعالم لا  
بعضي معروفا وقد اختلف الفقهاء في جماع الناس هل يوجب الفساد

على قولنا ان اهل الناس لا يوجبونه واحلف القائلون بالافساد هل يوجب  
الكفارة مع انهم على ان اهل الناس لا يوجبها ومداد الكل على فتور  
حالة الجماع مع ناسيها عن حالة الاكل ناسيا فيما يتعلق بالعدر بالشيان  
ومن اراد الحاق الجماع بالنصوص عليه فانما طرقة القياس والقياس  
مع الفارق متعذر الا اذا ائتم القياس ان الوصف الفارق ملغى

**الحديث**

**السابع** عن اي هيرره رضى الله عنه قال سماعنا نحن جلوس عند النبي صلى  
الله عليه وسلم اذ جاء رجل فقال رسول الله هلكك قال ملك وقعت علي  
امراتي وانا صام وفي رواية اصبت اهلي - 2 - رمة بان فقال رسول الله صلى

قال



الله عليه وسلم هل تحذرنه تعتقها قال لا قال فهل يسقط عن ان يوم  
سهر من متتابعين قال لا قال فهل يحذر اطعام سجين مسكنا قال لا قال فمكت  
الشيء صلى الله عليه وسلم فبدأ نحن على ذلك اني النبي صلى الله عليه وسلم  
يعتق منه ثمرة والعذر المحلل قال ابن السبايل قال اتخذ هذا فقه دق  
به فقال الرجل على فقر مني رسول الله فوالله ما من لاسرها يريد الخزي من  
افقر اهل بيت من اهل بيتي فصحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دت  
اساسه ثم قال اطعمه اهلك الحره بفتح الحاء ارض تركها حجارة سودا سعلق  
بالحدث مسابيل **احدها** استدركه على ان من ارتكب معصية لاحد فيها  
وجامستفتيا له لا يعاقب لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعاقبه مع اعترافه  
بالمعصية ومن جهة المعنى ان محبة مستفتيا بنفسه الندم والتوبة والبعد  
اسمه صلاح ولا اسمه صلاح مع اصلاحه ولا يعاقبه المستفتي كون سببا  
لترك الاستفتاء من الناس عند وقوعهم في مثل ذلك وهذه مقسده عظمه  
بحد دفعها **المسألة التاسعة** جمهور الامم على الحجاب النهار باقطار  
المجامع عامدا ونقل عن بعض الناس انها لا تجب وهو شاذ جدا وبقره على  
شذوذه ان يقال لو وحت النهار بالمجامع لما سقطت عند معارضة الاغصار  
له لكن سقطت فلا تجب اما بيان الملازمة ان القياس والاصل وان سبب  
وجوب المال اذا اؤخذ لم يسقط بالاعسار فان الاسباب لا تعال الا مع ما  
يعارضها مما هو اقوى منها والاعسار انما يعارض وجوب الاخراج في الحال  
لا سبحانه او مشقته ونقدّم على السبب في وجوب الاخراج في الحال اما  
ترتبه في الذمه الى وقت القدرة فلا يعارضه الاعسار في وقت السبب  
قال قول رفع مقتضى السبب من غير معارض عرشا غ وأما انها سقطت

قال ؟

افقر ؟

الأولى ؟

من وجهين أحدهما ؟



بمقارنته الاعسار فاهلالم تؤد ولا أعلم بالشيء صلى الله عليه وسلم انها ترتب  
 الدمه ولو ردت لاعلم وحواب هذا إما يمنع الملازمة على ما ذهب من يرى  
 انها تنقطع بمقارنته الاعسار ويجيب عن الدليل المذكور وإما يسلم الملازمة  
 ومع كون الكاره لم تؤد ويعتذر عن قوله عليه السلام كله وأطعمه  
 اهلك وإما بان يقال انها لم تؤد ويعتذر عن السلب عن بان ذلك وسبب  
 فصل هذه الاعتذارات ان سأل الله تعالى **المسألة الثالثة** احلفوا  
 في جماع الناس هل يقتضي الكاره ولا أصحاب ملك قولان وبحج من وجهها  
 بان النبي صلى الله عليه وسلم اوجبها عند السؤال من غير اسفصال بان  
 كون الجماع على وجه العمد او النسيان والحكم من الرسول صلى الله عليه  
 اداورد عقيبت ذكر واقع محتمل لاحوال محتمل الحكم من غير اسفصال  
 يتنزل منزله العموم وجوابه ان حاله النسيان بالنسبة الى الجماع ومحاولة  
 معدماته وطول زمانه وعدم اغتياده في كل وقت مما يعقد حرمانه في  
 حالة النسيان والاحتياج الى الاسفصال بناء على الظاهر لا سيما وقد  
 قال الاعرابي هلكت فانه يشهد بتعمده ظاهراً ومغترفته بالتخريم **المسألة**  
**الرابعة** في الحديث دليل حرمان الخصال البتة في كاره الجماع اعني  
 الصوم والعنف والاطعام وقد وقع في كتاب المدونة من قول ابن القس  
 ولا تعرف ملك غير الاطعام فان اخذ على ظاهره من عدم حرمان  
 العنف والصوم في كارهه المفسر في مقتضاة زبائات وبر لا يستدعي  
 الى نوحها مع مصادمتها الحديث غير ان بعض المحققين من اصحابه  
 حمل هذا اللفظ وتاوله على الاستحباب في عدم الاطعام على غيره منها  
 ان الله تعالى قد ذكره في القرآن رحمه للمقادير ونسخ هذا الحكم

بان

على

اصل

من الخصال وادوا  
 وخواها في بر من  
 الطعام على غير ذلك



حق المفطر ومسايق حكمه

لا يلزم منه سحر الفصله بالذكر والعين للاطعام لا اختيار الله تعالى  
في حق المفطر للعذر كالجهل والارضاع ومسايق حكمه في حق  
من احرقة ما رمه ما نحي دخل رمه ما نأبى ومسايق سببه احباب الاطعام  
لحي فوات الصوم الذي هو امساك عن الطعام والشراب وهذه الوجوه  
لانتفاء ما دل عليه الحديث من البداهه بالعتق ثم بالصوم ثم بالاطعام فان  
هذه البداهه ان لم تقم وحوب الترتيب فلا اقل من ان يقضي استحبابه  
وقد وافق بعض اصحاب ملك على استحباب الريد على ما جاز في الحديث  
وبعضهم قال ان الكارهه بخلاف الاوقات ففي وقت الشدايد  
تكون بالاطعام لا غير وهذا اقرب في مخالفه النص من الاول

وبعضهم فرّق بين الاطعام  
بالجماع والافطار بعينه  
فخط الافطار بعينه  
لغير مفطر بالاصول  
احتملوا فيه على المفطر وهو لا يعمد  
بشيء عليها خطه

**المسئله الخامس** ادلت حريان الخصال الثلاث اعني العتق والصيام  
والاطعام في هذه الكارهه فهل هي على الريد او على المحبر قد ذهب ملك  
انها على المحبر ومذهب السامعي انها على الريد وهو مذهب اصحاب  
ملك واستدل على الترتيب<sup>2</sup> بالوجوب بالريد في السؤال وقوله او لاهل  
تخدر رقبه بعضهم رتب الصوم بعد العتق ثم الاطعام بعد الصوم  
ونارح القاضي عياض رحمه الله في ظهور دلاله الريد في السؤال على ذلك  
وقال ان مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على المحبر وهذا او معناه وجعله

والاصول  
وما نقوى هذا الدرد  
القاضي ما جازي حديثه  
ارحم في قوله اني صلي  
عليه وسلم احل شاة فقال  
لا فقال نعم بله الام والاطم  
سسه مساكين لا يترك  
الساه والصوم  
والاطعام والغير  
في العدد بالاصول

يدل على اوليه مع المحبر **المسئله السادسه** قوله هل تخدر رقبه  
يستدل به من بحر اعتناق الرقبه الحافق لاجل الاطلاق ومن يستترط  
الايان يقيد الاطلاق ها هنا باليقيد في كارهه الفعل وهل يسي على ان  
السبب اذا اختلف واحد الحكم هل يقيد المطلق ولا واذا ثبت له فهل  
هو بالقياس ام لا والمسئله مشهور في اصول الفقهاء لا قرب انه ان قد ما القيا



والله اعلم **المسألة السابعة** قوله فهل نستطيع ان نثمة ومشرهين متتابعين  
 قال لا الاشكال في هذه الرواية على الاستيعال عن الصوم الى الاطعام لان  
 الاعرابي يعني الاستيعال يفعل في الاله ومولاه في بعض الروايات انه قال  
 وهل اثبت الامر له يوم فافهمي ذلك عدم استيعاله سبب شدة الشيق  
 وعدم الصبر في الصوم عن الوقوع فستأصحاب الشافعي زطري ان هذا  
 هل يكون عذراً أم خصاً في الاستيعال الى الاطعام في حق من هو ذلك اعني  
 سدد الشيق **المسألة الثامنة** قوله فهل يحد الطعام سبعين مسكناً  
 من غير يدل على وجوب اطعام هذا العدد ومن قال بان الواجب اطعام سبعين مسكناً  
 فهذا الحديث عليه وجهين **احدهما** انه اصاب الاطعام الذي هو مقصوده  
 اطعم الى سبعين ولا يكون ذلك موجوداً في حق من اطعم عشرين مسكناً بل في يوم  
**الثاني** ان القول باجزاء كل عمل فعله مستثبته تعود على ظاهر النص  
 بالابطال وقد عرف ما في ذلك في اصول الفقه **المسألة التاسعة**  
 العرق بفتح العين والرامعاً المختل من الخوص واحده عرقه وهي صغيرة  
 جمع الى غيرها فكون مختلفاً وقد ورد فيه عرق باسكان الراوقد ومن  
 ان العرق يسع خمسة عشر صاعاً فاحد من ذلك ان اطعام كل مسكين  
 مد لان الصاع اربعة امداد وقد صرفت هذه الخمسة عشر صاعاً الى  
 سبعين وقسمه خمسة عشر على سبعين ربع فلكل مسكين ربع صاع وهو منه  
**المسألة العاشرة** اللابة الخيرة والمدسه بكفها حرتان والحره حماره  
 سود ومن في ضحك النبي صلى الله عليه وسلم انه احتمل ان يكون لتباين حال  
 الاعرابي حيث كان في الاشد محترقاً متلفاً حاكماً على نفسه بالهلاك ثم اسفل  
 الى طلب الطعام لنفسه فيل وقد يكون من رحمه الله وتوسعة عليه واطعامه



المسألة السادسة

له هذا الطعام واجلاله له بعد ان كلف اخراجه  
قوله صلى الله عليه وسلم اطعمه اهلك بابت المداهب فيه فمن قال يقول هو  
دليل على اسقاط الكفارة عنه لانه لا يمكن ان تصرف كفارته الى اهله ونفسه  
واذا اتفقت ان نفع كفارة ولم يدر النبي صلى الله عليه وسلم له استقرار الكفارة  
في دمه الى حين اليسار لرم من مجموع ذلك سقوط الكفارة بالاعتبار المقارن  
لسبب وخونها ورمافته ذلك الاستشهاد بصدقة او طرحه سقط بالا  
المقارن لاستهلال الهلال وهذا قول الشافعي رحمه الله اعني سقوط هذه  
الكفارة بهذا الاعتبار المقارن ومن قال يقول لا يسقط الكفارة بالاعتبار  
المقارن وهو مذهب مالك والصحح من مذهب الشافعي رحمه الله ايضا  
وبعد القول بهذا المذهب فهنا طريقان احدهما يمنع ان يكون الكفارة  
احرج في هذه الواقعة واما قوله عليه السلام فبني وجوه منها انه خاص  
بهذا الرجل اي حرره ان ياكل من صدقة نفسه لفقره وسويعها النبي  
صلى الله عليه وسلم ومنها ادعائه منشوح وهذا ضعيفان ادلا دليل  
على التخصيص ولا على الشرح ومنها ان يكون صرفت الى اهله لانه فعبر عاجز  
لا حب عليه الفقه لعسره وهم فقرا ايضا واراعط الكفار عن نفسه  
لم وقد جور بعض اصحاب الشافعي لمن لزمته الكفارة مع الفقر ان تصرفها  
الى اهله واولاده وهذا لا يستقر على رواية من روي كلفه والطعم  
اقتل ومنها ما حكاه القاضي انه قتل لما ملكه اباه النبي صلى الله عليه  
وسلم وهو محتاج جازله الهاوا اطعمها اهله للمحاجة وهذا ليس فيه  
لحمص لانه جعل عاما فليس الحكم عليه وان جعل خاصا فهو القول  
المحكي او لا الطريق الثاني وهو الاقرب ان جعل اعطاه اياه الا من

ون  
اعتبار

اطعمه اهلك

ان



جهة الكهارة ويكون الكهارة مرسية في الدمة لما لب وجوبها في اوال الحدث  
والسكوب لعدم العلم بالوجوب فاما ان يحمل ذلك مع استقرار ان ما  
يد في الدمة ساحر للاعسار ولا سقط القاعدة الكلية والبطار او  
يوخذ الاستنفرار من دليل عليه اهوى من السكوت **المسألة الثامنة**

**عشر** جمهور الامم على وجوب الفقه على مفسد الصوم بالجماع وذهب  
بعضهم الى عدم وجوب السكوت عليه السلام عن ذكره وود كربعهم انه ان  
كفر بالصيام اجراه السهران وان كفر بغيره قضا يومًا والصحيح وجوب الفقه  
والسكوت عنه لتقرر وطهرون وقد روي انه ذكر في حديث عمرو بن  
شعب وفي حديث معمر بن المسبب اعني الفقه ما والخلاف في وجوب  
الفقه ما موجود في مذهب الشافعي رحمه الله فلا صحة له اوجه وهي  
المداهب التي حشاها وهذا الخلاف في الرجل فاما المراه فحب عليها الفقه  
من غير خلاف اذا لم يوجب عليها الكهارة **المسألة التاسعة عشر**

احلفوا في وجوب الكهارة على المراه اذا مكبت طائعه فوطرها الروح هل  
حب عليها الكهارة ام لا وللشافعي قولان احدهما الوجوب وهو مذهب <sup>ملا</sup>  
واي حنفية واصح الرواسين عن احمد الثاني عدم الوجوب عليها واحدهما  
الزوج بلزوم الكهارة وهو المذهب ومصر عند اصحاب الشافعي من قوله ثم احلفوا  
هل هي واجبة على الروح لا لا في المراه وهي كهارة واحدة تقع عنهما جميعا  
وفيه قولان محرران من كلام الشافعي رحمه الله واحب الدين لم يوجبها  
بامور منها ما لا سفاق بالحدث فلا حاجة بنا الى ذكره والذي سفاق بالحدث  
من اسد لا لم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم المراه بوجوب الكهارة  
عليها مع الحاجة الى الاعلام ولا خور باحر الساب عن ووت الحاجة وقد



امر النبي صلى الله عليه وسلم اسسا ان يعدد على المراه صاحب العسف فان  
 اعرف زحمتا ولو وحد الكفاره على المراه لاعلمها النبي صلى الله عليه وسلم  
 ذلك كما في حديث انس والدين فوجبوا عليها الكفاره اخطاوا بوجوه احدها  
 اننا لانسلم الحاحه الى اعلامها فانها تستقر فيها بسبب الكفاره واقرار الرجل  
 عليها لا يوجب حكما واما عسر الحاحه الى اعلامها اذ انبت الوجوب<sup>2</sup> حقها  
 ولم يثبت على ما يسهل وباسرها انها قصيه حال يطرئ اليها الاحتمال ولا  
 عموم لها وهذه المراه محور ان لا يكون ممن يحب عليها الكفاره هذا الوطي  
 اما لصعورها او حورها او كبرها او حصنها او طهارتها من الجيم<sup>2</sup> اسنا  
 اليوم واعرض على هذا بان علم النبي صلى الله عليه وسلم بحصن امراه الاعراي  
 لم يعلم عسره حتى احبره مسجلا واما العذر بالصعور والحنون والكدر  
 والطهاره من اللحم فكما اعدا رسا في المحرم على المراه وساقى قوله فمارو  
 هلك واهلكت وخوده هذا الاعتراض موقوفه على صحة هذه الروايه  
 وبالله اننا لانسلم عدم رسا في الحكم فان ساء في حق الرجل بيان له في حق المراه  
 لا سواهما في محرم واسها في حرمه الصوم مع العلم بان سبب احباب الكا<sup>ره</sup>  
 هو ذاك والتسبب على الحكم في حق بعض المكلفين كاف عن ذكره في  
 حق الباوين وهذا كما انه عليه السلام لم يذكر احباب الكفاره على  
 سائر الناس غير الاعراي لعلمهم بالاستتوا في اللحم وهذا وجه قوي وانما  
 جاولوا لتعليل علمه بان سوا في المراه معنى يمكن ان يطرئ به اختلاف حكمها  
 مع حكم الرجل بخلاف غير الاعراي من الناس فانه لا معنى بوجوب اختلاف  
 حكمهم مع حكمه وذلك المعنى الذي ابدوه في حق المراه هو ان موز الدكاح  
 لا رقه المزوج كالمهر ومن ما لتعسل عن جماعه<sup>2</sup> ممكن ان يقال هذا منه  
 وابها



وايضاً جعلوا الروح في باب الوطي هو القابل المنسوب اليه الفعل والمرء  
محل ممكن ان يقال الحكم فيه ان من نسب اليه الفعل فيقال واطي  
وموافق ولا يقال للمراه ذلك وليس هذان هويين فان المراه محرم عليها  
الممكن وبان ام من يك الكبار كما في الرجال وقد اضيف اسم الرنا اليها في  
كتاب الله تعالى ومدار احباب الكاره على هذا المعنى **المسئلة الرابعة**

**عشر** دل الحديث منه على احباب السابع في صتام الشهرين وعن بعض  
المقدمين انه خالف فيه **المسئلة الخامسة عشر** دل الحديث  
انه لا مدخل لغبر هذه الاحمال في القارم وعن بعض المتقدمين انه ادخل  
البدنه فيها عند تغدر الرقيه وورد ذلك في رواه عطاء عن سعيد وقيل

ان سعيد انكر روايته **باب الصوم في السفر**

عن عاصه رضي الله عنها ان حمزه بن الاسلمي قال للبي صلي الله عليه وسلم اصوم  
في السفر وكان كبر الصوم قال ان سبب فهم وان سبب فاطم في الحديث  
دليل على التحريم من الصوم والفطر في السفر وليس فيه تصريح بان الصوم  
رمضان وزمان استدلال به من يحرم صوم رمضان في السفر فمنعوه الدلالة

من حيث ما ذكرناه من عدم الدلالة على كونه صوم **الحديث الثاني**  
عن انس بن مالك رضي الله عنه قال لما سافر مع النبي صلي الله عليه وسلم فلم  
يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم وهذا اقرب في الدلالة  
على جواز صوم شهر رمضان في السفر بعرض كونه يعاب على من يقول  
فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم واما الصوم المرسل فلا

يناسب ان يعاب ولا يحتاج الى رفع هذا التوهم فيه **الحديث الثالث**  
عن ابي الدرداء رضي الله عنه قال حرم الله رسول الله صلي الله عليه وسلم



في شهر رمضان في حرسه حتى ان كان احدا يصعبه على راسه  
من شدة الحر وما فينا صام الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله  
بن رواحه وهذا صريح بان هذا الصوم وقع في رمضان ومذهب جمهور  
الفقهاء صحة صوم المسافر والطاهر به طاعت فيه وبعضهم بني على ظاهر  
لفظ القرآن من غير اعتبارهم للاصهار وهذا الحديث يرد عليهم  
**الحديث الرابع** عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى رجلا ما ورحلا قد طلع عليه  
فقال ما هذا قالوا صائم قال ليس من البر الصيام في السفر وفي لفظ  
لمسلم عليكم رحمه الله التي رخص لكم اخذ من هذا ان ذراعه الصوم  
في المن هو في هذا الحال ممن حرمه الصوم ويستق عليه ابو يودي به  
الى راء ما هو اولى من الغرائب ويكون قوله ليس من البر الصيام في  
السفر مبرا على مثل هذا الحال والطاهر به المانعون من الصوم  
في السفر يقولون ان اللفظ عام والعبرة بعموم اللفظ لا بخصه ومن السبب  
وحب ان يسهل للمعرق من دلاله السياق والقرائن على تخصيص العام وعلى  
مراد المتكلم ومن محدد ورد العام على سبب ولا حرمها محرم واحد فان  
محدد ورد العام على السبب لا يقتضي التخصيص لكون قوله تعالى والسار  
والسارقة فاطعموا لهما سبب سرقه ردا صنفوا ان فله لا يقتضي التخصيص  
به باه دروم والاحكام اما السياق والقرائن فانها الدالة على مراد المتكلم  
من كلامه وهي المرشدة الى بيان المحال فاضبط هذه القاعدة فانها  
مقبولة في مواضع لا تخصي وانظر في قوله عليه ليس من البر الصيام في  
السفر مع حكاية هذا الحال من اي القسدين هو قوله عليه وقوله



عليكم رحمة الله التي رحمتكم دليلاً على أنه سبحانه المحسب بالرحمة  
 إذا دعت الحاجة إليها ولا يراد على وجه السديد على النفس والسطح والسمو  
**الحديث الخامس** عن انس بن مالك رضي الله عنه قال  
 كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فمنا الصائم ومنا المفطر قال فمرنا بمنزلاً  
 في يوم حارٍ واخر باطلاه صاحب الكساء فنام من شدة الشمس سده قال فسقط الهواء  
 وقام المفطرون فصرخوا اليه وسقوا الركاب فقال صلى الله عليه وسلم  
 ذهب المفطرون اليوم بالاجر **اما** قوله فمنا الصائمون ومنا المفطرون  
 مدلول على حوار اليوم في السفر ووجه الدلالة بعد النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم لما أمر على صومهم **واما** قوله صلى الله عليه وسلم ذهب المفطرون  
 اليوم بالاجر فمعه امران **أحدهما** أنه إذا عارضت المصالح قدم أولها  
 وأقواها **الثاني** أنه قوله عليه السلام ذهب المفطرون اليوم بالاجر  
 فيه وجهان **أحدهما** أن يراد بالاجر حرملك الافعال التي فعلوها  
 والمصالح التي حزن على أيديهم ولا يراد مطلق الاجر على سبيل العموم  
**والثاني** أن يكون اجرهم قد بلغ في القيمة بالنسبة إلى اجر الصوم  
 مسلماً مع فيه اجر الصوم فحصل المبالغة بسبب ذلك وحصل كان  
 الاجر كله للمفطر وهذا قريب مما يقوله بعض الناس في اجبال الاعمال  
 المالحه بعض الخار وان يواب ذلك العمل يكون معولاً أحد بالسببه إلى ما  
 حصل من عاب الكثرة فكأنه كالعدوم وان كان اليوم هاهنا ليس من  
 الخطأ ولكن المقصود التشبيه في أن ما قل جداً قد حصل بالعدوم مبالغة  
 وهذا قد يوحد مثله في المصروفات الوحدية واعمال الناس في مقابلتهم  
 حسنات من يفعل معهم منها شيئاً يساهمه وحصل السبب جداً بالعدوم بالسببه



إلى الإحسان والاساءة كحمامة الابل ولده في دفع المرمض إلى عطر عنه فانه  
بعد محسنًا مطلقًا ولا بعد مسيئًا إلى ابلامه بالحمامة ليساره ذلك الالمر  
بالسببه إلى دفع المرمض الشديد **الحديث السادس** عن عابسه  
رضي الله عنه قالت كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع ان اقضي الا  
في شعبان فيه دليل على جواز باحرقه ما رمضان في الجملة وأنه مو  
الوقت وقد يوحد منه أنه لا يوحى عن شعبان حتى يدخل رمضان  
ثان وأما اختلاف الفقهاء في وجوب الاطعام على من احرقة ما رمضان  
حتى دخل رمضان ثان فما لا يتعلق بهذا الحديث وقد ستر في روايه  
اخرى عن عابسه ان هذا لما حبر كان للسعل برسول الله صلى الله  
عليه وسلم **الحديث السابع** عن عابسه رضي الله عنها ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صيام ما رغب عنه ولبيه احرجه  
ابوداود وقال هذا في النذر وهو قول احمد بن حنبل ليس هذا  
الحديث مما انفرد السحاح على احرأجه وهو دليل بعمومه على ان الولي  
به يوم عن المثل وان السائيه يدخل في الصوم وذهب اليه قوم وهو  
قول قدم للسامعي والحدید الذي عليه الاكثرون عدم دخول السائيه  
في الصوم لانها عباده مدسه والحديث لا يقتضي التحصيص بالنذر كما  
ذكر ابوداود وعن احمد بن حنبل نعم قد ورد في بعض الاحاديث ما يقتضي  
الادنى في الصوم عن من مات وعليه نذر له يوم وليس ذلك مقتضي  
التحصيص به يوم وقد علم الفقهاء في ان المعتبر في الولايه على ما ورد في  
الخير اهو مطلق القرأيه او شرط في الصوم العصويه او الارث وتوقف  
— ذلك امام الحرمين وقال لا فعل عندي في ذلك وقال غيره من فضلا



المباحين واب اذا اخصت عن طاهره وحدث الاشبه اعسار الارث  
**وقوله** سام عنه وابه قيل لس المراد منه انه يلزمه ذلك واما خور  
 ذلك له ان ازاده كراهه صاحب التهذيب من مصنعي الشافعية  
 وحكاها امام الحرمين عن السجاي محمد وفي هذا حب وهو ان الصيغه  
 صعه حبر اعني سام ومع الحمل على طاهره فيصرف الى الامر وسفي  
 النظر في ان الوجوب موقوف على صعه الامر المعسره وهي افعل مثلا  
 او غيرها ما يقوم مقامها وقد يوجد من الحديث انه لا يبرء عنه الاحبي  
 اما لاجل التحصيص مع مناسبه الولاية لذلك واما لان الاصل عدم جواز  
 الساب وحب ان يقصر فيها على ما ورد في الحديث والحري انه الباقي  
 على القياس وقد قال اصحاب السافعي لو امر الولي اجنبيا بان يصوم عنه  
 باخره او بعد اجره جار كما في الحج فلو اسفل به الاحبي ففي احراه وجهها  
 اطهرها المانع واما الخاف غير له يوم باله ومقاما يكون بالقياس  
 وليس احدا الحكم منه من يصح الحديث **الحديث الثامن** عن  
 عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال جار رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال رسول الله امي مات وعليها صوم شهر افاصوم عنها قال لو كان  
 على اهل دين احب فاصية قال نعم قال قد بر الله احق ان يقضي وفي رواية  
 حاب امراه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله ان امي  
 ماتت وعليها صوم نذرا افاصوم عنها فقال ارب لو كان على اهل دين  
 فقصيته اكان يودي ذلك عنها فقال نعم قال فصومي عن امك **اما**  
 حديث بن عباس فقد اخل فيه القول بان امر الرجل اذا مات وعليها  
 صوم شهر ولم يقدم بالنذر وهو يقتضي ان لا يخص حوار الساب يوم



وهو منه وص الشافعية بقرئنا على القول القدم خلافا لما قاله احمد ووجه  
الدلالة من الحديث من وجهين **احدهما** ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر  
هذا اللحم غير مفيد بعد سوال السائل مطلقا عن واقعه محتمل ان يكون  
وحوب اليوم فيها عن بدر وحتمل ان يكون عن غيره فخرج ذلك عن القاعدة  
المعروفة في اصول الفقه وهو ان الرسول عليه السلام اذا احب بلفظ  
غير مفيد عن سوال وقع عن صور محتمله ان يكون اللحم فيها مختلفا انه  
يكون ساملا لله وركها وهو الذي يقال فيه بول الاسفصال عن زمانا  
الاحوال مع قيام الاحمال بول منزله العموم في المقال وقد استدل  
الشافعي بمثال هذا وجعله كالعموم **الوحدة الثانية** ان النبي صلى  
الله عليه وسلم علم قضا اليوم بعله عامه المنذر وغيره وهو كونه عليها  
وقاسه على الدين وهذه العلة لا يحسن بالندرا عن كونه حقا واجبا والحكم  
بعموم عليه وقد استدل العالمون بالقياس في الشريعة بهذا الحد  
من حيث ان النبي صلى الله عليه وسلم قاس وجوب ادا حق الله تعالى وحواد  
حوال العباد وجعله من طريق الاحق فحوز لغيره القياس لقوله فاسعوه لا  
سما قوله عليه السلام ارانت ارشاد وسه على العلة التي هي كسي مسقد  
في نفس المخاطب وفي قوله عليه السلام فدين الله احق بالقضاء لاله على  
المسائل التي اختلف الفقهاء فيها عن راحم حوال الله تعالى وحوال العباد كما  
ادامات وعله در ادبي ودين الركاه وصاوب التركة عن الوفاة واحد  
منها فقد يستدل من يقول بعدم دين الركاه بقوله عليه السلام فدين  
الله احق بالقضاء **واما** الرواية الثانية فقها ما في الاولى من دخول  
السنة والقياس على حقوق الادمين لانه ورثا الحصص فيها بالندم



فقد تمسك به من رآه الخصم بصوم النذر اما يدل دليل على ان  
 الحديث واحد من بعض الروايات ان الواقعة المسوولة عنها واقعة  
 نذر فسقط الوجه الاول وهو الاستدلال بعدم الاستصحاب بين  
 عين الواقعة الا انه قد سعد هذا اسان من الروايتين فان في احدهما  
 ان السائل رحل وفي الثانية انه امره وود فرنا في علم الحديث انه  
 يعرف كون الحديث واحدا بحلله سنده ومخرجه وعارب الفاظه  
 وعلى كل حال فسعى الوجه الاول وهو الاستدلال بعموم العمارة على عموم  
 الحكم وايضا فان معنى عموم وهو قوله عليه السلام من مات وعليه صيام  
 صام عنه وليه فلو ان السقيم على مسلكه صوم النذر مع عدم العموم  
 راجعا الى مسلكه اصوليه وهو ان التحصيم على بعض صور العموم لا يفي  
 التحصيم وهو المحار في علم الاحول وقد سبب بعض الشافعية بان  
 نفس الاعتكاف والملاحة على الموم في السابور وما حكاه بعضهم و  
 في الصلاة فان صح ذلك فقد يستدل بعموم هذا التقليل **الحديث**  
**التاسع** عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال لا رال الناس بحبر ما عملوا الفطر يعجل الفطر  
 بعد سقر الغروب مسح بانفاق ودليله هذا الحديث وفيه دليل  
 على الرد على المسيعة الذين يوجرون الى ظهور اللحم ولعل هذا هو  
 السبب في كون الناس لا يراون بحبر ما عملوا الفطر لانهم اذا اخروه  
 كانوا اهلين في فعل خلاف السنة ولا يراون بحبر ما فعلوا السنة  
**الحديث العاشر** عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقبل الليل من هاهنا وادبر النهار



منها هنا فقد افطر الصائم الافعال والادبار متلازمان اعني اقبال  
الليل وادبار النهار وقد يكون احدهما اطهر للمعين في بعض المواضع  
فيستدل بالطاهر على الخافي كما لو كان في جهة المغرب ما سجد  
البصر عن ادراك الغروب وكان المشرق طاهرًا بارزًا فيستدل  
بكلوع الليل على غروب الشمس وقوله عليه السلام فقد افطر  
الصائم حوران يكون المراد به حل له الفطر وحوران يكون المراد به  
فقد دخل في الفطر ويكون الفايده فيه ان الليل قد قابل للموم وانه  
واحد نفس دحوه حرج الصائم من الصوم وتكون الفايده على الوجه  
الاول بان العلامة اليها حصل جواز الافطار وعلى الوجه الثاني  
حوار امساء الوصال بمعنى الصوم السريع لا بمعنى الامساك الحسي  
وان من امساك حشًا فهو فطر سريع اذا لم يحصل له ثواب الصوم  
**الحديث الحادي عشر** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما  
قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال قالوا انك تواصل  
قال اني لست بهمكم اني اطعم واسقي ورواه ابو هريره وعائشه واس  
بن مالك ومسلم عن الشعبي الحدري رضي الله عنه فايكم اراد ان يوا  
فواصل الى السحر في الحديث كراهة الوصال واحلف الناس فيه  
وبعد عن بعض المتقدمين فعله ومن الناس من اجام الى السحر على حديث  
اي سعيد الحدري وفي حديث اي سعيد الحدري دليل على النهي ان  
كراهة لاهي حرم وقد يقال ان الوصال المني عنه ما اتصل باليوم الما  
فلاسا وله الوصال الى السحر يعني سميته ومثالا والنهي عن الوصال  
بمكر تقليده بالعدريه يوم اليوم الثاني فان كان واجئا كان عماله الحمام

صل

في



والفصد وسائر ما تعرض له الصوم للبطالان ويكون الكراهه شديده  
وان كان صوم فقيهه قولان لا يطال ما شرع فيه من العباده وابطالها  
اما مجموع على مذهب بعض الفقهاء واما مكروه وتنف ففعله الكراهه موجبه  
الا انه يختلف رتبها فان احرقنا الاوطار كانت رتبته هذه الكراهه اخف  
من رتبته الكراهه في الصوم الواجب قطعاً وان منعنا فهل يكون الكراهه  
في معرض الصوم المفروض باصل الشرع منه بطريق محتمل ان يقال ليسويان  
لاسواءهما في الوجوب ويحتمل ان يقال لا يسويان لان ما لبس باصل  
الشرع فالله الخ المتعلقه به اقوى وارجح لانها السبب سبباً للوجوب  
واما ما لبس وجوبه بالنذر وان كان مساوياً للواجب باصل الشرع في  
في اصل الوجوب فلا يساويه في مقدار الله عليه فان الوجوب هاهنا  
انما هو الوفا بما ادرمه العبد لله تعالى وان لا يدخل فيمن هو ان لا يفعل  
وهذا مرده لا يصح الاستوى في المماثل ومما يوجب هذا النظر  
الثاني مما لبس في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم هي عن النذر مع  
وجوب الوفا بالنذر ولو كان مطلق الوجوب مما يصح مساواة المندور  
بغيره من الواجبات لكان فعل الطاعة بعد النذر افضل من فعلها قبل  
النذر لانه حسد يدخل بحقه قوله فما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ما معناه انه ما عرف المتقربون بالممثل اذا ما اصرصت عليهم ويحمل على  
ما تقدم من البحث على ما اذا اصرص باصل السرعه لانه لو حمل على العموم  
لكان النذر وسيله الى الحصول الافضل فكان يجب ان يكون مستحباً  
**باب فصل الصيام وعمره الحديث الاول**  
عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال احمر رسول الله صلى الله عليه وسلم



الله عليه وسلم أي لا صوم من النهار ولا قومن الليل ما عست فقلت له قد  
قلبه بأي أب وأمي فقال الملك لا تستطيع ذلك فعم وأطروم وم وصم من  
السهر تلكه أيام قال أحسنه بعسر أمنا لها ود الملك صام الدهر فلب قاني  
أطلق أفضل من ذلك قال فعم يوماً وأطرو يوماً فلك صام داود هو  
أفضل الصيام فقلت أي أطول أفضل من ذلك فقال لا أفضل من ذلك وب  
رواية لا صوم فوق صوم داود سطر الدهر صم يوماً وأطرو يوماً فيه  
مسائل الأولى صوم الدهر ذهب جماعه إلى حوان منهم ملك والساجي  
رحمهم الله ومنعه الظاهر به لأحد ثبوت وردت فيه كقوله صلى الله عليه  
وسلم لا صام من صام الأبد وغير ذلك وتناول مخالفوهم هذا على من صام  
الدهر وأدخل فيه الأيام المنهي عن صومها كومي العيد وقيام الشر  
وهذا هذا مخاوطه على حقيقة صوم الأبد وإن من صام هذه الأيام  
مع غيرها هو الصيام للأبد ومن أطره لم يصم الأبد إلا أن في هذا  
حرجاً عن الحقيقة الشرعية في مبدل أو لفظة صام فإن هذه الأيام  
عرفت له الصوم شرعاً ولا يصور فيها حقيقة الصوم فلا حصل حقيقة  
صام شرعاً لمن أمسك في هذه الأيام فأوقع المخاوطه على حقيقة لفظة  
الأبد فقد وقع الاختلال حقيقة لفظة صام شرعاً فحب أن يحمل  
ذلك على الصوم اللغوي إذا انفارص مبدل أو اللغة ومبدل أو الشر  
في الفاظ صاحب الشرع حمل على الحقيقة الشرعية ووجه آخر  
وهو أن يتعلق الحكم به صوم الأبد يقتضي ظاهراً أن الأبد متعلق الحكم  
من حيث هو أبدي وإذا وقع الصوم في هذه الأيام فعلة الحكم وقوع  
الصوم في الوقت المنهي عنه وعليه رب الحكم وسوي ربه على مسمى

يق

ع



الابد عروا وقع فانه اذا اصام هذه الايام تعلق به الدم سواء اصام غيرها  
او افطر ولا شيء متعلق بالدم وعليه صوم الابد بل هو صوم هذه الايام  
الا انه لما كان صوم الابد يلزم منه صوم هذه الايام تعلق به الدم  
منها ههنا طرا لمولون لهذا التاويل وتركوا التعليق بحصوم صوم  
الابد **المسئلة التاسعة** كره جماعة فام كل الليل لرد النبي صلى الله  
عليه وسلم ذلك على من اراده ولما سعلق به من الاحجاف بوضائف  
عنده وفعله جماعة من المنتعدين من السلف وغيرهم ولعلم حملوا  
الرد على طلب الرقوع بالهلف لا غير وهذا استدلال على الكراهة المدعور  
المدكور عليه سوال وهو ان يقال الرد لمجموع امرين وهو صام النهار  
وهو قيام الليل فلا يلزم ترتيبه على احدهما **المسئلة العاشرة**  
قوله عليه السلام انك لا تستطيع ذلك رطلو عدم الاستطاعة بالنسبة  
الى المنتعذ من كل قات وبالنسبة الى الشاق على الفاعل وعليهما دلالة الاختصاص  
في قوله تعالى ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به فحمله بعضهم على المسحح حتى  
احد منه حواري تكليف المحال وحمله بعضهم على ما يسق وهو اقرب فقوله  
عليه السلام لا تستطيع ذلك محمول على انه يسق ذلك عليه على الاقرب  
ويمكن ان يحمل على المنع اما على بعد تران سلع من العمر ما سعة راحة  
ذلك وعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بطريق او في ذلك البراءة لا وفات  
بعض العادة انه لا بد من وقوعها مع تغدر ذلك فيها ويحتمل ان يكون  
قوله لا تستطيع ذلك مع القيام بسعة المصالح المرعية شديدا  
**المسئلة الرابعة** فيه دليل على استحباب تلك الايام من كل شهر وعلة  
مدكور في الحديث واحلف الناس في بعضها من الشهر احلافا في تعيين



الاحب والا فضل لا غير وليس في الحديث ما يدل على شي من ذلك فاصريما  
عن ذكره **المسلة الخامسة** قوله عليه السلام ودلك مثل صيام  
الدهر مول عندهم على انه مثل اصل صيام الدهر من غير بصيف الحساب  
فان ذلك البصيف مرب على الفعل الحسي الواقع في الخارج والحامل  
على هذا التاويل ان القواعد تنص على ان المقدور لا يكون كالمحس وان الاجور  
بغاوت بحسب معاوت المصالح او المسقته في الفعل فكيف يستوى من فعل  
الشيء من قدر فعله فلاجل ذلك قيل ان المراد اصل الفعل في التقدير  
لا الفعل المرب عليه البصيف في التحقيق وهذا الوجه باي في مواضع  
ولا يحسن بهذا الفعل ومن هاهنا يمكن ان يحاط عن الاستدلال بهذا  
اللفظ وسببه على جوار صوم الدهر من حيث انه ذكر العرب في فعل  
هذا الصوم ووجه العرب بانه مثل صوم الدهر ولا يكون جهة  
العرب هي جهة النفي وسبيل الجواب ان الدم عند من قال به متعلق  
بالفعل الحقيقي وجهة العرب هاهنا حصول البواب على الوجه  
التقديرى واختلف جهة العرب وجه الدم وان كان هذا الا سببا  
الذي ذكر لا بأس به ولكن الدلائل الدالة على كراهة صوم الدهر  
اقوى منه دلالة والعمل باقوى الدليل واحب والدين اجاروا صوم  
الدهر حملوا النفي على دي عجزا ومسببه او ما عرت من ذلك لزوم  
بعضه مصالح راحة على الصوم او متعلقه نحو العبر كالرؤية مثلا  
**المسلة السادسة** قوله عليه السلام في صوم داود وهو  
افضل الصيام او واجب الصيام كاهر قوى في تفصيل هذا الصوم  
على صوم الابد والدين قالوا بخلاف ذلك نظروا الى العمل لما كان



اكثر كان الاجرا وفر هذا هو الاصل فاحاجوا الى تناول هذا وقيل  
فيه انه اصل الصيام بالسنة الى من حاله مثل حالك اي من سدد  
عليه الجمع من الصوم الاكثر وبين القيام بالحقوق والاقترب عندي  
ان تحري على كاهن الحديث في تفصيل صيام داود عليه السلام والسبب  
فيه ان الافعال متعارضة المصالح والمفاسد وليس كل ذلك معلوما  
لنا ولا مستحصرا واذا تعارضت المصالح والمفاسد فمقدار ما يترك كل  
واحد منها في الحب او المنع غير محقق لنا فالطريق حسد ان نفوض  
الامر الى صاحب الشرع ويحري ما دل عليه صاحب الشرع مع قوة  
الظاهر هاهنا واما زيادة العمل واما ما القاعد لزيادة الاجر  
لسنة متعارضة اما العادة والحكمة للمصير في حق وتعارضها  
الصوم الدائم ومقادير ذلك العاسع مع مقادير الحاصل من الصوم  
غير معلوم لنا وقوله عليه السلام لا صوم فوق صوم داود يحمل  
على انه لا تقوم في الفصيلة المسولة عنها **الحديث الثاني** عن عبد الله  
بن عمرو بن العتار رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان احب الصيام الى الله صيام داود واجب الصلاة الى الله صلاة  
داود كان يام بثلث الليالي ويصوم بثلثة وثمانين سنة وكان يوم  
يومًا ويفطر يومًا وفي هذه الرواية زيادة فام الليل وبعدد ما ذكره  
ويوم سدسه الاحمر فيه مصلح الابتغاء على النفس واستقبال صلاة  
الصبح واذا كان اول النهار بالشايط والذي بعدم في الصوم من  
المعارض واردة هاهنا وهو ان زيادة العمل يقضي زيادة الفصيلة  
في الكلام منه كاللحم في اللحم ومن يوفق المصالح والمفاسد الى صاحب



الشرع ومن به صالح هذا النوع من القيام انما اقرب الى عدم الرأى  
الاعمال فان من يامر السدس الاحد اصح حائماً غير مشهور القوي فهو  
اقرب الى ان يحكى امر عليه على من رآه ومن خالف هذا حصل قوله عليه السلام  
احب الصيام تحه وداً حاله او فاعل وعدم النظر الى ما ذكرناه **الحديث**  
**الثالث** عن ابي هريرة رضى الله عنه قال اوصى باي حلتى صلى الله عليه  
وسلم سلمه ايام من الشهر ورغنى المحي وان اورد من ان انام منه دليل على  
ما يدهد الامور بالفقيد الى الوضيه بها وصيام ربه ايام قد وردت  
عليه في الحديث وهو تحصيل اخر الشهر باعشار الحسنة بعشر امثالها وقد  
ذكرنا ما فيه ورأى من رى ان ذلك اجر لا يصعب ليجعل الفرق بين  
صوم الشهر بعد رمضان صومه محققاً وفي الحديث دلالة على استحباب صلاة  
الصحي واهل ركعتان وكعتك ذكر الاقل الذي يوحه التاكيد بفعله وعدم موافقة  
التي في الله عليه وسلم عليها الا في استحبابها الا الاستحباب يقوم بدلالة  
القول وليس من شرط الحكم ان يطابق عليه الدلائل نعم ما واضب عليه الرى  
صلى الله عليه وسلم يرحم مريسته على هذا طاهراً واما التورع عن التورع فقد  
نقد في هذا الكلام في باحترام الوتر وعدمه وورد حديث يسمي الفرق  
بين من وثق من نفسه بالصيام احرا الليل ومن لم يثق فعلى هذا امور هذه  
الوصية محه وداً حال ابو هريرة ومن وافقه في حاله **الحديث**

**الرابع** عن محمد بن عباد بن جعفر قال سالت جابر بن عبد الله انى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة قال نعم وزاد مسلم ربه ان الصيام  
الذى عن صوم يوم الجمعة محمول على صومه مفراً اذا تيسر من موضع اخر  
ولعل سبه ان لا يحصر يوماً نفعه تعبد به معسره لما في التحصيل من التثنية



باليهود في خصم السبب بالحد عن الاعمال الدسوبة الا ان هذا ضعيف  
 لان اليهود لا يحرم يوم السبت خصوص الصوم فلا تقوى النسبة بهم بل رل  
 الاعمال الدسوبة اقرب الى المسه ولم يرد به الهى وانما يوجد كراهيه من  
 قاعده الشبه بالهار ومن قال بانه مكره التخصيم لثوم معين فقد ابطال تخصيم  
 يوم الجمعة ولعله يصر الى ما ذكرنا من المعنى ان اليوم لما كان فصلا جدا  
 على الايام وهو يوم هذه الملة كان الداعي الى صومه قويا فنهى عن جماعه  
 ان يتابع الناس في صومه فحصل فيه النسبة او محذور الحار والعوام  
 اتاه بالواحيات اذ ادم وسابع الناس على صومه فليحرموا بالسرع ما ليس  
 فيه واحار ملك صومه مفردا وقال بعضهم لم يسلعه الحديث او لعله يسلعه  
**الحديث الخامس** عن ابي هريره رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى  
 الله عليه وسلم يقول لا يصوم من احدث يوم الجمعة الا ان يهتد قبله او  
 يوما بعده وحدث ابي هريره بن المطلق في الرواية الاولى ونوضح ان  
 المراد باليوم وورطه من انه ان العله هي الافراد وسعي النظر هل ذلك  
 محصور بهذا اليوم او بعده الى فقد غيره بالتخصيم باليوم وقد اشترنا  
 الى الفرق من خصمه وخصم غيره بان الداعي هاهنا الى خصمه  
 عام بالنسبة الى دل الامة والداعي الى حمايه الدرعه فيه اقوى من غيره فمن  
 هذا الوجه ممكن التخصيم النهي ولو قدرنا ان العله يقسمي عموم النبي  
 عن التخصيم يوم غيره ووردت دلائل يقسمي خصم البعض بالاسحاب  
 صومه بعينه لثاب مقدمه على عموم المسند من عموم العله لحوار ان  
 يكون العله دواعي فيها وصف من اوصاف محل النهي والدليل الدال على  
 الاستحباب لم يطرقت اليه احتمال الرفع فلا يعارضه ما احتمل فيه التخصيم



سعد بن عبيد قال سهدت العبد مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
واسمه سعد بن عبيد قال سهدت العبد مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
فقال هذان يومان هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها يوم فطرهم  
واليوم الآخر يادلون فيه من لسككهم قد لوله من صوم يوم العيد ويقسم  
ذلك عدم صحة صومها بوجه من الوجوه وعبد الحقيقه في الصبح مخالفة  
في بعض الوجوه فقال اذا نذر صوم العبد واما التشريق توضيح نذره  
وخرج من العهد به يوم ذلك وطريقهم فيه ان الصوم له وجه عموم وجه  
هو صوم فهو من حيث انه صوم رفع الامسالة ومن حيث انه يوم عید سعلق  
النهي والخروج عن العهد حصل بالوجه الاول اي كونه صومًا والمختار  
عند غيرهم خلاف ذلك وبطلان النذر بحال الصوم والذي  
دعي من الحسين بنهما لا زرها هنا ولا ابو كاسم يمكن من هذا الصوم  
فلا يقع ان يكون فريته ولا يصح نذره سائده ان النبي ورد عن صوم يوم العيد  
والنادر له معلق لنذره مما علوه النبي وهذا خلاف الملاءة في  
الدار المعهوبه عند من يقول بختها فانه لم يحصل اليلار من جهة العموم  
اعني كونها ملاءة وبين جهة الخصوم اعني كونها حصة ولا في مكان معصوب  
واعني بعدم اليلار فها هنا عدمه في الشرعية فان السزغ وجه الامر  
الى مطلق الملاءة والنهي الى مطلق العصب وتلازمهما واحماهما انما  
هو في فعل المطلق لا في الشرعية فلم سعلق النبي سرقا بعد الملاءة  
مخلاف صوم يوم العيد فان النبي ورد عن جهة وصية فلا رمت جهة العموم  
وجهه المخصوص وسعلق النبي بغير ما وقع في النذر فلا يكون فريته ونكلم  
اهل الاصول في قاعده بمعنى النظر في هذه المسئلة وهي ان النبي عند



الاكثرين لا يدل على صحة المنهى عنه وقد نقلوا عن محمد بن الحسن رحمه الله و  
انه يدل على صحة المنهى عنه لان المنهى لا فيه من امكان المنهى عنه اذ لا يقال  
لا اعي لا يصبر وللانسان لا يطر فاذا المنهى عنه اعني صوم يوم العيد ممكن  
واذا امكن ثبت الصحة وهذا ضعف لان الصحة انما تعتمد بالصبر  
والامكان العقلي او العادي والنهي يمنع التقدير السريع فلا تعارضان  
وكان محمد بن الحسن يصرّف اللفظ في المنهى عنه الى المعنى الشرعي وفيه  
دلالة على ان الخطب لم يحل له ان يذكر في خطبته ما يتعلق بوقوعه من  
الاحكام في ذكر النبي عن الصوم يوم العيد في خطبة العيد فان  
الحاحه بحس المثل ذلك وفيه اشتغال وتلوخ بان علمه الاوّل في يوم  
الاصحح الاصل من السبل وقد فرق الفقهاء بين الهدى والسبل واجارا الاصل  
الامن خرا الصيد ووقعه الاذي وتدر المساكين وهدى التطوع اذا  
عطى قبل محله وجعل الهدى خرا الصيد وما وجب لفقير في حج او غيره  
**الحديث السابع** عن ابي شعيبه الحذري رضي الله عنه قال نبي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم من الفطر والخروج عن الماء وان يحس  
الرجل في الثوب الواحد وعن الهلالة بعد الصبح والعصر اخرج عنه مسلم  
تمامه واخرج البخاري اله يوم فقط **اما** صوم يوم العيد فقد تقدم  
واما استئصال الماء قال الفارسي في مجمع مفسر المعاني انه يستعمل يوم واحد  
ويرفعه من احد حاسبه فيه علة على منكبة فالنهي عنه لانه يودي الى الكسف  
وطهور العورة قال وهذا التفسير لا سعرة لفظ الماء وقال الاصمعي  
هو ان يستعمل الثوب لسيرة جميع جسده بحيث لا يبرل فرجه يخرج منها بدة  
واللفظ مطابق لهذا والنهي عنه محتمل وجهين احدهما انه يحاى منه ان



دفع إلى حاله سادة لنفسه مهلك عما حبه إذا لم يكن فيه فرجه والآخر  
 أنه إذا أحل له فلا تمككه الآخر أن أصابه سي أو بانه مود  
 ولا تمككه أن يفقه سده لاد حالها تحت الثوب الذي استل به والله أعلم  
 وقدمر الحلام في النبي عن الملاء بعد المصح وبعد العصر وأما الأحسا  
 في النوب الواحد فحسب منه حسفا العون **الحدث الثامن**  
 عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صافى  
 سبيل الله بعد الله وجهه عن النار سبع خريفاً قوله في سبيل الله العرف  
 الأكر فيه أسعاه في الجهاد فاذا حمل عليه كات الفصيلة لأحجام العبا  
 أصي عباده الموم والجهاد وحمل أن يراد سبيل الله طاعته كف كانت  
 ويعبر ذلك عن صحة الفقه واليه فيه والاول اقرب إلى العرف وقد  
 ورد في بعض الأحاديث جعل الحج أو سفره في سبيل الله فهو استغفار  
 وصحي والخريف يعبر به عن السنة من جهة أن السنة لا تكون فيها الأحرف  
 واحدة فادام في الحرف فقد مضت السنة كلها وكذلك لو عسر الفقه  
 عن العام كان سابقاً لهذا المعنى إذا البين في السنة الأربع وأخذ ومصنف  
 واحد قال بعضهم وأحسن الحرف أو في ذلك لاه الفصل الذي يحصل فيه نهاية  
 ما بدأ في سائر الفصول لأن الأربعة تبدأ في الأربع والمارس على  
 صورها في المصنف وفيها سد ووضوحها ووقت الانقاع بها إلا وحصولاً  
 وأدخار في الحرف وهو الملقب ودمنها وكان فصل الحرف أو في باربعه  
 عن السنة من غيره والله أعلم **باب ليلة القدر**  
**الحدث الأول** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً من  
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أرو ليلة القدر في المنام في السبع الأول



فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اراروناكم تدنوا لحات في السبع الا و اح  
من كان محرما فليحرقها في السبع الا و احرف فيه دليل على عظم الرويا والا  
اليها في الاستدلال على الامور الوجوديات وعلى ما لا يخالف الفواعل  
الطبيعية من غيرها وقد نظم الفقهاء فيما لوراي النبي صلى الله عليه وسلم في  
الرويا وامره هل يلزم ذلك وفيل فيه ان ذلك اما ان يكون مخالفا  
سبب عنه صلى الله عليه وسلم من الاحكام البقطة او لا فان كان مخالفا  
عمل بما سبب في البقطة لا وان قلنا بان من راي النبي صلى الله عليه وسلم  
على الوجه المنقول من صفة فروياه حق فهذا من قبل عارض الدليلين  
والعمل بارحما وما سبب في البقطة فهو ارح و ان كان غير مخالف لما  
سبب في البقطة ففيه خلاف والاستناد الى الرويا ههنا في امر  
سبب استحبابه مطلقا وهو طلب ابيه القدر واما ترجيح السبع الا و اح  
سبب المرادي الدالة على توها في السبع الا و اح وهو استدلال على  
امر وجودي لزمه استحباب شرعي محصور بالماكد السبعة الالهة  
المبالي مع تونه صرمناو للقاعدة الطبيعية الناس من استحباب طلب  
لبله القدر وقد قالوا مستحب في جميع الشهور وفي الحديث دليل على ان  
لبله القدر في شهر رمضان وهو مذهب الجمهور وقال بعض العلماء انها في  
جميع السنة ويلزمه انه لو قال في رمضان لروحه اب كالحق لبله لم يطق  
لم يطق حتى ياتي عليه سنة لان كونها مخصوصه بزمان فطوب وصحة  
النكاح معلومة فلا تزال الاسفار اعني بعض مرور لبله القدر وفي  
هذا نظر لانه اذا دلت الاحاديث على استحبابها بالعشر الا و اح  
كان ازاله النكاح ما على مستند شرعي وهو الاحاديث الدالة على ذلك



والاحكام المقتضيه لوفوع الطلاق لخوران بني على احوار الاحاد ورفع  
 بها النكاح ولا يستزط في رفع النكاح او احكامه ان يكون مسددا الى حره  
 سوار او امر مقطوع به انما فاعلم سعي ان يدطر الى دلاله الاحاديث  
 الداله على احصائها بالعسر الا واخر ومربها في الظهور والاحمال  
 فان صعقت دلالتها فلما قبل وجهه وفي الحديث دليل لمن رجع في ليله  
 القدر رجع ليله الحادي والعشر **الحديث الثاني** عن عائسه  
 رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بخروا ليله القدر  
 في الوتر من العسر الا واخر وحدثت عائسه يدل على ما دل عليه الحد  
 الذي قبله مع زياده الاحصاء بالوتر من السبع الا واخر **الحديث**  
**الثالث** عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كان يعكف في العشر الاوسط من ربه ما كان فاعكف عما حتي  
 اذا كانت ليله احدى وعشرين وهي الليله التي خرج من صحتها  
 من اعكافه قال من اعكف معي فليعكف العشر الا واخر فقد رأت  
 هذه الليله عم اسسها وقد رأتني اسجد في ما وطبن من صحتها فالتسوها  
 في العسر الا واخر والتسوها في ذل وتر فطرقت السما لك الليله وكان  
 المسجد على عرس فوقف فابصرت عساي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وعلى جهته اثر الماء والطين من صبح احدى وعشرين في الحديث دليل  
 لمن رجع ليله احدى وعشرين في تلك الليله القدر سفل في الليلي  
 فله ان يقول كاتب في تلك السنه في ليله احدى وعشرين ولا يلزم من ذلك  
 ان يرجع هذه الليله مطلقا والقول سفلها حسن لان فيه جمعا بين  
 الاحاديث وحا على احوال جميع تلك الليلي وقوله يعكف العسر الاوسط



الاقوي فيه ان يقال الوسط والوسط بضم السين او فتحها واما الاوسط  
 فكأنه تسميه لمجموع ذلك اللبالي والايام والمارح الاول لان العشر اسم  
 للباي ويكون وضعها جمعاً لافعالها وقد ورد في بعض الروايات ما يدل على  
 ان اعتكافه صلى الله عليه وسلم في ذلك العشر كان لطلب ليلة القدر قبل  
 ان يعلم انها في العشر الاواخر قوله فوكفها المسجد اي فطرقها وكف السبت  
 كف وهما ووقوفاً اذا وطرو ووكف الدمع وكفا ووكفا بمعنى وطرو وقد  
 باحد من الحديث بعض الثاين ان مباشرة الجبهة بالمصلي في السجود عرو  
 وهو من قول اء لو سجد على نور العمامة كالطاة والخامس صح ووجه  
 الاستدلال انه اذا سجد في الماء والطين ففي السجود الاول يعلق الطين  
 بالجبهة فاذا سجد السجود الثاني كان الطين الذي على الجبهة في السجود  
 الاول حائلي في السجود الثاني عن مباشرة الجبهة بالارض وفيه مع ذلك  
 احتمال لان ثور مسح ما علق بالجبهة او قبل السجود الثاني والذي حيا  
 في الحديث من قوله وهي ليله التي خرج من صحبها من اعتكافه وقوله في آخر  
 الحديث فرائث اثر الماء والطين على جبهته من صحاح احدي وعشرين يعلق  
 بمسحله بكموا فيها وهو ان ليلة اليوم هي السابقة عليه لما هو المشهور والابنة  
 بعده كما نقل عن بعض اهل الحديث الظاهر به **باب الاعتكاف**  
**الحديث الاول** عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كان يعتكف في العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله عز وجل لم يعتكف  
 اربعة بعدة وفي افظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في كل رمضان  
 فاذا صلى الغداة حامكاه الذي يعتكف فيه الاعتكاف الاحسان والكرام  
 للشيء كف كان وفي الشرع لزوم المسجد على وجه محم ومن الكلام فيه

كلام



كالإسلام في سائر الأسماء الشرعية وفيه حديث عائشة استحباب سبطلق  
الاعتكاف واستحبابه في ريمه بان يحه وصيه وفي العشرة الاواخر حه وصها  
وفيه ما يذهب الاستحباب مما استغربه اللفظ في المداومة وما صرح به  
في الرواية الاخرى من قولها في كل ريمه وعادال عليه من عمل ارواحه  
من بعده وفيه دليل على استوى الرجل والمرأة في هذا الحكم وقولها فاذا  
صلى الغداة جامع مكانه الذي اعكف فيه الجمهور على انه اذا اراد اعكف  
العشر دخل معتكفه فلغروب الشمس من اول ليلة منه وهذا الحديث  
قد عرفت الدخول من اول النهار وغيره اقوي منه في هذه الدلالة ولكنه  
اول على ان الاعكاف كان موجودا وان دخوله في هذا الوقت لمعتكفه  
للافراد عن الناس بعد الاجتماع بهم في الصلاة لانه كان ابتداء الدخول  
وتكون المراد بالمعكف هاهنا الموضع الذي حصه بها واعده له كما جا  
انه اعكف في قبته وكما جا ان ازواجه صربا حبه وشعر يدلك ما في هذه  
الرواية دخل مكانه الذي اعكف فيه بلفظ الماضي وقد استدلل به  
الاحاديث على ان المسجد شرط في الاعكاف من حيث انه قد دلل عليه وفيه  
مخافة العادة في الاختلاط بالناس لاسيما النساء فلو جاز الاعكاف في  
السوت لما خولف المصنف لعدم الاختلاط بالناس في المسجد ومحل المسئلة  
في الخروج لعوارض الحلقة واحار بعض الفقهاء للمرأة ان يعكف في مسجد  
بها وهذا الموضع الذي اعده لله لاه وهبانه لذلك وقيل ان بعضهم  
الحق بها الرجل في ذلك **الحديث الثاني** عن عائشة رضي الله عنها انها  
كانت ترحل النبي صلى الله عليه وسلم وهي حايض وهو معكف في المسجد  
وهي في حجرها ساوتها راسه وفي رواية وكان لا يدخل البيت الا لحاجة



الانسان وفي روايه ان عابسته رضي الله عنها قالت اني كنت لا ادخل البيت للحاجه  
 والمريض فيه فاسأل عنه الا وانما امر الرجل يسرخ الشعر وفيه دليل  
 على طهاره بدن الحايض وفيه دليل على ان خروج راس المعتكف من المسجد لا  
 يطل اعتكافه واحده منه نعم الفقهاء ان خروج البدن من المكان الذي حلف  
 الانسان على ان لا يخرج منه لا يوجب حسه وكذلك دخول عبيده اذا  
 حلف ان لا يدخله من حيث ان امساع الخروج من المسجد موازنه بعلق الحب  
 الخروج لان الحكم في كل واحد منهما معلق بعدم الخروج فخرج بعين البدن  
 ان اقصى مخالفه ما علق عليه في احد الموضعين اقصا مخالفيه والاحيد  
 وحت لا يفسد في احدهما لم يفسد في الاخر لا اتحاد الماخذ في مما وكذا  
 سفل هذه الماده في الدخول اية بان يؤول لو كان دخول البعض مقصدا  
 للحكم المعلق بدخول الكل لكان خروج البعض مقصدا للحكم المعلق بخروج  
 الجملة لكنه لا يفسد م فلا يفسد هنا وسائر الملامه ان الحكم في الموضع  
 معلق بالجملة فاما ان يكون البعض موجبا لربط الحكم على الكل او لا  
 احره وهو لها وكان لا يدخل البيت الحاجه الانسان خانه عما صطرا به  
 من الحدث ولا شك في ان الخروج له غير مطلق للاعتكاف لان الصرور  
 داعيه اليه والمسجد مانع منه وكل ما ذكره الفقهاء انه لا يخرج اليه احلفوا  
 في جواز الخروج اليه فهذا الحدث يدل على عدم الخروج اليه بعمومه فاد اصم  
 الى ذلك ورثه الحاجه الى الخروج لغير منه واما الداعي الشرعي في بعضه  
 كصلاة المريض وصلاة الحماره وشبهه فثبت الدلالة على المنع وفي الرواه الاخرى  
 عن عابسه حوار عبادته المريب على وجه المرور من غير تعريض وفي لفظها  
 اشعار بعدم عبادته على غير هذا الوجه

**الحديث السادس**



عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قلت لرسول الله اني كنت سدرت في الحيا هلية  
ان اعكف ليلة وفي رواية يومًا في المسجد الحرام قال فاؤف سدرت ولم يدرك  
بعض الرواية يومًا ولا ليلة في الحديث فوايد **احدها** الروم النذر المقربة  
وقد استدل بعمومه من يقول بلروم الوفا بكل مندور **وباسرها** استدل  
به من يري صحة النذر الكافر وهو قول اووجه في مذهب الشافعي والاشعر  
انه لا يصح لان النذر فيه والكافر ليس من باب القرب ومن يقول هذا احما  
الى ان يقول الحديث بانه امر بان ياعكف يوم سنة مما سدرت لئلا يحل  
معباده بوي فعلها فالخلق عليه انه مندور وليس به بالمندور وقيامه  
مقامه في فعل ما نواه من الطاعة وعما هذا اما ان يكون قوله او ف سدرت  
من محار الحذف او من محار السسبه وظاهر الحديث خلافه فان دل دليل  
اقوى من هذا الظاهر على انه لا يصح التزام الكافر الا عكاف اجمع الى  
هذا الباويل والافلا **وبالرها** استدل به على ان الهوم ليس بشرط لان  
الليلة ليست محل الله يوم وقد امر بالوفا سدرت الا عكاف فيها وعدم  
اشتراط الهوم وهو مذهب الشافعي واستراط مذهب مالك واي  
حسبه رحمهم الله وقد اول من شرطه قوله فان الليلة تعلى في لسان  
العرب على اليوم حكى عنهم انهم قالوا اصمنا حساوا الحس منطلق على اللبالي  
فانه لو اطلق على الانام لفعل حسه فاطلقت اللبالي وابدرب الانام او  
يقال المراد ليلة يومها ويدل على ذلك انه ورد في بعض الروايات بلفظ اليوم  
**الحديث الرابع** عن صفية بنت حي رضي الله عنها قالت كان النبي  
صلي الله عليه وسلم معكفا فاتيته ارون لئلا تحسبه ثم هت لا فعل  
مقام معي ليعلمني ولكان مسكنها في دار اسامة بن زيد ثم رحلان من



الانصار فلما راى رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرا فقال لى صلى الله  
عليه وسلم على رسلها انها صفيه من جي فقال لاسبحان الله برسول الله فقال  
ان الشيطان حري من ابراهيم محري الدم و اى حسيت ان يفد في  
ولو بكاشرا او قال شأوني روايه انها جات تزور في اعكافه المسجد في  
العشر الاواخر من رمضان فحدث عنده ساعه ثم قامت ففعلت فقام اليه  
صلى الله عليه وسلم معها فقلها حتى اذا بلغت باب المسجد عند باب ام سلمة  
ثم ذكره معناه صفيه من جي من حطب بن ثعلب من بني اسرائيل من سبط  
هرون عليه نصيره كات عند سلام بحصف اللام بن مشكم حلف عليها  
ثامه من ابي الحنفى ففعل يوم حيدر وروى عنها النبي صلى الله عليه وسلم في سنة  
تسع من الهجرة والحدث يدل على حوار ريان المراه المعك وفيه دليل  
حوار الحديث معه وفيه ناس الراى بالمشي معه لاسيما اذا دعت الحاجة  
الى ذلك كالليل وقل من بالرواية الناسة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
مشتى معها الى باب المسجد فقط وفيه دليل على الحوار مما يقع في الوم  
عنه الانسان اليه مما لا سعي وقد قال بعض العلماء انه لو وقع ما لها سبي  
لا هو اول من النبي صلى الله عليه وسلم اراد يعلم اسمه وهذا متاخر في حوار القتل  
ومن بعد انه فلا حوار ان فعلوا فعلا نوح ط السورهم وان كان لهم فيه  
محلم لان ذلك سبب الى الحال الاسعاع بعلمهم وقد قالوا انه سعي الخاتم  
ان سبب وجه اللحم المحكوم عليه اذا حي عليه وهو من باب سعي الهمه  
بالسبه الى الحوار في اللحم وفي الحديث دليل على حوارهم حوار الحر  
الشيطان على النفس وملك كان من ذلك غير مفذور على دفعه لا  
بواحد به لهوله تعالى لا تكلف الله نفسا الا وسعها ولقوله عليه السلام



في الوسوسة وكف ما كان فقيه دليل لا على ان تلك الوسوسة لا توحيد  
بها نعم في الفرق بين الوسوسة التي لا توحيد بها وبين ما يعشقا استكالا

## **باب الحج باب الطواف**

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقت لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهـل الشام الحـمـة ولاهـل بـحـرل  
المبارك ولاهـل اليمن بـلـحـمـة ولاهـل اي عـلـمـة من عـيـر هـن من اراد  
الحج والعـمـرة ومن كان دوا ان ذلك من حـب اساحـى اهل مكة من مكة الح  
عن الحـا وكـسـر هـا الفـقـد في اللـغـة وفي الشـرـع فـقـد مـحـه ومـحـل  
مـحـه ومـحـل على وحه مـحـه ومـحـل وقوله وقت ان التوف في الاصل دوا وقت  
والهـو اب ان يقال بـعـلـق الحـكـم للتوف م اسـعـل في التـحـديـد للـسـي مـطـلـقـا  
لان التوف بـحـدـد بالتوف مـصـدـر التـحـديـد من لوازم التوف فيـطـلـق  
عليه توف وقوله هـا هـنا وف بـحـمـل ان يراد به التـحـديـد اي حـدـهـم المـواضـع  
للأحرام وبـحـمـل ان يراد بـدـل بـعـلـق الأحرام توف الوصول الي هـذه الاما  
لشـرط ارادـه الحج والعـمـرة ومعـي توف هـذه الاماكن للأحرام انه لا حـجـر  
مـحـا ورنـهـا لـمـد الحج او العـمـرة الا مـحـرماً وان لم يـكـن في لـقـطـه وقت من حـث  
هي بـصـرـح بالو حـوب فـقـد ورد في غـيـر هـذه الروايـة بـلـا هـل المـدـيـنة وهي  
صـعـه حـيـر يراد به الامر وورد في بـعـض الروايـات لـقـطـه الامر وفي دوا  
هـذه المـواضـع مـسـاـيـل **الاولى** ان يوفـيها مـنـقـع عليه لاراب هـذه  
الاماكن واما الحـا بـالـدم مـحـا ورنـهـا عـند الجـمـهـور من غـيـر هـذا الحـدـث  
وبـعـلـغ بـعـضهم ان مـحـا ورنـهـا لا يـصـح حـجـه وله المـامـمـة الحـدـث من وجـه  
وكـاـه حـا حـا الي مـقـدـمـه احر من حـدـث احر وغيـره **الباسـه** دوا الحـلـفـة

كن



بهم الحالمهملة وفتح اللام بعد المواقبت من مكة وهي على عشرة مراحل  
اوسع منها والحمد بهم الحيم وسكون الحاء قبل حمت بذلك لان السبل  
احتمها في بعض الرومان وهي على ثلثة مراحل من مكة ويقال لها مسعة  
بفتح الميم وسكون الهاء وفتح كسر الهاء وفتح المنارل فتح القاف وسكون  
الراء صاحب الصحاح ذكر في الراوي على ذلك كما علق في قوله ان لوسا  
افرنى مسوونا اليها وانما هو منسوب الى فرن بفتح الراء والقاف رط  
من مراد كما سرت في الحديث فيه ذكر كلب عمره ويلمح بفتح الراء واللام  
وسكون الميم بعدها ويقال فيه الملم سل على مرحلتين من مكة وكذلك  
فرن على مرحلتين ايضا **الثالثة** الفمير في قوله هل هذه المواقبت لهذا  
اعني المدسة والشام بخد والخن وحلب هذه المواقبت لها والمراد اهلها  
والاصل ان يقال هن لم لان المراد الاهل وقد وردت لك في بعض الروايات  
على الاصل **الرابعة** وقوله ولما انا عليهم من غير اهلن نفسي انه  
اذا صرهن من ليس بمعناه احرى منهن ولم يحاورهم غير محرم ومثال ذلك  
مما احدثهم في الحاشية فيلزمه منها ولا يحاورها الى الحفة التي هي  
مبقاته وهو مذهب الشافعي وذكر بعض المصنفين انه لا حلاق فيه  
وليس كذلك لان المالكية يذهبوا الى ان يحاور الى الحفة قالوا والافضل  
احرامه واعلم ان محل اللام على انه لا حلاق فيه في مذهب الشافعي وان  
كان قد اكلوا اللحم ولم يبق فيه الى مذهب احد وحكي ان لا حلاق وهذا  
انما محل نظر فان قوله وطرا انا عليهم عام فمن انا دخل بحبه من مبقاته  
من يدى هذه المواقبت الى مربها ومن ليس بمعناه من يدىها وقوله اهل  
السام الحمد دخل بحبه هذا المار عام بالسنة الى من لم يبق احمر



اولا فاذا قلنا بالعموم الاول دخل بحقه هذا السامي الذي مردي الخليفة  
فليرم ان يحرم منها واذا قلنا بالعموم الثاني وهو ان لاهل الشام الحقه  
دخل بحقه هذا المار انه بادي الخليفة فيكون له المحاورا اليها فكل  
واحد منهما عموم من وجه وكما حمل ان يقال ولما انا عليهن من غير اهلن  
حرم من لم يسبقه من يديه حمل ان يقال ولا لاهل الحقه محرم  
من لم يمرسى من هذه الموافقت **الخامسة** قوله ممن اراد الحج او العمرة  
يعني يخص هذا الحكم بالمريد لاحدهما وان لم يرد ذلك اذا امن  
بأحد هذا الموث لا يلزمه الاحرام وله محاورها غير محرم **السادسة**  
استدل بقوله ممن اراد الحج او العمرة على انه لا يلزمه الاحرام لمجرد دخول  
مكة وهو احد قول الشافعي من حيث ان مفهومه ان من لا يرد الحج او  
العمرة لا يلزمه الاحرام من حيث الموافقت بدخل بحقه من لا يرد الحج والعمرة  
ولا دخول مكة ومن لم يرد الحج والعمرة ويرد دخول مكة وفي عموم المفهوم  
طرفي الاصول على بعد ان يكون له عموم فاذا دل دليل على وجوب  
الاحرام لدخول مكة وكان كاهرا لدلالة لو طاقدم على هذا المفهوم لا  
المعهود بالسلام حكم الاحرام بالنسبة الى هذه الامان ولم يقصد به  
مازحم الداحل الي مكة والعموم اذا لم يقصد به دلالة لست سلك القوة  
اذا ظهر من السياق المفهوم ود من اللفظ **السابعة** استدله على ان  
الحج ليس على الفور لان من مر منه الموافقت لا يرد الحج والعمرة بدخل بحقه  
من لم يحق مقصدي اللفظ انه لا يلزمه الاحرام من حيث المفهوم ولو وجب  
على القوم للزومه اراد الحج او لم يردده وفيه من السلام ما في المسئلة التي قبلها  
**الثامنة** قوله ومن كان ذلك من حيث ان شافعي ان من منزله



دون الميقات اذا اسافر للحج او العمرة متقاه مراه ولا يرمي المسدود  
 الى الميقات المفروض عليه من هذه المواقيت **التاسعة** يقسم اهل  
 مكة محرمون منها وهو محرم بالاحرام في الحج فان من احرم بالعمرة ممره في  
 مكة محرم من ادنا الحل ويقسم في الحديث ان الاحرام من مكة نفسها وبعض الشافعية  
 يرى ان الاحرام من الحرم كله حار والحديث على خلافه طاهر او يدخل في  
 اهل مكة من مكة ممن ليس من اهلها **الحديث الثاني** عن عبد الله بن  
 عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل اهل المدينة  
 من دى الخليفة واهل الشام من التحفة واهل نجد من قرن قال وبلغني  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال واهل اليمن من بلح وقوله في  
 حديث بن عمر يهل فماد كرتا من الدلالة على الامر بالاهلال احري رده  
 الامر ولم يدكر بن عمر سماعه لم تقاب اليمن من النبي صلى الله عليه وسلم  
 وذكره بن عباس ولد لك حسن ان عدم حديث بن عباس **قادر**  
**ما ليس المحرم من الساب** عن عبد الله بن عمر  
 رضي الله عنهما ان رجلا قال برسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس المحرم من الساب قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لا تلبس القميص ولا العمام ولا السراويل ولا  
 البرانس ولا الخفاف الا احدا لا احد تغلبين فلبس الخفين والقطعها  
 اسفل من الكعبين ولا تلبس من الساب شامسه وعفرا او ورس وللخاري  
 ولا تنقب المرأة ولا تلبس الفقار بن فيه مسائل **الاولى** انه وقع السؤال  
 عما ليس المحرم فاحب ما لا تلبس لان ما لا تلبس محرم وما تلبس غير محرم  
 اد الا ناحه هي الاصل وفيه شبه على انه كان ينبغي وضع السؤال عما ليس وفيه  
 دليل على ان المعتد ربه الجواز ما حصل منه الملقه ودكف كان ولا



يعتبر زياده ولا يشترط المطابقه **السابع** اعفوا على المنع من ليس ما ذكر  
 في الحديث والعقبا القاييسون عدوه الى ما رواه في معناه فالعمام والبرانس  
 بعدى الى كل ما يغطي الرأس محيطا او غيره ولعل العمام تنبيه على ما يغطيها من  
 غير المحيط والبرانس تنبيه على ما يغطيها من المحيط فانه قيل انها فلاس لحوال  
 كان يلبسها الرهاد في الزمان الاول والنسبه بالنقص على حرم المحيط بالبدن  
 وما يباويه من المشوح والتنبيه بالعقاف وهو ما كانت النساء يلبسن  
 في ابدنهن وقيل انه كان يحسب قطن او ربر بار رافسه فيه مما على كل ما يحيط  
 بالعمه والحاصر احاطه مثله في العاده ومنه السراويلات لاحاطتها بالوسط  
 احاطه المحيط **الثالث** اذا لم يجد بعلمين ليس حقيقين مضطوعين من اسفل  
 العقبين وعند الحسله لا يقطعها وهذا الحديث على خلاف ما قالوه فان  
 الامر بالقطع هاهنا مع الالافه المالويه يدل على خلاف ما قالوه **الرابع**  
 اللبس هاهنا عند الفقهاء محمول على اللبس المعتاد فالنقص غير الارتداد واحذفوا  
 في القبا اذا البس من ادخال البدن في الامر ومن اوجب الفده جعل  
 ذلك من المعتاد فيه احسانا واكفى في التحريم بذلك **الخامسه** لوط المحر  
 ساول احراما للحج والعمرة معا والاحرام الدخول في احد السكبين والتشاعل  
 باعمالهما وقد كان سحبا العلامة ابو محمد بن عبد السلام سسجل يعرفه  
 حقيقه الاحرام جدا ويح فيه كثيرا واد الله اعترض عليه ان السه شرط  
 في الحج الذي الاحرام ركبه وشرط السي غيره ويعترض على انه التلبسه  
 بامر السب ركن والاحرام ركن هذا او قرب منه وكان يحوم على بعض فعل  
 معلومه التبيه في الاجتناد **السادسه** المنع من الرعفران والورس وهو  
 من كون باليمن يصعبه دليل على المنع من انواع الطب وعباده القاييسون



الى ما يساويه في المعنى من النطاس وما اختلفوا فيه فاحلواهم بما على انه من  
من الطب ام لا **التسابعه** من المراه على السبب والفقار من يدل على ان  
حكم احرام المراه معلوم بوجهها وكعبها والسري في ذلك وفي حرم المحيط وغيره  
فما ذكرنا والله اعلم بخالفه العاده والخروج عن المألوف لا شعاعا للنفس بامر من  
احدهما الخروج عن الدسا والذكر للباس الاقان عند روع المحيط والباقي بنسبه  
النفس على النفس على النكس بهذه العاده العظمه بالخروج عن معادها وذلك  
موجب الافعال عليها والمحافظة على نواصها واركانها وشروطها وادائها  
**الحديث الثاني** عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يحط بعرفات من لم يجد عطر فلبس الحفين ومن  
لم يجد أزرا فلبس سراويل المحرم فيه مسلتان احدهما قد استدلى به من  
لا يستزط القطع في الحفين عندهم عدم العذر فله مكول بالنسبه الى القطع  
وعدمه وحمل المطلق هاهنا على المقيد حد لان الحديث الذي يرد فيه  
القطع قد وردت صيغه الاقرو ذلك رايد على الصيغه المطلقه فان  
لم يعمل بها واحراما مطلقا الحفين ركنا ما دل عليه الامر بالقطع وذلك غير  
مستأنع وهذا خلاف ما لو كان المطلق والمقيد في الاباحه فان اباحه المطلق  
حدسه يضي ريبا به ما دل عليه اباحه المقيد وانا حه ما زاد عليه وقد  
نقول في جانب النبي فيما زاد على صور القصد من غير معارص منه وهذا وجه  
اذا ان احدهما مثلا محققين باحلاف محرهما اما اذا كان المخرج للحد  
واحد او مع احلاف على ما است اليه الروايات فهاهنا يقول ان اللاتي بالمقيد  
حفظ ما لم يحفظه المطلق من ذلك السح وكان السبح لم سطونه الا مقيدا  
مستد من هذا الوجه وهذا الذي ذكرناه والمفسد مني على ما نقوله يعجز



المباحين من ارا العام في الدوات مطلق في الاحوال لا يقتضي العموم واما على  
ما يحتمل في مثل هذا من العموم في الاحوال سعا للعموم في الدوات فهو من باب  
العام والخاص **الباب** اسر السراويل اذا لم يجد ارا ايدل على حوان من  
غير قطع وهو مذهب احمد وهو قوي هاهنا اذا لم يرد قطعة ما ورد في  
الحسين وغيره من الفقهاء لان لاسر السراويل على ههنا اذا لم يجد الا ازار  
**الحديث الثاني** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان لمسه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم لسك لسك لا شريك لك ان  
الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال وكان عبد الله بن عمر يدور بها  
لسك لسك وسعديك والخيبر يدك والرعبا اليك والعمل اليك الاجابة  
وقيل في مع لسك الاجابة بعد احابه واروما الطاعتك في السوكيد واحلف  
اهل اللغة في انه لمسه ام لا فمنهم من قال انه اسم مفرد لا مسمى ومنهم من قال انه  
مسمى وقيل ان ليك ما جود من اللب بالمكان ولب اذا قام به اي انا مقيم  
على طاعتك وقيل انه ما جود من لباب السي وهو خالصة اي احلاص لي  
وقوله ان الحمد والنعمة للذي روي منه فتح الهرة وكسرها واسر اجود  
لانه يقتضي ان يكون الاجابة مطلقة غير معللة وان الحمد والنعمة لله على كل  
حال والفرع يدل على التعليل كانه يقول احسب لهذا السبب والاول  
اعم وقوله والنعمة لك الاشهر فيه الفتح والجور الرفع على الاسد او حيران  
مخدوف وسعدك ذلك قيل معناه مساعده لطاعتك بعد مساعده  
والرعبا اليك يسكور اعرف فيه وجهان احدهما ضم الراو الثاني فتحها فان  
صمت فصرت وان فتح مددت وهذا انما وقواه والعمل فيه حذف وحمل  
ان بعده كالاول اي والعمل اليك اي اليك الفقه به والاسهام اليك للحارب



عليه وحمل ان يقدروا العمل لك وقوله والحرس يدك من باب اصلاح المحاطبه  
كما في قوله واد امرست فهو شقين **الحدث الرابع** عن ابي هريره  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأه تؤمن  
بأنه واليوم الاحرار يسافرون مسيره يوم وليله الا ومعها حرمه وفي لفظ البخاري  
يسافرون الامع دي محرم فيه مسایل **الاولى** احلف الفقهاء ان المحرم  
للأمرأه من الاستطاعه ان لا تحب عليها الحج الا بوجود المحرم والدين  
ذهبوا الى ذلك استدلووا بهداي الحديث فان سفرها للحج من حمله الاسفار الداخله  
بح الحديث فمسمع الامع المحرم والدين لم يستطعوا ذلك قالوا يحوران  
يسافرون مع رفقته مأمورين الى الحج رجالا او نساء وفي سفرها مع امرأه واحده  
حلف في مذهب السامعي رحمه الله وهذه المسأله تتعلق بالنسب ان انفارضا  
كان وكل واحد منهما عام من وجه خاص من وجه سائر ان قوله تعالى والله  
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا يدخل بحجه الرجال والنساء فنفق  
ذلك انه اذا وجدت الاستطاعه المتيقن عليها ان يحب عليها الحج وقوله عليه  
السلام لا يحل لامرأه الحديث حاص بالنساء امام في الاسفار فاد اقبل به واخرج  
عنه سفر الحج لقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال  
المخالف بل يعمل بقوله تعالى والله على الناس حج البيت ويدخل المرأه فيه ويخرج  
سفر الحج عن النبي فيقوم في كل واحد من البصر وعموم وجهه ومن يحتاج الى  
الرجوع من خارج وذكر بعض الظاهره انه ذهب الى دليل من خارج وهو  
قوله عليه السلام لا تسعوا اما الله مساجدا لله ولا حجه ذلك فانه عام في المساجد  
فيمكن ان يخرج عنه المسجد الذي يحتاج الى السفر في الخروج اليه حدث  
الهي **السادس** لفظ المرأه عام بالنسبه الى سائر النساء وقال بعض المالكيه هذا



عندي في الساء فاما الكره غير المستهزاء فساو كفتات في كل الاسفار  
فلا روح ولا محرم وخافه بعض المهاجرين من الشافعية من حيث ان المرأه مطيه  
الطلع فيها ومطيه الشهوه ولو كانت كرهه وقد قالوا ان الساطه لاوطه والذي  
قاه المالحي حصص العموم بالنظر الى المعنى وقد ابحار الشافعي ان المرأه سافره  
في الامن ولا يحتاج الى احد بل يسير وحدها في حمله العافله وتكون امنه وهذا  
مخالفة لطاهر الحديث **الباب** قواه مسيره يوم وليله اختلف في هذا  
العدد في الاحاديث فروي فوق ثلث وروي مسيره بلب لئلا وروي لا  
تسافر المرأه يومين وروي مسيره يوم وروي يوما وليله وروي ريدها  
وهو اربعة فراسخ وقد حملوا هذا الاحلاف على حسب اختلاف السافرات  
واختلف المواطن وازداد معلق باقل ما يقع عليه اسم السفير **الرابع**  
دوا المحرم عام في محرم السب كاسها واحساها وآثر احبا وحالها وعمها ومحرم  
الرماع ومحرم المم باهره كاي روجها وافر روجها واسمي بعضهم اسم ابن  
روحها قال حرم سفرها معه لعلبه الفساد في الناس بعد العصر الاول  
ولا يكره امر الناس لا يمل روجه في البقره عنها مبرله محارم السب والمرأه  
فيه الاحكام فاحل الله النفوس عليه من البقره عن محارم السب والحديث  
عام فان كانت هذه الكراهيه للمحرم مع محرمته من الزوج فهو مخالف  
لطاهر الحديث وان كانت كراهيه بمره المعنى المذكور فهو اقرب اسوقا الى  
المعنى وقد فعلوا مثل ذلك في غير هذا الموضع ومما عونه هاهنا ان قوله  
لاحل اسمي منه السفر مع المحرم فمصدر القدر الجامع دي محرم فحل وسعي  
النظر في قولنا حل هل يساوي المحرمه ام لا سي على ان لفظه حل نفسه  
الاباحه المستنونه المظروف فان قلنا لا يساوي المحرم فالامر قريب فيما



قوله الا انه حصص حجاج الى دليل سرعي عليه اللفظ والمحرم الذي يحور  
معه السفر والحلوم كل من حرم تكاح المرأة عليه حرمتها على الناس ليست مباح  
فهو لنا على الناس احراز من ام الموطوع نسبه فانها ليست محرما فان وطى النسبه  
لا توصف باباحه وقلنا حرمتها احراز من الملاعه فان حرمتها ليس حرمتها بل  
بعلها هذا مذهب الشافعيه **الحامسه** لم يصر في هاتين الروايتين  
الروح وهو موجود في روايه اخرى ولا بد من الحافه بالحكم المحرم في جواز  
السفر معه اللحم الا ان يستعمل لفظ الحرمة في احدي الروايتين غير معني  
الحرمة استعجالا لعموما فيما يعنى الاحرام فندخل فيه الروح او طوا و الله اعلم

### **باب الفديحة الحداث الاول**

عن عبد الله بن مفضل قال جلست الى ثعلب بن عجره فسألت عن اعمده فقال  
سرت في خاصه وهي لحم عامه حملت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والهل  
يسار غلى وحمى فقال ما كبك لدى الوجع بلع بك ما اري وما انت اري الحاد  
بلع بك ما اري انخذ ساء فقلت لا فقال فقم بلكه انا ام او اطعم سته مساكين  
تصف صاع وفي روايه فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطعم قوما  
من سته او سدي ساه اوبه وم بلكه انا ام اللاتم بلكه من وجوه **احدها**  
مفعل والد عبد الله هذا سمع الجهم واسكان العين المهمله وشر العاف  
وهذا هو بن مفضل بن مقرب بن الجهم وفتح العاف وكسر الراء المستدده المهمله  
مري كوفي حتى ابا الوليد منفق عليه وقال احمد بن عبد الله فيه كوفي تابعي  
من ختار التابعين وعنه يسم العين المهمله وسكون الحيم وفتح الراء المهمله  
وكعب ولده من بني سالم بن عوف وفيل من بني وقيل هو كعب بن عجره بن امة  
من عدي مات سنة اربعين وخمسين بالمدينة وله خمس وسبعون سنة منفق



عليها **السابع** في الحديث دليل على حواحق الراي لادى القتل وقاسوا عليه  
ما في معناه من الضرر والمرض **الثاني** قوله ركب في معنى الفدية وقواه  
حاضه ريد به احصاء سبب النزول فان اللفظ عام في الآية لقوله تعالى  
ومن كان منكم مريئاً أو هده صبعة عموم **الرابع** قوله عليه السلام ما كنت  
ارى يصم الهمره اى اربط وقوله عليه السلام بلغ بك ما ارى يصم الهمره بمعنى  
اساهد وهو من روية العين والحمد يصم الجيم هو المسقة واما الحمد يصم الحم  
فهو الطاهر ولا معنى لها هنا الا ان يكون الصبيان معنى واحد **الخامس**  
قوله او اطعم سبعة مساكين يسير لعدد المساكين الذي ينفق اليهم الصدقة  
المدكور في الآية وليس في الآية ذكر عدد هم وابعده من قال من المتقدمين انه  
يطعم عشرة مساكين لمخالفة الحديث فقاسه على الكفاية العين **السادس**  
قوله لكل مسكين نصف صاع من لطف دار الاطعام وعمل عن بعضهم ان نصف  
الصاع لكل مسكين انما هو في الحنبله فاما الصاع والتقدير وعدها فحب لكل  
مسكين وعمر احمد رواه له لكل مسكين مد حنبله او نصف صاع من عدها  
وقد ورد في بعض الروايات بعشرة نصف الصاع من ثمر **السابع** الفرق  
بين الراوند لسكن وهو ملكه اصع مفسري الرواسن اعني هذه الرواية  
وهي بقسم الفرق على ملكه اصع والرواية الاخرى هو بعشرة نصف صاع لكل  
مسكين **الثاني** قوله او سدى ثناء هي الشاة الحمل في الآية وقد قال  
اصحاب السامعي هي الشاة التي يحرق في الاصحبيه وقوله او صم ملكه ايام  
بعده لمقدار الهوم الحمل في الآية وابعده من قال من المتقدمين ان الهوم  
عشره ايام لمخالفته هذا الحديث ولفظ الآية والحديث مع بعضي الخبر  
من هذه الحال التلخيص الهوم والصدقة والتسك لان طله او يسمي



المحبر وقوله في الرواية احدثناه فقلت لا فامرنا ان به يوم يله ايام ليس  
المراد به ان الله يوم لا تحرى الا عند عدم الهدي فليل هو محمول على انه  
سأله عن السك فان وحده احمره بانه محبر سنة ويسر له يوم والاطعام  
وان عدمه فهو محبر من الصيام والاطعام وان عدمه فهو محبر من الصيام

## **باب حرمة مله الحديث الاول**

عن ابي سرح حوILD بن عمرو الخراعي العدوي رضي الله عنه انه قال عمرو  
بن سعيد بن العام وهو سعت البعوث الي مكة ابدن لي ايها الامير ان  
احدثك قولا قام به رسول الله صلى الله عليه وسلم العدم من يوم الفتح فسمعت  
ادناي ووعاه واني وانه ربه عساي حسن تكلم به انه حمد الله واني عليه ثم  
قال ان مكة حرما لله وحرما للناس فلا يحل لامري يومئذ والله والنوم  
الاحرار يسفك بها دما ولا يعمدها سحره فان احذر حصن فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقولوا ان الله اذن لرسوله ولم يادن لحم وانما اذن  
للساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم حرمتها بالامس فليسلع الشاهد  
العاب ففعل لابي سرح ما قال لك قال انا اعلم بك ما انا سرح ان الحرم  
لا يعبد عاصتا ولا فار ابدن ولا فار الحرم الحرمه بالحال المعجزة هي الحماة  
وقيل السلبه وقيل الهمة واصطفا في سر والابل **قال الشافعي**  
والحارب اللحم بح الحاربا اللام عليه من وجوه **الاول** ابو سرح  
الخراعي ويقال فيه العدوي ويقال الهبي اسمه حوILD بن عمرو وقيل عمرو  
بن حوئل وقيل عبد الرحمن بن عمرو وقيل قهاى بن عمرو واسم قهاى قهاى وقيل  
بالمدة سنة مان وسين **الساى** قوله انا اذن لي ايها الامير ان احدثك  
فيه حسن الادب في المحاطبة للافاير لاسما الملوك لاسيما فيما عالف



مفهومهم لان ذلك ان يكون ادعى الى القبول لاسيما في حق من يعرف منه  
اركان عرصه فان العاطفه عليه قد يكون سببا لادعاء نفسه ومعارفه من  
محاطه وقوله احدثك قولاً قام به رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته اذناي  
ووعاه قلبي محسوسا يريد ان يحبره وقوله اذناي في لوهم ان يكون رواه  
عن غيره وقوله ووعاه قلبي محسوسا لهمه والسبب في جعل معناه **البال**  
قوله عليه السلام فلا حل لامري يومئذ بالله واليوم الآخر ان سفك بها  
دماً بوحده منه امر ان احدهما حرم الفصال لاهل مكة وهو الذي يدل  
عليه سببوا الحديث ولفظه وقد قال بذلك بعض الفقهاء قال الفصالي  
شرح الحاشي في اولى كتاب النكاح في ذكر الحائض لا يجوز الفصال بمكة قال  
حي لو حصن جماعة من الكفار فيها لم يحرم ما فيها منها وحكي الماوردي انما  
ان من حصن الحرم ان لا يحارب اهله ان يموأ على اهل العدل فقد قال  
بعض الفقهاء حرم ما لم يصق عليهم حتي يرجعوا الى الطاعة فيدخلوا في احكام  
اهل العدل قال وقال جمهور الفقهاء يقاتلون على نعمهم اذ لم يكن ردهم عن  
النهي الا الفصال لان مال البعاه من حقوق الله تعالى التي لا يجوز امتناعها  
مخوفها في الحرم من اماعها وقيل هذا الذي نقله عن جمهور الفقهاء  
عليه السافعي في كتاب اختلاف الحديث من كتب الامم ومن عليه اية ما في  
اخر كتابه المسمى بسير الواقدي وقل ان السافعي احاط عن الاحاديث بان  
معناها حرم نصب الفصال عليهم وما لم يعم كما لم يحسب وعبره اذ لم يكن اصلا  
الحال بدون ذلك خلاف ما اذا ان حصر في بلد اخر فانه يجوز ما لم يعم  
كل وجه وكل شيء والله اعلم واقول هذا الباويل على خلاف الظاهر  
القيوي الذي دل عليه عموم السيرة في سقاء النبي في قوله فلا حل لامري



يوم من الله واليوم الآخر ان يسفك لهادقاً وانما قال صلى الله عليه وسلم  
من خصوصية ما حلالها له ساعة من نهار وقد قال فان احدث رجلاً  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلوا ان الله اذن لرسوله ولم ياذن لهم فابان  
لهذا اللفظ ان المادون لرسول الله فيه لم يودر فيه لغيره والدي اذن  
لرسول الله فيه امام مطلق الفاعل ولم يكن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لاهل مكة محسوس وغيره مما يعكس ما جعل عليه الحديث ثم هذا التناول وايضاً  
فالحديث وسبقه يدل على ان هذا الحرم لا يطهر البقعة بحرم مطلق  
الفعال فيها وسفك الدماء لا لا تحتقر ما ساسل وانهما يحصين  
الحديث مما ساسل لسر لناد ليل على بعض هذا الوجه عنه لا يحمل  
عليه الحديث فلو ان قائل لا ابد امعني احر وحرمة الحديث لم يكن باولي  
من هذا الامر الثاني يستدل به ابو حنيفة رحمه الله في ان المصلحة الى الحرم  
لا فصل به لقوله عليه السلام لا يحل لامرئ ان يسفك بهادقاً وهذا عام  
يدخل فيه صور النراع قال بل لما الى ان يخرج من الحرم ففصل جازحه  
ودالك بالصيق عليه **الرابع** العمدة القطع وعمدة دفع الماد المماضي  
عمدة ذكرها يدل على حرم وطع الشجر اسجار الحرم وايضاً عليه فيما لا  
سبب له الادبيون في العادة واحلف الفقهاء فيما سببه الادبيون  
والحدث عام في عمدة ما سمي بحره **الخامس** قد يتوهم ان قواه عليه السلام  
لا يحل لامرئ يوم من الله واليوم الآخر ان يسفك بهادقاً على ان الهار ليسوا مخاطبين  
فروع الشريعة والصحيح عند اهل الاصول انهم مخاطبون قال بعضهم في  
الحواشي عن هذا التوهم ان المؤمن هو الذي يسفك لهادقاً لا حكماً ما وجرع  
محرمات سرعياً ويسمى احكامه فجعل اللام فيه وليس فيه ان غير المؤمن



مخاطباً بالفروع وأقول الذي أراه أن هذا الكلام من باب خطاب المسح  
 وإن مقتضاه أن استحلال هذا المني عنه لا يلحق بمن يومن بالله واليومر  
 الآخر ليأمنه فهذا هو المصنف لذكر هذا الوصف ولو قيل لأجل لأحد  
 مطلقاً لم يحصل فيه العزم وخطاب المسح معلوم عند علماء السان ومنه  
 قوله تعالى وعلى الله فتوكلوا أنكم يومسرون **السادس**  
 في الحديث دليل على أن مكة فتح عموماً وهو مذهب الأئمة من وقال  
 السافعي وغيره فتح صلحا وعل في أويل الحديث أن الفصال كان خائراً له  
 صلى الله عليه وسلم في مكة ولو أحاج إليه لغناه ولكن أحاج إليه وهذا  
 التأويل يبعثه قوله عليه السلام فإن أحد رخص فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم التي دلت على وقوع الفصال وقوله عليه السلام من دخل دار  
 أي سفيان فهو إلى غيره من الأمان المعلق على اشتياحه ومها سعة هذا  
 التأويل أيضاً **السابع** ولسع الشاهد الغائب منه به من تحاسن العلم  
 وإشاعة السنن والأحكام وقول عمرو أنا أعلم لك منك إلى آخره وهو كلامه  
 ولم يسنده إلى روايه وقوله ولا تعيد عاصياً أي لا تبعه منه وقوله ولا  
 فارأى حربه قد فسرها المصنف وقال فيها هم الحاروا صلحاً في الأبل  
 كما قال ويطلق على دل حياته وفي صحيح البخاري أنها التلبي وعمل الجليل أنه  
 قال هي الفساد في الدين من الحارب وهو المفسد في الأرض وقال  
 هي العرب **الحديث الثاني** عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة لا هجرة ولكن جهاد ورسه  
 وإذا استنصرتم فأنقروا وقال يوم فتح مكة أن هذا البلد حرمة يوم خلق  
 السموات والأرض فهو حرام محرمة الله إلى يوم القيامة وأنه لن يحل الفصال



فيه لاجل صلى ولر محل لي الاساعة من نهار فهو حرام محرمه الله الى يوم  
القيامة بعد مدنوكة ولا تفر صيده ولا تلبط لفظه الا من عرفها ولا  
مخلا حلاه فقال العباس رسول الله الا الا حرقانه لغيرهم وسوهم فقال  
الا حرقا العن الحداد قوله عليه السلام لا حجره في الوحوب الحجره من  
مكة الى المدينة فان الحجره تحت من دار الحجر الى بلاد السلام لمن قدر على  
ذلك وفي ضمن الحديث الاحبار بان مكة بصيرة الاسلام ابد او قوله  
عليه السلام واد الاستغفر ثم فاعروا اذ الحليم الجهاد فاحسوا ولا تشك  
انه قد سئل الاحباب والمبادر الى الجهاد في بعض الصور فاما اذا سئل  
الامام بعض الناس لفرم الكفاية هل سئل عليه احلفوا فيه ولعله يوحد  
من لفظ الحديث الوحوب في حق من عجز الجهاد ويوحد غيره بالعباس وقوله  
عليه السلام ولكن جهاد وسه وحمل ان ريد جهاد امع بيه خالسه  
اذا غير الخالسه غير معتبره في كعدم في الاعتداد بها في صحة الاعمال  
وحمل ان يراد ولكن جهاد بالفعل اوسه الجهاد لمن لم يفعل بما قاله عليه  
السلام من مات ولم يغزو ولم يحدث نفسه بالعزومات على سبعة من النفاق  
وقوله هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والارض يظلوا فيه مع قوله  
عليه السلام ان اراهم حرمه الله ففعل بطاهر هذا وان اراهم اظهر حرمها  
بعد ما نسيت والحرمه ناسه يوم خلق السموات والارض وقيل ان الحرم من  
رمز اراهم وحرمتها يوم خلق الله السموات والارض كما سها في اللوح المحفوظ  
او غيره حراما واما الظهور للناس في رمز اراهم عليه السلام وقوله فهو  
حرام محرمه الله الى يوم القيامة والله ان محل القوم يدل على امرين احدهما ان  
هذا الحرم ساو لالعمال والى ان هذا الحرم باب لا يفتح وقد عدم



ما يحرم الفصال او اباحه وقوله لا تصد سوكة دليل على ان قطع الشوك  
مسموع لغيره وذهب اليه بعض مصنفى الشافعية والحدث فقهه واباحه  
غيره من حيث ان الشوك مود وقوله ولا يصير صيده اى يرجع من مكانه ققتله  
اولى وقوله لا تليظ لفظه الا من عرفها اللفظة باسكان الفاق وقد  
نقل عنها الشئ المليظ وذهب السافعي الى ان لفظه الحرم لا يوجد  
للمملك واما يوجد لعرف وذهب ملك الى انها غيرها والعرف والمالك  
ويستدل الشافعي بهذا الحديث والحلائع الحاهل العصر الحسن اذا  
كان رطبا واحلاق وطعمه وقد يعدم والادحرب معروف طب الراحة  
وقوله فانه لعسم السعيف وقوله عليه السلام الا الادحرب على الفور يعلق  
به من يرى اجهاد النبي صلى الله عليه وسلم او يعوض اللحم الله من اهل  
الاصول وقيل يجوز ان يكون توجي الله في زمن السمر فان الوحي العاوى حقه  
وقد يظهر امارته وقد لا يظهر **باب ما يحرم من اللحم**

**الاول** عن عاتبة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال خمس من الدواب كلها واسق بطن في الحرم العراب والحداه والعقرب  
والفارس والظب العقور ولمسلم بطن فواسق الا صافه من عرسور وهذه  
الرواية التي ذكرها المصنف يدل على صحة المشهور فانه احمر عن خمس  
عوله كلها فواسق ودال بمعنى ان يكون فواسق حراوس  
السور والاصافه وهذا فرق في المعنى ودال ان الاصافه بمعنى اللحم  
عاجس من الفواسق الفصل وربما اشعر التخصيص بخلاف اللحم في غيرها  
يطربوا المفهوم واما مع السور فانه بمعنى وصف الجنس بالفسق من حقه  
المعنى وقد لسعد بان اللحم الحروب على ذلك وهو الفصل مع اللعاجل